السلطة والمجتمع
في سلطنة المماليك

فترة حكم السلاطين المماليك البحرية

من سنة ٦٦١هـ / ١٢٦٢م إلى سنة ٧٨٤هـ / ١٣٨٢ م

دراسة تاريخية وثائقية في وقائع الممارسات المختلفة السلطانية والأميرية

تاليف

أ. د. حياة ناصر الحجي

جامعة الكويت

١٩٩٧

اهداءات ٢٠٠٢
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
الكويت

السلطة والمجتمع
في سلطنة المماليك

فترة حكم السلاطين المماليك البحرية
من سنة ٦٦١هـ / ١٢٦٢م إلى سنة ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م

دراسة تاريخية وثائقية في وقائع الممارسات المختلفة السلطانية والأميرية

تأليف

الأستاذة الدكتورة / حياة ناصر الحجي

كلية الآداب - قسم التاريخ

جامعة الكويت

لجنة التأليف والتعريب والنشر

مجلس النشر العلمي

جميع الحقوق محفوظة ـ لجامعة الكويت ـ لجنة التأليف والتعريب والنشر ـ الشويخ
ص . ب 5486 ـ الرمز البريدي 13055 ـ الصفاة ـ ت : ٤٨٤٣١٨٥

السلطة والمجتمع في سلطنة المماليك

فترة حكم السلاطين المماليك البحرية من سنة ٦٦١هـ / ١٢٦٢م إلى سنة ٧٨٤ هـ / ١٣٨٢ م

تأليف الأستاذة الدكتورة /حياة ناصر الحجي

الطبعة الأولى ـ ١٩٩٧

All rights receved to Kuwait University - The Authorship Translation and publication
Committee - Al Shuwaikh - P.O.Box 5486 Safat, Code No 13055 Kuwait
Tel & Fax. 4843185

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ
عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا
تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ
أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة

عندما يصبح الإنسان بضاعة بخسة

مقابـــل شيء من السلـــطة

تعلو قيمة الرافضين لهيمنة السلطة

حياة الحجي

المحتويـــات

مقدمة ٧

الفصل الأول

مسار نظام الحكم ١٥

الفصل الثاني

أولاً : المصادرات السلطانية ٢٥

(١) عهد التأسيس ٢٥

(٢) فترة الازدهار الحضاري ٢٩

(٣) عصر أولاد الناصر محمد وأحفاده ٤٦

(٤) مصادرات غير مباشرة ٥٢

ثانيا : المصادرات الأميرية ٥٣

الفصل الثالث

الإدارة المملوكية ٥٩

(١) مصادرة الإداريين ٦١

(٢) المقايضات والنزول عن الإقطاعات ٦٤

(٣) ظاهرة الرشوة ٦٥

(٤) غياب التخطيط الإداري ٧١

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية والاجتماعية ٨١

(١) النشاط الاقتصادي ٨٣

(٢) المظاهر الشرعية ٩٥

(٣) الوضع الاجتماعي ١٠١

الفصل الخامس

سلوكيات أصحاب السلطة ١٠٥

(١) سلوك السلاطين ١٠٧

(٢) ممارسات الأمراء ١١٤

(٣) أوضاع الرعية ١٢١

النتائج ١٢٩

الهوامش ١٣١

المصادر والمراجع ١٩٢

❖❖❖

مقدمة

السلطة بالمفهوم الحديث هي حاكم ونظام حكم ، وقد مرت السلطة - بهذا المفهوم - في التاريخ الإسلامي بمراحل متفاوتة من المثالية والتراجع ، كما ارتبطت ارتباطا طرديا مع الوعي السياسي .

وإذا سلمنا بأن هناك تقديراً عاماً لمشاكل المجتمع الإسلامي السياسية في القرون المتأخرة ، فماذا عن الوعي الشعبي نحو السلطة في العصور المتقدمة؟ فعلى الرغم من الأزمات الدستورية التي عاشها الإنسان المسلم حول نظام الحكم ، فإن نصوص القرآن الكريم كانت دائما هي الهادية له ، فهي تتضمن المواد الدستورية التي تقيد الحكم والمجتمع ، إذ كانت نصوص القرآن الكريم هي المواد الدستورية التي تقيد بها الحكم والمجتمع آنذاك ، ولكن البعد عن هذه النصوص أوجد منفذاً لحدوث تناقض بين الفكر والتطبيق ، فانبرى علماء الفكر الإسلامي للعمل على تحديد المبادئ الفكرية الدستورية اللازمة لإقامة حكم ترتضيه الشعوب الإسلامية ، وكان على رأس هذه المبادئ العدل في الداخل والأمان في الخارج . ويؤكد ابن المقفع أن السلطة التي تقوم على المبادىء الدينية تحصد الرضا الجماعي . فهل يعني هذا أن السلطة القائمة على المبادىء الإنسانية ولت وانتهى أمرها ، واستدعى الوضع في القرن الثاني للهجرة (الثامن الميلادي) دعوة كبار المفكرين لضرورة العودة إلى هذه القواعد ؟ .

إن السلطة بجوهر معانيها الإنسانية تتجلى في العدل والصدق والإحسان ونكران الذات ، وهو ما يسميه ابن المقفع السلطة الدينية التي تحقق رضا الشعب وتنزل السخط منهم منزلة الراضي في الإقرار والتسليم ، وهنا تظهر مسألة في غاية الأهمية ، وهي رضا الشعب ، فيقول ابن قتيبة : « إنه لاينبغي للوالي أن يرغب في الكرامة التي ينالها من العامة كرها . . .» ولقد بدأ التراجع عن أسس السلطة العادلة يظهر بوضوح في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي مما استوجب

الدعوة والعمل للتفكر مرة أخرى في هذه المبادئ من أجل صالح الأمة ، وتحصين بلاد الإسلام بالعدل والسلام ، لقد بدأ تكالب أصحاب السلطة على تحقيق المنافع الشخصية واضحاً ، وأصبح البحث عمن ينكر الذات ويخدم العباد يشغل أهل الحكم .

وكانت الشورى في بدء الحكم الإسلامي هي المحور الأساسي الذي انبثقت منه القرارات الجماعية ، وكان أصحاب الرأي الراجح علماً وتجربة هم ركيزة الشورى ، ثم أصبحت واجب الفقهاء يسدون بها نصيحة واستنارة لأولي الحكم ، ومع اتساع الدولة الإسلامية وطغيان الماديات عزف أولئك الفقهاء عن مجالس الحكم ، وأنطيت المهمة بالقضاة ليلعبوا دور الناصحين في الشورى والإفتاء ، وكانت إناطة الوظيفة بهم بين قبول ورفض منهم ، وبين إقناع وعزل من الحاكم .

ومع تلاشي طابع الشورى تضاءلت قوة السلطة المركزية ، وظهرت السلطنات الصغرى شرقا وغرباً ، واقتصر حكم الخليفة العباسي على بغداد وما حولها دون ولايات الشرق والغرب . فكان هذا الضعف الداخلي عاملاً رئيساً في ظهور الخطر الصليبي ، ونجاحه في إقامة الممالك اللاتينية في الساحل السوري . وتحول دور الفقهاء والقضاة من إسداء النصح للحكام إلى بث الوعي بين صفوف الأمة الإسلامية ، وهنا حاول بعض من بيدهم شيء من السلطة إيجاد نظم توفر قدراً أكبر من الحرية والأمان . ولكن السؤال هنا هل حققت هذه الدويلات التي شغلت مساحات واسعة من الدولة العربية الإسلامية تلك الأهداف المأمولة أم أنها كانت مجرد تنظيمات سياسية لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية ، ومن ثَمَّ ضمان المنفعة الخاصة؟ وهل حصل الفرد العادي في هذه المجتمعات المستقلة على آماله في الحرية والأمان؟

لم يتغير وضع الإنسان المسلم في هذه المجتمعات الجديدة على الرغم من تغير جنسية الحاكم ، وبدأت مرحلة جديدة من حكم الأجانب عرقا المسلمين عقيدة ، ولم يشعر الإنسان العادي بهذا الفرق العرقي حيث كانت الرابطة الأساسية بين

تلك الشعوب المحكومة هي الإسلام ، بل كانت الرابطة العقدية هي التي تصدت للعدوان الصليبي ، وقد رفع راياتها الأكراد والترك وغيرهم من الأعراق غير العربية . وكان تطابق فلسفة السلطة مع مبادىء العقيدة كبيراً مع تلك المواجهات ، ولكن النزعة الإنسانية نحو المنفعة الخاصة كانت باقية أزلاً ، وتعمقت مع استمرار حكم غير العربي . وقد حاول المسلمون من غير العرب صرف نظر الفرد العادي عنها بأمرين أساسيين في إطار الحكم الإسلامي وهما : الشرعية والشعبية . وقد تحققت الشرعية مع الحرص على وجود الخليفة العباسي في جميع الاحتفالات الرسمية والشعبية ، وإن كان طيلة تلك القرون لايملك من أمر نفسه شيئاً ، أما الشعبية فقد تجلت في أمرين رئيسيين هما : إقامة المنشآت العامة والمؤسسات العلمية والاجتماعية ، وترك قسم من الوظائف في دواوين الدولة لأبناء الشعب المحكوم المسلم منهم والذمي على حد سواء . ولكن هل يكفي هذا الإطار المادي لقبول فكرة أن حكم غير العربي المسلم يحقق للشعب الحرية والأمان . قد يكون الوضع مقنعاً لعامة الناس ، ولكن ماذا عن العلماء والقضاة والفقهاء ؟ هل حقق ذلك الوضع الاجتماعي قبولاً لديهم ؟ من الصعب التأكد من تلك القناعة ، ويظهر أن الحكام الأجانب المسلمين أدركوا أن ذلك كله ليس كافياً ، ولابد من إيجاد جسر يجعل تلك الطبقة المفكرة تتقبل قبضهم على زمام السلطة في البلاد ، وكان المخرج هو نظام الشورى وأخذ رأيهم فيما يعن لرجال الحكم من مشاكل وقضايا ، فيتحقق لهم بذلك المنفعة والمكانة .

لقد أدرك أصحاب السلطة أن من البلاء أن يكون الرأي لمن يملكه دون من يبصره ، إلا أن تلك الشورى لم تكن أبداً وسيلة للحكم ، فكثيراً ما كان السلطان يعزل القاضي قبل أن يقدم على تنفيذ قرار شخصي له ، كما أن القاضي يجد نفسه أحياناً مضطراً إلى عزل نفسه عندما يطلب منه السلطان الموافقة على أمر يتعارض مع مصلحة الشعب ، ويرى فيه استغلاله لمكانته ووضعه الاجتماعي .

لقد كان القضاء دائماً هو ضمير الأمة . ومن هنا كانت الرابطة الوثيقة بين القضاة والشعب ، فقد كانوا بالنسبة لهم ضمير الأمة ولسانها . لقد كان القضاء

دائماً وأبداً مسؤولية شاقة لارتباطها بالسلطة ، فلا قيمة لرأي دون تنفيذ ، لقد اجتهد القضاة دائماً لنصرة الحق ، ولكن الجهاد نادراً ما كلل بالنجاح ، ولذا كانت فرصة الظلم في ظل هيمنة الأجانب المسلمين كبيرة ، وقد يكون التعميم هنا جائزاً ؛ إذ لابد من التنويه بأن بعض الروابط الطيبة نشأت بين بعض هؤلاء الحكام والعامة ، ولكن ذلك الوضع سرعان ماكان يتلاشى مع نهاية حكم ذلك السلطان وتلاعب القائمين على السلطة بما كانت توفره لهم من امتيازات وصلاحيات .

ويظهر التلازم منطقياً في العلاقة المباشرة ، بين الحاكم والمحكوم وبين توافر مبدأ العدالة ، فكلما كان الحاكم قائماً دون حجاب كانت صلة شعبه به أوثق ، ولكن تلك الأستار بدأت تنسدل ، والأسوار ترتفع حتى وصل الأمر إلي إقامة الحكام في قلعة ذات أسوار عالية وبوابات حديدية يستعصي دخولها دون قوة . وقلّت لقاءات الحاكم بالشعب ، وحددت في أيام الرخاء في مواعيد محددة كان الاستمرار في حفظها نادراً . وأصبح التعبير في المناداة بالحرية والأمان رمزياً ، وأصبح جل هم العامي الحصول على قوت يومه وفرش ليله ، وضاع القول الحق المنادي بمبادىء عصر الخلافة الراشدة . وبات التسلط سيفاً مسلطاً على رقاب الناس ، وخفتت مصابيح العلم إذ تبقى شؤون الدين من العلم .

ومع انحسار مبدأ العدالة تلاشت هيمنة الملك ، ويظهر ثالوث القوة والبذل والعدالة حتميّ التلازم مع تراجع مظلة الحرية . لقد كتب أرسطو طاليس إلى الإسكندر : « إن الرعية إذا قدرت على أن تقول قدرت على أن تفعل» وقال الوليد ابن عبد الملك لأبيه : « يا أبت ما السياسة؟ قال : هيبة الخاصة مع صدق مودتها ، واقتياد قلوب العامة بالإنصاف لها ، واحتمال هفوات الصنائع» . وقال بعض الحكماء : « أَسْوَسُ الناس لرعيته من قاد أبدانها بقلوبها ، وقلوبها بخواطرها ، وخواطرها بأسبابها من الرغبة والرهبة» .

ومع تراجع مبدأ العدالة زاد ارتفاع الحواجز بين الحاكم والمحكومين ، واتسعت فجوة القطيعة بين ضمير الأمة وسيّافها . ويظهر التلازم ضرورياً بين الحرية والعدالة

حيث تبدو الحرية على الرغم من أهميتها الأساسية بل الحياتية لا قيمة لها مع انتفهاء مبدأ العدالة ، بل تظهر الحرية أرضاً خصبة للظلم إذا لم يكن هناك من يتصدى لتطبيق مبدأ العدالة ؛ ولذا يكون من السهل كثيراً سيادة الاضطهاد في زمن الحرية مع غياب نصراء الحق بل تصبح عديمة الجدوى لمن يقاسون الظلم دون هوادة على أيدي الجبابرة ؛ لأن الأقوى لايزال بالأضعف الذي لاينفعه دليله في ظل هيمنة الظلم وتراجع العدالة .

قال بعض الحكماء : « على الملوك ألاّ يتركوا محسناً ولامسيئاً دون جزاء ، فإنهم إذا تركوا ذلك تهاون المحسن ، واجترأ المسيء ، وفسد الأمر ، وبطل العمل» ، وقال عمرو بن العاص : « لاسلطان إلا بالرجال ، ولا رجال إلا بمال ، ولا مال إلا بعمارة ، ولا عمارة إلا بعدل» .

ومن ثم نصل إلى جوهر المشكلة وهي مسألة السلطة ، وماهيتها وما يجب أن تكون ، يتضح من التاريخ الإسلامي العربي أن الأستقرار الشامل في المجتمع ما هو إلا نتيجة طبيعية للعلاقة بين الفكر والسلطة ، فعندما كان الفكر منسجماً مع ما جاء في القرآن الكريم ، وكانت السلطة تقوم على تلك المبادىء الأزلية كانت الأوضاع مستقرة إلى أقصى درجات الاستقرار الذي يعبر عنه القول : « يا عمر عدلت فأمنت فنمت» ولكن الانسجام لم يستمر طويلاً ، وتغير بطغيان المادة التي وفرتها الفتوحات الإسلامية ، وارتفعت أسوار قصور الحكام ، وتواضعت دور الفقهاء والعلماء والقضاة . يجب الإشارة هنا إلى أن التعميم في هذا الوضع ليس جائزاً ، ولكن هناك من الحكام من حاول اجتياز تلك الأسوار ، والتقرب إلى أولئك المفكرين الذي نادوا بضرورة أن يتبع الحاكم مبادىء العدل والمساواة والاحسان ، ولكنهم كانوا قلة ندرت مع مرور الزمن ، ومن ثم كان الوضع ممثلاً بسلاطين ينعمون بكل شيء ، وقلة مفكرة معدومة للحيلة ، وغالبية جاهلة يشغلها قوت يومها أكثر من أي أمر آخر .

لقد انحرفت السلطة عن مواد الدستور الرباني ، وانغمست في ملذات الدنيا ،

ثم استخدمت دعاة الفكر لدعم شرعيتها الموهومة ، وقد يتقبل الإنسان انحراف السلطة لأمر أو لآخر ، ولكن من الصعب عليه كثيراً أن يتقبل مساندة المفكرين للباطل ، فمن المستحيل أن نقبل القول بأن المفكر لايرى الحقيقة ، أو أنه يجهلها ؛ إذ إن علمه يجعله مسؤولاً عن رفض هذا الباطل ، بل العمل على بتر الفساد كما أن تجاهله لهذا الباطل ، وتأييده له أحياناً لسبب ما يؤدي إلى طغيان الظلم ، وغياب عناصر الحكم المستقر ، ومن الصعب كثيراً أنْ يتقبل العقل العربي مقولة : « إن تطبيق العدالة مطلب مستحيل» لأنها تحققت في المجتمع الإسلامي في المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية . وكذلك هو الحال مع المساواة والإحسان ، والمشكلة في واقع المجتمع الإسلامي ليست في التشريع ولكن في التطبيق .

ولعل من العوامل التي تدعو للتفاؤل في سبيل إيجاد الحل المناسب لأزمة ظلم السلطة ما يتوافر في الدين الإسلامي والتجارب التاريخية من معطيات تُعَدُّ بحق دعائم يمكن الاعتماد عليها في إيجاد مجتمع متكامل فكرياً . لقد كان نظام الشورى عماد الخلافة الراشدة ، أما العدل وهو أساس الملك فهو مطلب أساسي في حيا ة الإنسان .

* * *

الفصل الأول

مسار نظام الحكم

تؤكد كتابات المؤرخين لعصر سلطنة المماليك استقرار الأوضاع السياسية طيلة القرن الأول تقريباً من تاريخها ، حيث تعاقب عدد من السلاطين الأقوياء على الجلوس على كرسي الحكم ابتداءً بسيف الدين قطز ، وانتهاءً بالناصر محمد بن قلاون . ومع نهاية هذه الحقبة الأولى التي شهدت مراحل التأسيس ، ومظاهر النضج الحضاري ، بدأ الانهيار يدب في مركز الحكم لأسباب عديدة يكشف موضوع هذا الكتاب عن الكثير منها ، ويأتي على رأسها عدم وجود نظام واضح للحكم ، ومع الإهمال الواضح لكل ما جاء في الشريعة الإسلامية من قواعد الحكم الأساسية وهي : الشورى ، والعدل ، والأمانة وغيرها من مبادىء الدين الإسلامي الحنيف . كذلك كان تنازع الأمراء على القبض على زمام السلطة في دولة المماليك من أهم الأسباب التي قوضت دعائم هذه السلطنة . وقد بلغ من تنافس هؤلاء الأمراء على السلطة أن بعضهم عندما لايجد الأوضاع ملائمة لأطماعه في الحكم والتدبير ، يجتهد في العمل على اختيار سلطان آخر يجلس على كرسي الحكم من مجموع الأمراء الصغار المرشحين للحكم من بيت قلاون مثلاً . ويحدث أحياناً أن الاختيار يقع على أخ السلطان الجالس على كرسي الحكم آنذاك ، وهنا يبدأ النزاع بين الأخوين المتنافسين في سبيل الفوز بالسلطنة ، ويقف وراء كل سلطان جماعته الساعية إلى السيطرة على الأمور حتى يتم النصر لأحدهما ، فيجلس على كرسي الحكم ، ويستحوذ مؤيدوه على مقاليد السلطة ، أما السلطان المهزوم وأتباعه فمصيرهم السجن أو القتل (١) . كذلك يلاحظ أن السلطان الجديد الذي وقع عليه الاختيار لايملك طوال فترة حكمه من الأمر شيئاً ، ولايكون له من السلطنة سوى الاسم فقط (٢) . كما نجم عن كثرة وقوع الفتن نتيجة رغبات الفئات المختلفة من الأمراء في الوصول إلى السلطة سنة ٧٦٨هـ/ ١٣٦٦م مع ضعف السلطان الجالس على كرسي الحكم أن ساد المجتمع المصري آنذاك عدم الأمان والاستقرار ، مما أدى إلى تعرض بيوت الأغنياء للنهب المسلح ، وعانى المتجولون من حوادث السلب ، كما تعرضت النساء للاغتصاب ، حتى لم يعد أحد يأمن على نفسه عند السير في الطرقات ، فلم يجد من بيدهم

زمام الأمور بُدّاً من التحرك لوضع حد لتلك الأعمال المخلة بالأمن والاستقرار ، وتم القبض على الأمراء المتهمين بهذه التصرفات ، حيث سجن بعضهم ، ونفي بعضهم الآخر خارج البلاد (٣) .

والسؤال الذي يجب طرحه هنا هو : ما سبب إصرار كبار المماليك على اختيار سلطان جديد من بين أولاد وأحفاد الناصر محمد بن قلاون بعد وفاته؟ مع أن هؤلاء السلاطين كانوا صغار السن ، وتنقصهم الخبرة بأمور الحكم ، وشؤون الإدارة ، وكان الوضع ينتهي دائماً - بعد فساد الحال - إلى عزل هذا السلطان القلاووني أو قتله ، ثم العمل حثيثاً على تعيين آخر من أبناء أسرته .

بعد دراسة الأوضاع المختلفة والملابسات المتداخلة في أحوال سلطنة المماليك خلال هذه الحقبة المضطربة من تاريخها نجد أن كبار الأمراء كانوا جميعاً على قدم المساواة من القوة ، والمكانة ، والنفوذ ، ومن ثم فإن محاولة أحدهم الجلوس على كرسي الحكم في السلطنة كانت لابد أن تبوء بالفشل لعدم تميزه عن أقرانه . وعلى ذلك فإن الوضع الأنسب هو تعيين سلطان من أسرة قلاون ، التي تتمتع بشرعية الحكم ، بينما يقنع بقية الأمراء بما لديهم من صلاحيات واسعة في شؤون السلطة والإدارة من خلال تولي المناصب العليا في الدولة ، وبهذا يكون كبار الأمراء قد ضمنوا لأنفسهم كل أسباب المنافع الشخصية دون أن يتجشموا مشقة النزاع المسلح فيما بينهم ، أو يواجهوا مالا تحمد عقباه من نتائج مختلفة .

ومن أجل أن يتفادى كبار الأمراء مشكلة عدم توفر الخبرة في أمور الحكم والإدارة لدى هؤلاء السلاطين الصغار فقد استحدثوا منهجاً جديداً هو : "أمراء المشورة والتدبير" (٤) ، حيث يكوّن تسعة أو عشرة على الأكثر من كبار الأمراء(٥) ، مجلساً للشورى ، يقدم للسلطان الرأي الأصوب ، والقرار الأنفع في مختلف مسائل الحكم والإدارة ، وبذلك يمكن القيام بمسؤوليات السلطنة وفق قرارات جماعية تهدف إلى خدمة المصلحة العامة للبلاد . ويبدو من مجريات الحوادث أن دور "أمراء المشورة والتدبير" كان كبيراً عند بداية حكم أي سلطان من هؤلاء

السلاطين ، وما إن يكوّن السلطان لنفسه» عصبة من الأتباع والأصدقاء حتى يبدأ في الإنفراد بالرأي دون الرجوع إلي "أمراء المشورة والتدبير" ، ولعل هذا هو السبب وراء القرارات السليمة التي تتصدر المراسيم السلطانية عند بداية جلوس سلطان جديد على كرسي الحكم ، سواء ما يختص بتوفير المصاريف ، أو استعادة الأموال والهدايا من الخدام ، والمغنيات ، وضاربي العود ، والمَحْظِيّات ، من منتفعي العهد السابق ، أو قطع مخصصات البيوت والإسطبلات السلطانية والأميرية ، أو إبطال العمائر في دور السلطان ، وغير ذلك من منافذ الصرف الزائد في القلعة من موارد الدولة ، خزينة بيت المال (٦) .

من المؤكد أن هذا التقليد الجديد في نظام الحكم قد تضمن آثاراً إيجابية تتمثل في اتخاذ القرارات السليمة المشتركة التي تخدم المصلحة العامة للرعية والبلاد . ولكن نتج عن هذا الوضع أيضاً من جانب آخر حصول "أمراء المشورة والتدبير" على صلاحيات واسعة في أمور الحكم ، وشؤون الإدارة ، وهو أمر أتاح لهم فرصة كبيرة في تحقيق المنافع الشخصية إذا رغبوا في ذلك ، وهنا تبرز ظاهرة توزيع السلطات ، واقتسام الخيرات بين هؤلاء الأمراء (٧) . ومع ذلك استقر الوضع في سلطنة المماليك على أن تتخذ جميع القرارات والأحكام في مجلس الشورى وبالأحرى بالتداول بين "أمراء المشورة والتدبير" . وفي أغلب الأحيان يتفق هؤلاء الأمراء على أن تعرض جميع القضايا بين يدي السلطان ، ويتم اتخاذ القرارات النهائية بشأنها بمقتضى علمهم ، وبحسب اختيارهم ، فتمضي الأمور على ذلك ، ولايشاركهم أحد في شيء من أحوال الدولة (٨) . وعلى الرغم من أن هذا المنهج في نظام الحكم يتضمن عنصر الشورى الذي يعتبر من أهم أسباب الحكم العادل ، فإن الأهداف التي انطوى عليها هذا الوضع أضفت عليه طابعاً سيئاً ، خاصة مع ما تمخض عنه من أفعال مجحفة في حق المجتمع إبان هذه الحقبة من تاريخ سلطنة المماليك . وحرصاً من كبار الأمراء على أن يحقق السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاون قدراً ولو قليلاً من التعاون الإيجابي في أمور الحكم وشؤون البلاد ، فإنهم اجتهدوا في العمل على عدم وصول المال الوفير إلى يديه ، سواء من إيرادات بيت المال ، أو من

خزانة الخاص السلطاني [٩] ، وأن يُبَتّ في المسائل المالية في مجلس المشورة ، وتكون القرارات بحسب الرأي الجماعي للسلطان وأمراء المجلس [١٠] .

ومن ناحية أخرى قد يكون تنافس "أمراء المشورة والتدبير" على مزيد من النفوذ والصلاحيات هو السبب الذي جعل بعض كبار الأمراء ، نواب السلطنة [١١] ، الذين تميزوا بالنزاهة ، والعفة ، يعزفون عن مناصب نيابة السلطنة ، فقد طلب الامير الحاج آل ملك [١٢] الإعفاء من نيابة السلطنة عندما جلس السلطان شعبان ابن الناصر محمد بن قلاون [١٣] على كرسي الحكم [١٤] . كما طلب الأمير أرقطاي نائب السلطنة في عهد الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاون [١٥] الإعفاء من النيابة ، وأنه يقبل نيابة أي إقليم آخر بعيداً عن مركز الحكم [١٦] .

ويبدو أن عزوف بعض نواب السلطنة عن هذا المنصب الكبير سببه الوضع غير الطبيعي في نظام الحكم في سلطنة المماليك ، خاصة عندما يجد نائب السلطنة نفسه محتاراً بين سلطان صغير السن ، غير قادر على اتخاذ القرار السليم في أمور البلاد ، وبين أمراء أقوياء لا يجدون حرجاً في استغلال الصلاحيات المتاحة لهم من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة . ومن ثم فإن اعتقاد هؤلاء النواب بعدم قدرتهم على خلق الانسجام الإداري اللازم بين السلطان وكبار الأمراء تجعلهم يؤثرون السلامة لأنفسهم بالابتعاد عن ميدان الحكم ، والنزاع على السلطات ومراكز النفوذ .

وتؤكد حوادث التعيين والخلع التي مارسها كبار الأمراء أصحاب السلطة مع هؤلاء السلاطين الصغار عدم وجود التخطيط المدروس لمسار نظام الحكم . وزاد الأمر سوءاً غياب مبادىء الإتقان في العمل ، والعدالة ، والأمانة ، في علاقات وأعمال هؤلاء المتنفذين في تدبير شؤون الدولة ، يقول المقريزي : «فاتفق خلع الصالح[١٧] في أقل من ساعة وسجنه ، وولاية أخيه حسن السلطنة عوضه» [١٨] . وهكذا كانت القرارات الحاسمة في منهج الحكم وأسسه تتخذ في سرعة وآنية دون دراسة ، أو تخطيط ، وكأنها ردود فعل فورية لأوضاع طارئة تتطلب العلاج السريع ، بغض النظر عن نتائجها القريبة والبعيدة على مجريات الأمور في مركز الحكم

ودواوين الدولة . وفي بعض الأحيان يتم عزل السلطان قبل استقرار الرأي على من يتولى مكانه ، وهنا تظهر مسألة "الاختيار الفجائي" حيث يقوم الأمراء أصحاب القرار باستعراض الشخصيات الموجودة التي يمكن اختيار السلطان من بينها ، فيتم استبعاد الأقوياء من أولئك المرشحين لتولي السلطنة ، كما يستبعد أولاد السلطان المخلوع خشية إقدامهم على الانتقام ممن خلع والدهم ، ويفضل اختيار شخصية لاتملك من القوة والخبرة شيئاً (١٩) ، مما يبين بوضوح عدم وجود دستور ينظم منهج الحكم في سلطنة المماليك إبّان هذه الحقبة من تاريخها .

ومما يستوجب الذكر في هذا المجال أنه في سنة ٧٧٥هـ/ ١٣٧٤م فوّض السلطان الأشرف شعبان الأمير منجك (٢٠) صلاحياتٍ مطلقةً شملت نيابة السلطنة ، ونظر الخاص السلطاني ، والوزارة (٢١) ، ونظر الأحباس والأوقاف (٢٢) ، مع الحرية الكاملة في اتخاذ ما يراه من قرارات لجميع شؤون أقاليم السلطنة (٢٣) . الأمر الذي يدعو للتساؤل لماذا ؟ هل هدف السلطان من هذا التفويض الشامل لشؤون الدولة للأمير منجك إراحة نفسه من متاعب الحكم؟ أم أن الأمر كان مجرد مكافأة للأمير منجك على مواقفه الإيجابية ، وهداياه الثمينة للسلطان عندما كان نائبا لبلاد الشام قبل صدور هذا القرار ؟ (٢٤) أم هي الثقة الكبيرة في شخص الأمير منجك وإخلاصه؟ ومن محاسن أعمال الأمير منجك أنه سنة ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م عندما اشتد الغلاء انتدب "نائب السلطان" لتفرقة الفقراء على الأمراء ، فجمع أهل الحاجة والمسكنة ، وبعث إلى كل أمير من أمراء الألوف (٢٥) مائة فقير ، وإلى من عدا أمراء الألوف على قدر حاله ، وفرّق على الدواوين والتجار وأرباب الأموال كل واحد عدداً من الفقراء . ثم نودي في القاهرة ومصر بأن لايتصدق أحد على حرفوش ، وأيّ حرفوش شَحَذَ صُلِب ، فأوى كل أحد فقراءه في مكان ، وقدم لهم من الغذاء ما يسد رمقهم على قدر همته ، وسماح نفسه ، ومنعهم من التطواف لسؤال الناس » (٢٦) . ولاشك أن هذه الخطوة مع ما فيها من تعبير عن الإحساس بالمسؤولية تعطي مثالاً واضحاً عن الفوارق المادية بين طبقات المجتمع ، فاختص الأمراء المماليك بالثروات ، وهنىء الأغنياء بيسر العيش ، وعانى الفقراء بؤس الجوع .

بالإضافة إلى ذلك ساد هذا العهد المتأخر من حكم السلاطين المماليك البحرية طابع عدم الاستقرار، مع تزايد المؤامرات السياسية التي دأب على تنفيذها من أجل مزيد من السلطة والنفوذ (٢٧)، ولهذا كانت فترات حكم سلاطين هذا العهد قصيرة، مع افتقارها لعوامل البناء، والأمان، والرخاء. وقد كثرت في أثناء هذه الحقبة ممارسات كبار الأمراء من أجل مزيد من التحكم في السلطان، وما يتخذه من قرارات، حتى لايكاد يبت في أمر دون ضغط، أو تدخل من قبل هؤلاء الأمراء، فإذا كبر هذه السلطان وزاد وعيه وإدراكه، وأراد أن ينفرد برأيه في اتخاذ مايراه من قرارات عمل أولئك الأمراء على التخلص منه بالعزل، أو القتل (٢٨). كما وصلت الرغبة في الاستبداد بالحكم عند بعض الأمراء إلى درجة أنهم فكروا في إبعاد سلالة قلاون عن السلطنة، وتعيين سلطان جديد لاعلاقة له بأسرة قلاوون، واستقر رأيهم على اختيار الخليفة العباسي سلطاناً للبلاد، ولكن الخليفة المتوكل على الله (٢٩)، الذي يدرك تماماً نوايا هؤلاء الأمراء، وطمعهم في السلطة رفض أن يكون سلطانا لدولة المماليك (٣٠). ولعل الخليفة في مواقفه الرافض هذا لتولي زمام الحكم في سلطنة المماليك قد أراد أولاً السلامة لنفسه من غدر هؤلاء المستبدين، ولابد أنه أدرك أن جلوسه على كرسي الحكم لن يكون له أي تأثير على واقع الحال في مركز السلطة والمجتمع، وإن سلطنته لن تغدو أكثر من اسم يسك على النقد، ويُذكر في خطبة الجمعة. وفي أغلب الأحيان كانت تصاحب عملية عزل السلطان أو قتله عمليات نهب تشمل خزانة الخاص، وجميع المقتنيات السلطانية المحفوظة في مختلف الأماكن، وكل أموال بيت المال (٣١)، مما يبرهن على تلاشي إدراك أهمية المصلحة العامة للبلاد، وما يمكن أن يترتب على تلك الأفعال من أعمال نهب وسلب قد تهدد أمن المجتمع واستقراره.

وقد بلغ سوء الحال ذروته مع تفكير بعض الأمراء في تحويل السلطنة إلى أحد أبناء الأمراء، ولكن الخليفة العباسي المتوكل على الله رفض مبايعة الأمير أحمد(٣٢) ابن الأمير يلبغا العمري سلطاناً، ونتيجة لهذا الرفض الحاسم تم عزل الخليفة عن منصب الخلافة سنة ٧٧٩هـ / ١٣٣٧م (٣٣). إن هذه الحادثة تبرهن بشكل واضح أن منصب السلطنة غدا ملهاة في أيدي كبار الأمراء، يُجلِسون عليه

من يريدون من الأشخاص الذين لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً ، وينفرد أولئك الأمراء بممارسة صلاحيات الحكم والسلطنة دون رقيب أو حسيب . كذلك تبين هذه الواقعة أمانة الخليفة العباسي في عدم الموافقة على هذا التلاعب في مركز الحكم على الرغم مما كان فيه من ضعف وقلة حيلة أمام سطوة أولئك الأمراء ، وما تمتعوا به من نفوذ مادي كبير ، وتأثير معنوي واسع . وقد دفع الخليفة العباسي ثمن أمانته في القول والفعل ، فعُزِل من منصب الخلافة مع صدور قرار بنفيه إلى قوص (٣٤) (٣٥) ، وتم تعيين زكريا بن ابراهيم بن محمد بن أحمد الحاكم خليفة للمسلمين (٣٦) . وهذا يثبت أن السلطة في سلطنة المماليك هدفت إبان هذه الحقبة إلى تكميم الأفواه ، وسلب الإرادات ، وتقويض المواقف حتى يتسنى لها ممارسة جميع معطيات الحكم في مناخ ملائم من الصمت والخنوع .

وقد انعكس هذا الوضع المتردي على بعض الأوضاع في البلاد ، ففي بداية القرن الثامن الهجري /الرابع عشر الميلادي شكلت الرتب العسكرية والإدارية أهمية كبيرة من ناحيتي الهيبة والأدبية ، والتأثير المعنوي ، إلا أن تيار الإنجراف وراء المنافع المادية جعل أولئك الكبار عسكرياً ، وإدارياً ، لايترددون في قبول أي وظيفة تقربهم من مراكز السلطة والنفوذ (٣٧) . علاوة على ذلك لم يتردد بعض كبار الأمراء في استخدام مختلف وسائل المكر والدهاء في سبيل الوصول إلى السلطة . من ذلك على سبيل المثال التوضيح بأن الأمير برقوق (٣٨) حرص على ندب القضاة ، ومشايخ العلم لحل جميع الخلافات الناشبة بينه وبين كبار الأمراء(٣٩) ، وكأنه بهذا العمل يريد أن يؤكد حسن نواياه لتلك الفئة الحريصة على تطبيق الشرع الشريف ، مع أن الحوادث أثبتت أنه كان يخطط من أجل التخلص من جميع منافسيه على الحكم .

وعندما يسجل التاريخ حوادث سنة ٧٨٣هـ / ١٣٨١م يلاحظ أن سلطان دولة المماليك "لم يكن له من السلطنة سوى الاسم ، والجلوس على التخت ، وله نفقة في كل يوم" (٤٠) . وقد انتهت دولة المماليك البحرية سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م بعزل السلطان الصالح حاجي (٤١) ابن الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاون ، وبدأت دولة المماليك الجراكسة بتولي السلطان الظاهر برقوق بن آنص مقاليد الحكم في سلطنة المماليك (٤٢) .

الفصل الثاني

أصحاب السلطة والمصادرات

أولا : المصادرات السلطانية

١ ـ عهد التأسيس .

٢ـ فترة الازدهار الحضاري .

٣ـ عصر أولاد الناصر محمد وأحفاده .

٤ ـ مصادرات غير مباشرة .

ثانيا : المصادرات الأميرية

أولا : المصادرات السلطانية

١ ـ عهد التأسيس

من اللافت للنظر في دراسة تاريخ السلاطين المماليك البحرية كثرة عمليات المصادرة التي كانت تتم بأمر السلطان ضد الأمراء ، وكبار المسؤولين ، والتجار وغيرهم . وبتتبع عمليات المصادرة هذه على مدى القرن الأول من تاريخ السلطنة نلاحظ تفاوتاً واضحاً سواء في أسباب عقوبة المصادرة ، أو في تطبيقها . ففي الفترة ما بين عهد الظاهر بيبرس البندقداري والناصر محمد بن قلاون يلاحظ بأن عقوبة المصادرة كانت تنفَّذ بناء على اتهام مثبت بالبراهين والأدلة التي تدين الشخص المصادَر . كما اقتصرت العقوبة في تنفيذها على شخص المصادر وممتلكاته الخاصة دون المساس بأهله وأقاربه وأتباعه ، مع بعض الاستثناءات في عهد الناصر محمد ابن قلاون . أما خلال الفترة ما بين عهد السلطان أبي بكر بن الناصر محمد وبداية حكم السلطان برقوق فيلاحظ أن عقوبة المصادرة كانت تتم في أغلب الأحيان اعتباطا بناء علي اتهام قد تثبت صحته أو لا تثبت نتيجة عدم توفر الدليل القاطع على صحة الاتهام . كما أن تطبيق عقوبة المصادرة كانت تتم بشكل كلي يشمل شخص المغضوب عليه ، وأهله ، وأقاربه ، وأتباعه ، وكل من له صلة به ، مع تعرض أهل بيته للعقوبة الجسدية القاسية . وفي الحقيقة لايوجد سوى تفسير أساسي واحد لهذه النقمة الجماعية الشاملة وهي غياب المعايير القانونية في أركان الحكم ، والتي تعتمد على أسس الشورى ، والعدل ، والأمانة . أما الأسباب الأخري وراء هذا الغضب الشامل والعقوبة العامة فهي طمع الأمراء في الجاه والسلطة والمال ، والنزاع على مقاليد الحكم ، وصغر سن السلاطين الذين جلسوا على كرسي الحكم وغيرها من الأسباب التي تكشفها هذه الدراسة . وفي سبيل توضيح هذا الرأي لابد من تتبع تلك الحوادث ، وتحليل أسبابها ، ووقائعها .

في عام ٦٦١هـ / ١٢٦٣م قبض السلطان الظاهر بيبرس على الأمير عز الدين أيبك الدمياطي (٤٣) ، والأمير شمس الدين آقوش البرنلي (٤٤) ، واعتقلهما ، ولكنه أحسن إلى مماليكهما وحواشيهما ، ولم يعتد على ممتلكاتهما ، ولا تعرض

لبيوتهما [٤٥] . وفي سنة ٦٦٧هـ / ١٢٦٨م أعطى الظاهر بيبرس ناصر الدين محمد ولد الأمير عز الدين أيدمر الحلي الحلبي [٤٦] إمرة أربعين فارساً بعد وفاة والده [٤٧] . وأمر الأمير قلاوون ، والأمير أوغان ، والأمير بيسري ، والأمير بكتاش الفخري ، وأمير سلاح أن يباشروا بالحجز على مال الأمير الحلي لمصلحة ورثته ، «ولم يتعرض السلطان لشيء من موجوده مع كثرته»[٤٨] . وفي سنة ٦٧٠م / ١٢٧١ م كان لتقي الدين شبيب الحراني أخ ينوب عن قاضي القضاة [٤٩] شمس الدين البرنلي بمدينة الحلة ، فعزله القاضي ، فغضب شبيب لأخيه ، وأعلم السلطان الظاهر بيبرس بأنه لدى القاضي الحنبلي ودائع للتجار من أهل بغداد ، وحران ، والشام ، بجملة كثيرة ، وقد ماتوا . فاستدعى الظاهر بيبرس القاضي وسأله عن ذلك ، فأنكر وحلف بعدم صحته ، فأمر السلطان بالهجوم على داره ، فوجد بها كثيراً مما ادعاه شبيب . فأخذ السلطان مما وجد الزكاة لمدة سنتين ، وسلم لمن كان حياً وداعته ، وتم اعتقال القاضي ، والحجز على داره . وبعدها غادر السلطان الظاهر إلى الشام ، فانتهز شبيب الفرصة وزاد في اتهامه للقاضي المعتقل بأنه يقدح في السلطان . ولكن عندما تبين عدم صحة الاتهامات المنسوبة للقاضي ، أمر نائب السلطان باعتقال شبيب ، ووقعت الحوطة على ممتلكاته [٥٠] . وهذا يدل على أن مصادرة السلطان لأي شخصية كانت تتم بناء على اتهام ثابت ، ثم يحول المال المصادر بعد اقتطاع نسبة الزكاة منه إلى بيت المال ، ولا يأخذ منه السلطان شيئا وربما كان ذلك لاعتقاده بأنه لاحق له فيه ، وربما كان أيضاً لإحساسه بمسؤوليته نحو المصلحة العامة أكثر من غيره من أصحاب السلطة والنفوذ في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلاد .

وفي سنة ٦٧٧ هـ / ١٢٧٨م قبض السلطان السعيد بركة بن الظاهر بيبرس على الصاحب زين الدين أحمد حفيد الصاحب بهاء الدين [٥١] الذي كان وزيرا للظاهر بيبرس ، «وأخذ خطه بمائة ألف دينار ، وأرسله إلى مصر» [٥٢] . ورسم أن يستخرج منه ومن أخيه تاج الدين محمد ، وابن عمه عز الدين محمد بن أحمد ما يقارب ثلاثمائة ألف دينار [٥٣] . إذن فقد طبق السلاطين المماليك الصغار ـ أحيانا ـ خلال

هذه الفترة سياسة العقوبة الشاملة ، فعندما يغضب أحدهم علي شخص ما يعاقبه هو ، وأهله ، وجميع أقاربه ، سواء شاركوا في الخطأ ، أم لم يشاركوا حيث تشمل الجميع عقوبة المصادرة أو عقوبة القتل أو كلتاهما معاً . ولايوجد تفسير لهذا الغضب الشامل سوى توجس السلاطين المماليك من أقارب الشخص المتهم ، ومن ثم التخلص منهم للقضاء على مغبة رد فعلهم إزاء الغضب السلطاني ضد الشخص المعني . كما يحدث أحياناً أن تكون النقمة السلطانية كاسحة لفداحة جرم المتهم مع ثبوت الأدلة المؤكدة لوقوع الخطأ ، فلا يجد السلطان بُدّاً من إيقاع العقوبة على جميع المتهمين سواء بالمشاركة الكلية أو الجزئية بالخطأ . ففي سنة ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م صرف المنصور قلاون برهان الدين خضر السنجاري(٥٤) عن الوزارة ، وقبض عليه وعلى ولده عيسى وأخذت خيولهما وخيول أتباعهما ، وسجنا بدار علم الدين سنجر الشجاعي ، وأحيط بسائر أتباعهما ، وألزموا بدفع مائتي ألف وستة وثلاثين ألفا (٥٥) . ولعل هذه الحادثة تؤكد ما سبق ذكره من شمولية الغضب السلطاني ، وبالتالي العقوبة الواقعة على جميع المخطئين .

يذكر المقريزي أنه أفرج عن الأمير سنجر الشجاعي «بعدما أخذ منه خمسة وستون ألف دينار عيناً ، سوى ما أخذ السلطان وغيره من موجوده » (٥٦) . ربما أدرك المنصور قلاون أن في مصادرة الأمير سنجر الشجاعي كفاية من العقوبة من جراء ما اقترفه في حق الرعية من مصادرات ، وبالتالي رأى أن من العدالة أن يرد له حريته بعدما صودرت أغلب ممتلكاته . وفي سنة ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م قرر الأشرف خليل القبض على الأمير حسام الدين طرنطاي (٥٧) الذي كان كثير التداول والإهانة للأشرف خليل ، فأمر وزيره بيدرا الشجاعي (٥٨) بتنفيذ هذا الأمر ، وكان الشجاعي عدو حسام الدين طرنطاي ، وحجز على كل ممتلكاته ، «فوجد له من الذهب العين ألف ألف وستمائة دينار مصرية ، ومن الفضة سبعة عشر ألف رطل ومائة رطل بالمصري ، ومن العدد والقماش والخيول والمماليك والبغال والجمال والغلال والآلات والأملاك والنحاس المكفت والمطعم والزرد خاناه والسروج واللجم وقماش الطشتخاناه والركاب خاناه والفراش خاناه والحوائص والبضائع والمقارضات والودائع

والقنود والأعسال مالا يحصر»[٥٩] . وملا حملت أموال طرنطاي إلى الأشرف خليل قال : «من عاش بعد عدوه يوماً فقد بلغ المنى» [٦٠] . وبعد أيام من مقتل طرنطاي سأل ولده مقابلة الأشرف خليل ، فلما امتثل بين يديه رأى الأشرف خليل إنه أعمى و بكى الابن «ومد يديه كهيئة السؤال وقال : شيء لله» وذكر أن لأهله أياماً ما عندهم ما يأكلون ، فرقّ له السلطان ، وأفرج عن أملاك طرنطاي وقال : «تبلغوا بريعها» [٦١] . وفي عام ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م تم القبض على الأمير سنقر الأعسر شاد الدواوين [٦٢] بالشام حيث أمر الأشرف خليل بضربه فعواقب مراراً ، وتم الحجز على جميع ممتلكات الأمير سنقر الأعسر [٦٣] .

ويبدو أن الأمراء أصحاب النفوذ الواسع كانوا لا يترددون في ممارسة عمليات المصادرة ضد الرعية مرتكبين في تنفيذ ذلك أصنافاً مختلفة من الظلم والغبن ، ولذا يلاحظ أنه عندما قتل الأمير علم الدين سنجر الشجاعي سنة ٦٩٣هـ / ١٢٩٦م [٦٤] « سر كثير من الناس لموته فإنه أكثر من المصادرات ، ونوع الظلم والعسف أنواعاً » [٦٥] . كما يذكر المقريزي ضمن حوادث عام ٦٩٣هـ / ١٢٩٤م أنه بعد مقتل الأمير علم الدين سنجر الشجاعي «أفرج عن الأمراء المعتقلين ، وأعيدت لهم إقطاعاتهم [٦٦] ، وأموالهم» [٦٧] .

تعتبر فترة حكم السلطان العادل زين الدين كتبغا [٦٨] استثنائية في حوادثها نتيجة الطريقة الي وصل بها إلى كرسي الحكم ، ووقوع المجاعة [٦٩] المميتة ومرض الطاعون الفتاك في جميع أقاليم سلطنة المماليك ، إلى جانب افتقاره للخبرة والحنكة في ميدان الحكم ، وسياسة التعامل مع الأمراء المماليك . فعندما قدم السلطان العادل زين الدين كتبغا دمشق عام ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م خلع على الأمراء وأهل الدولة ، وشرع الصاحب فخر الدين الخليلي في مصادرات أهل دمشق من الولاة . والشادين مثل الأمير سنقر الأعسر شاد الدواوين ، والأمير أسندمر كرجي[٧٠] . والزمهم «بأموال جزيلة» [٧١] . وهذه الواقعة تظهر أن المصادرات السلطانية لم تقتصر على الأمراء والوزراء والرعية ، بل شملت أيضاً الإداريين في الأقاليم المختلفة مما يؤكد أن كل موظف في سلطنة المماليك كان عرضة للمساءلة

والعقوبة . ومع انتهاء فترة حكم العادل كتبغا ، يبدأ عهد السلطان حسام الدين لاجين المنصوري وسط أوضاع غير مستقرة سواء في نفوس الأمراء ، أو في مجالس القلعة . بالإضافة إلى أن العلاقة الوثيقة بين السلطان حسام الدين لاجين وبين مملوكه ونائبه الأمير منكوتمر كانت من أهم الأسباب التي قوضت دعائم حكم السلطان حسام الدين بعد فترة قصيرة . ففي عام ٦٩٧هـ / ١٢٩٧م قبض السلطان حسام الدين لاجين على الأمير بدر الدين بيسري الشمسي [٧٢] بسبب ما كان بينه وبين الأمير منكوتمر مملوك السلطان لاجين من ضغينة متبادلة ، فنجح الأمير منكوتمر في التأثير على السلطان لاجين حيث اعتقل الأمير بيسري في المجلس السلطاني [٧٣] «ووقعت الحوطة على جميع موجوده» [٧٤] ، واستمر معتقلاً حتى مات . وهذه الحادثة تؤكد مسألة الأنتقام الشخصي لأسباب خاصة ، مما يكشف عن أحد العوامل التي ضعضعت أركان الحكم المستقر في عهد السلاطين المماليك البحرية . وفي عام ٦٩٧هـ / ١٢٩٧م صرف السلطان حسام الدين لاجين ناظر الجيش [٧٥] المدعو بهاء الدين الحلبي [٧٦] «وأخذ خطه بألف ألف درهم» [٧٧] . وهذا يدل على أن المصادرة الشاملة بأمر السلطان شملت القائمين على شؤون الجيش على أنها من العقوبة المعتاد عليها إبان هذه الحقبة من تاريخ سلطنة المماليك .

٢- فترة الازدهار الحضاري

كان صغر سن الناصر محمد بن قلاوون عند بداية توليه حكم سلطنة المماليك من أهم الأسباب التي كشفت عن رغبات الطمع عند الأمراء في السلطة والحكم ، فيذكر المقريزي في وصفه للأمراء عام ٦٩٩هـ / ١٢٩٩م وهم سائرون لملاقاة غازان عندما عزم على المسير إلى بلاد الشام (٧٨) ، أنه «كثر تحاسدهم وتنافسوا بكثرة سعادتهم » (٧٩) فهل كان هذه التحاسد والتنازع على الماديات من أسباب الطمع في أموال الغير ؟

وقد يبدو أن القبض على كبار الأمراء أمر عادي في السنوات الأولى من المرحلة

الثانية لحكم الناصر محمد نتيجة للظروف الصعبة التي قاساها في فترتي حكمه السابقتين ، وكان الأمير سلار [٨٠] أحد أولئك الأمراء الذين كانوا محط نقمة الناصر محمد [٨١] . ولكن الأمر غير العادي تلك الثروة الطائلة التي وجدت لدى الأمير سلار ، والتي شملت الكثير من أصناف الذهب والجواهر والأحجار الكريمة والألماس ، بالإضافة إلى الآلاف من الدنانير والدراهم ، مع أنواع مختلفة من الأقمشة المذهبة والمطرزة . علاوة على عدة كبيرة من الجواري والمماليك . وكذلك المئات من حيوانات الركوب ، وآلاف الأرادب من القمح ، والشعير ، والفول . وقد تمت مصادرة جميع هذه المقتنيات بناء على الأوامر السلطانية [٨٢] . ولم يكتف الناصر محمد بمصادرة جميع ممتلكات الأمير سلار ، بل تعدى ذلك إلى مصادرة إخوته ، ومباشريه ، وحواشيه ، وأصدقائه ، ومقدمي شونه ، وجباة أملاكه ، فتحصل من ذلك الشيء الكثير [٨٣] . وكان فخر الدين سلار أياز [٨٤] أستادار الأمير سلار عندما كان نائباً للسلطنة ، فلما قبض على الأمير سلار عام ٧١٠هـ / ١٣١٠م قبض على أستاداره [٨٥] فخر الدين «أياز مع سائر مباشريه ، وسلموا لعلم الدين سنجر الخازن [٨٦] مشد الدواوين في المصادرة ، ليستخرج منهم المال»[٨٧] . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العقوبة الشاملة للأمير سلار وأهله وأصحابه كانت متوقعة نتيجة مواقفه العدوانية نحو الناصر محمد طيلة فترة حكمه السابقة .

لقد كانت تلك المناصب الرفيعة في السلطنة نعمة ونقمة على صاحبها في آن واحد ، فقد يستمر في المنصب حتى يتركه ، أو يعزل ويذهب لحال سبيله ، وهذا نادر الحدوث ، وقد يتعرض للاعتقال والمصادرة هو ومباشروه . وهنا السؤال الذي يفرض نفسه وهو : إذا كانت تلك المناصب محاطة بهذه الأخطار إذن لماذا كان الأمراء يتنافسون على الوصول إليها ؟ قد يكون الجواب هو الرغبة في السلطة ، ففيها من المغريات المادية ما يجعل النفس تنسى أو تتجاهل ما قد يترتب عليها من عواقب سيئة في كثير من الأحايين . وفي عام ٧١٠هـ / ١٣١٠م قرر الناصر محمد بن قلاون القبض على نائب حلب الأمير أسندمر كرجي ، أحد أولئك النواب الذي أوصلوه إلى كرسي السلطنة عندما تولى حكم سلطنة المماليك في المرة الثالثة ،

فأخرج كتيبة (تجريدة) إلى بلاد الشام بقيادة عدد من الأمراء وعلى رأسهم الأمير كراي المنصوري [٨٨] ، فتم القبض على أسندمر في دار النيابة في حلب دون قتال ، واقتيد إلى القاهرة حيث سجن في القلعة ، أحيط بوجوده [٨٩] .

لقد أظهر المماليك ـ نتيجة توليهم زمام السلطة في نظام تحيط به الأخطار من كل جانب ـ تميزاً ملحوظاً في وضع أنظمة دقيقة تلبي احتياجات ذلك العصر ، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر نظام الإقطاع العسكري الذي حقق حاجة الأمير الإقطاعي من المال والقوة والهيبة ، ليكون بعد ذلك مسؤولاً عن حمايتها والدفاع عنها بكل ما تيسر بين يديه من مماليك وخيل وسلاح وعتاد . وكذلك نظام المعاهدات التجارية التي ربطت بين سلطنة المماليك ومعاصريها من المماليك مثل مملكة أراغوان ، ومملكة صقلية ، ومملكة برشلونة ، والإمبراطورية البيزنطية ومغول القفجاق المسلمين ، وغيرهم ، حيث نظمت تلك المعاهدات الحقوق والواجبات التجارية لجميع الممالك التي كان لها مصالح تجارية في مصر والشام في ظل حكم المماليك . بالإضافة إلى ذلك يعتبر التقسيم الإداري [٩٠] الذي تم في بلاد الشام عام ٧١٣هـ / ١٣١٣م وفي مصر عام ٧١٥هـ / ١٣١٥م صورة متقدمة لتنظيم إداري دقيق لجميع أراضي مصر والشام بما تشمله من مدن وقرى وضواحي وموانىء ، مع تقويم اقتصادي شامل لجميع مصادر الإنتاج الزراعي والحيواني ، وإحصاء سكاني مفصل لجميع سكان تلك الأقاليم . هذه الأمثلة قليلة ، والتي يوجد غيرها الكثير ، تدل على أن القائمين على مصالح البلاد يملكون العقلية والخبرة التنظيمية من أجل إقامة نظام حكم مستقر وفعال . إذن ما سبب ذلك الصراع الذي كان شبه مستمر بين كبار الأمراء المماليك؟ وما الأسباب المحركة لعمليات الاعتقال والمصادرة التي تعرض لها عدد كبير من كبار الأمراء والإداريين في سلطنة المماليك؟ من الدراسات الوثائقية المختلفة لتاريخ وحضارة سلطنة المماليك في مصر والشام يمكن القول ـ مع شيء من التحفظ ـ بأن السلطة استحوذت على عقول بعض الناس وأنفسهم ، بل كانت الهدف الذي سيطر على جميع أنشطتهم ، وكانت الرغبة في المال الوفير عاملاً مساعداً للوصول إلى تلك السلطة . ويمكن

التوصل من دراسة كل حادثة بعينها إلي أسباب عديدة تكمن وراءها ، إلا أن الهدف الأساسي هو السلطة ، ولا شيء غيرها . لقد اعتقد بعضهم أنه الأصلح للقيام بشؤون الحكم ، بينما كان البعض الأخر طموحاً يسعى للحكم بكل الطرق ، وكانت جماعة ثالثة سيطر الغرور على عقولها بما تيسر لها من أسباب القوة ، والنفوذ ، فسعت ـ مستخدمة جميع الوسائل ـ للجلوس علي كرسي السلطنة ، وقد نتج عن ذلك تنافس شديد بين هذه الفئات تطور إلى صراع شبه مستمر في سبيل السلطة .

كذلك نكب عدد كبير من كبار الإداريين في سلطنة المماليك بعقوبتي الاعتقال والمصادرة . لقد كان فخر الدين أياز شاداً للدواوين في دمشق ، وقد قبض عليه في عام ٧١١هـ / ١٣١١م ، وألزم بدفع ثلاثمائة ألف درهم (٩١) . كما يذكر المقريزي أنه عندما تم القبض على الأمير بدر الدين بكتوت الخازنداري (٩٢) عام ٧١١هـ / ١٣١١م «أخذ له مال عظيم جداً» (٩٣) . بالإضافة إلى ذلك شملت حوادث المصادرة السلطانية عدداً من المخلصين في السلطنة مثل القاضي فخر الدين محمد بن فضل الله ناظر الجيش (٩٤) ، فقد تم القبض عليه عام ٧١٢هـ / ١٣١٢م على الرغم من خدماته الجليلة للسلطنة طيلة عمله ناظراً للجيش (٩٥) ، حيث قال الناصر محمد لمشد الدواوين : «تسلّمْه ، وخُذْ مالي منه» (٩٦) . فكتب إلى جميع الأعمال بالحوطة على مواشيه ، وزراعاته ، سواقي أقصابه ، وغير ذلك جميع ما يملك في الفسطاط والقاهرة ، ولم يكتف فخر الدين أياز الشمسي مشد الدواوين بهذا ، بل تمكن من حاشية الفخر ناظر الجيش ، وضرب جماعة منهم بالمقارع ، وأخذ جميع ممتلكاتهم ، وتم تعيين قطب الدين موسى بن أحمد بن الحسين بن شيخ السلامية (٩٧) ناظراً للجيش بدلاً من الفخر (٩٨) . وقد يكون من المهم هنا أن نسأل لماذا قبض على الفخر ناظر الجيش ؟ ولماذا صودرت جميع أملاكه داخل مصر وخارجها ؟ إن جميع مصادر تاريخ سلطنة المماليك لاتذكر سبباً واضحاً للقبض على الفخر ، إذن هل كانت الرغبة في مصادرة أمواله هي السبب في القبض عليه ؟! ولكن الفخر لم يكن مالكاً للأموال الطائلة والجواهر النادرة ، كالتي وجدت عند

الأمير سلار مثلاً ، إذن لماذا تمت مصادرته ؟ هل كان ذلك لأن مجلس الحكم في القلعة كان مجالاً مناسباً للدسائس والمؤامرات ، وكان الفخر ناظر الجيش ضحية إحدى تلك الدسائس ؟ . قد يكون هذا التفسير هو الأرجح خاصة وأن الناصر محمد عندما تأكد من أن ابن شيخ السلامية ناظر الجيش الجديد كان جاهلاً بجميع شؤون جيش مصر لم يكن يتردد من الإفراج عن الفخر ناظر الجيش ، بل وإعادته إلى وظيفته بعد عزل ابن شيخ السلامية (٩٩) .

كذلك من حوادث المصادرات أنه بعد توجه الناصر محمد عام ٧١٢هـ/ ١٣١٢م إلى الحجاز للحج مع بعض الأمراء ، وصل الصاحب أمين الدين عبد الله بن الغنام(١٠٠) دمشق « ليحصل الأموال» ، فأوقع الحوطة على الوزير ، والمباشرين ، وصادر كثيراً من الناس (١٠١) . ولكن بعد أشهر قلائل قبض على الصاحب أمين الدين عبدالله بن الغنام ، وألزم بحمل ثلاثمائة ألف درهم لأنه «أخذ مالاً كثيراً من المصادرين بمصر والشام » (١٠٢) . وهذه الحادثة تسترعي الانتباه والتوقف ، فهذا الرجل قام بمصادرة الناس في الشام ومصر بأمر من السلطان محمد ، ثم يقبض عليه بتهمة ذلك العمل الذي وكل إليه القيام به ، بل وتتم مصادرة جميع ما لديه من مال (١٠٣) . لماذا ؟ هل تجاوز ابن الغنام صلاحياته في تنفيذ الأوامر السلطانية فاستحق تلك العقوبة ؟ أم أن الناصر محمد قصد بأوامره تلك تحصيل الأموال ممن توفرت لهم بطرق غير مشروعة فقط دون غيرهم ، ولم يلتزم ابن الغنام بهذا التحديد؟ . ولم ينته الأمر عند مصادرة أمين الدين ابن الغنام بل خضع للضرب بالعصي ، ثم سلم إلى شاد الدواوين ، وصدرت الأوامر السلطانية ببيع كل ما يملك وتسليمه إلى بيت المال ، وكانت أملاكه كثيرة بحيث استغرق بيعها شهراً كاملاً ، وبلغ المتحصل منها ثلاثمائة ألف درهم ، ولما تم ما يريده الناصر محمد ، وما حَسَّنه له المقربون منه أفرج عن أمين الدين بن الغنام ، فلزم داره (١٠٤) . ولكن الناصر محمد ما لبث أن أستدعى أمين الدين بن الغنام وعينه «ناظر النظار» (١٠٥) . وهنا لابد أن نسأل كيف يضمن الناصر محمد ولاء وأخلاص من تعرض للاعتقال ، والتعذيب ، والمصادرة ؟ وكيف يتيسر لأمين الدين بن الغنام أن ينسى كل ما

تعرض له من نكبات بأمر السلطان الناصر ؟ ويخلص في خدمته ؟ وهل كانت كفاءة وخبرة أمين الدين بن الغنام هي الشفيع الذي حقق هذا العفو السريع ؟ أم أن السلطان الناصر أدرك أن ما فعله كان إجراءً متسرعا تم على غير بينه أو دليل ؟ في الحقيقة يصعب إيجاد تفسير لهذا الرضا السلطاني والتعيين الجديد لعدم توفر الوثائق التي ترجح رأياً على آخر ، ويظل التساؤل حول هذا التعيين قائماً .

ولاشك أن كثرة المصادرات تثير عدداً من التساؤلات ، ما الأسباب التي استوجبت هذه المصادرات خلال هذه الفترة بالذات ؟ هل هي حاجة السلطان الناصر إلى المال للإنفاق على مرافق الدولة ومؤسساتها؟ أم كان ذلك بدافع الانتقام من أولئك الأمراء الكبار الذين أثروا على حساب مصالح البلاد وحقوق الرعية ؟ ألا يمكن أن يكون ذلك رد فعل سريع واستجابة غير متأنية من السلطان لما يسمع من دسائس واتهامات ضد هذا الأمير أو ذلك المسؤول ؟ لا يمكن الجزم في تحديد التفسير الصحيح لهذه الظاهرة بسبب عدم توفر الوثائق والأدلة المؤيدة لها ، إلا أن بعض حوادث المصادرات ذاتها قد تفسر بعض الأسباب . يذكر بعض المؤرخين أن الناصر محمداً عزم في عام ٧١٣هـ / ١٣١٣م على بناء قصر الأبلق (١٠٦) لنفسه بحيث يكون مماثلاً في بنائه وهندسته وزخرفته لقصر (١٠٧) الظاهر بيبرس بظاهر دمشق . وتحقيقاً لهذا المطلب استدعى الصناع من دمشق إلى جانب صناع مصر ، وكلّف إتمام ذلك القصر أموالاً طائلة . فلما انتهى العمل بالقصر عمل الناصر محمد سماطاً للأمراء ، وخلع عليهم «وحمل إلى كل أمير مائة (١٠٨) ألف دينار ، وإلى كل أمير طلبخاناه (١٠٩) عشرة آلاف درهم ، ولكل مقدم حلقة خمسمائة درهم فكان جملة ما فرق في هذه المهمة خمسمائة ألف ألف وخمسمائة ألف درهم» (١١٠) . وهنا نتساءل بحذر شديد هل كان هذا الانفاق الزائد ، أو بمعنى أدق الأسراف الشديد من أسباب ظاهرة المصادرات في تاريخ سلطنة المماليك ؟!! . علاوة على ذلك يلاحظ أنه في بعض الحالات عند وفاة أحد الأمراء يتم الاستيلاء علي جميع ممتلكاته لصالح بيت المال ، أو خزانة الخاص السلطاني (١١١) من ذلك على سبيل المثال عندما توفي الأمير سودي (١١٢) نائب حلب عام ٧١٤ هـ/

١٣١٤م (١١٣) ، ترك «من الذهب العين مبلغ أربعين ألف دينار ، واشتملت تركته على ألف ألف درهم حملت إلى القاهرة » (١١٤) . فهل يرجع السبب في ذلك إلى اعتقاد السلطان بأن كل ما يملكه موظفوه سواء النواب أو النظار أو الولاة أو غيرهم هو ملك له ، وعهدة موقتة لديهم طالما كان السلطان راضياً عنهم ، ومتى غضب عليهم أو انتهت حياتهم فإن العهدة تعود إلى صاحبها السلطان شخصياً ؟!! .

ولعل من أكبر المصادرات التي وقعت في ظل حكم الناصر محمد بن قلاوون تلك التي حلت بناظر الخاص السلطاني القاضي كريم الدين الكبير (١١٥) بعض القبض عليه وعلى ولده علم الدين عبدالله عام ٧٢٣ هـ / ١٣٢٣م (١١٦) حيث «وقعت الحوطة علي دور كريم الدين الكبير» خاصة التي بالقاهرة وبركة الفيل(١١٧) ، ونزل شهود الخزانة بولده إلى داره ببركة الفيل ، وحملوا ما فيها إلى القلعة ، وتوالت مصادراته ، فوجد له شيء كثير جداً ، من ذلك قماش وبرد وطرز وحوايص قيمتها زيادة على ستين ألف دينار ، وقند وسكر زنته ثمانون ألف قنطار ، وعسل ثلاثة وخمسون ألف مطر ، وصناديق بها مسك وزعفران وعنبر وعود ولبان وغير ذلك عدة أحد وأربعين صندوقا . وبيعت داره التي على بركة الفيل للأمير سيف الدين طقتمر بثلاثة عشر ألف دينار ، وحمل ماله إلى الإسكندرية وكان خمسين ألف دينار ، ومن أصناف المتجر شيء كثير جدا ، ومنه ثمانون ألف قطعة خشب ، ومائة وستون ألف قنطار رصاص ، وبلغت قيمة الأصناف التي له في الإسكندرية خمسمائة ألف دينار ، ووجد له بدمشق ألف ألف وستمائة ألف درهم ، وخمسة وعشرون ألف دينار ، وبلغت قيمة أوقافه ستة آلاف ألف درهم» (١١٨) . ولانجد بين حوادث تلك الفترة سببا واحدا يجعل من وكيل السلطان كريم الدين الكبير متهما أو مستحقاً لغضب الناصر محمد ، بل كانت «فيه عفة عن الأموال السلطانية» (١١٩) . والأمر الوحيد الواضح هو أن ثروة كريم الدين الكبير وكرمه كانا السبب في تغير الناصر محمد عليه ، وبالتالي صدور الأمر السلطاني بالقبض عليه ، ومصادرة كل أمواله وممتلكاته ، بل وإرساله إلي البرج المرسوم للمصادرين بباب القرافة من القلعة » (١٢٠) . ومما يدل على شعبية كريم الدين الكبير أن الناصر

محمد عندما أفرج عنه وألزمه بالإقامة في تربته من القرافة «كان يوم عظيم ، وأتاه الناس من كل مكان»(١٢١) . ومن جانب آخر اجتهد الناصر محمد في التقصي وراء أموال كريم الدين الكبير فوجد له في دمشق «ألف ألف وستمائة ألف درهم ومن الذهب مبلغ خمسة وعشرون ألف دينار» (١٢٢) . كذلك وجد للقاضي كريم الدين في الإسكندرية الكثير من الأموال (١٢٣) . بالإضافة إلى ذلك أشهد عليه السلطان الناصر محمد أن جميع ما وقفه من الأملاك وغيرها إنما أشتراه من مال السلطان الناصر وليس من ماله الخاص ، فأبقى الناصر محمد على تلك الأوقاف في القاهرة ودمشق (١٢٤) . وفي الحقيقة يصعب التأكد إن كانت تلك الشهادة صادقة ، وأن كريم الدين الكبير أوقف تلك الأوقاف من أموال الناصر محمد فعلاً ، أم أنه شهد بذلك كي ينقذ نفسه من غضب الناصر محمد خاصة إذا عرفنا أنه بعد تلك الشهادة أخرج هو وولده إلى الشوبك في بلاد الشام (١٢٥) . ولكن من المؤكد أن الناصر محمد لم يقتنع بأن الذي تحصل لديه من أموال كريم الدين الكبير هي كل ما يملك ، فلم يلبث أن استدعاه من القدس تحت الحراسة ، حيث صعد مع ولده إلى القلعة لكي يطالبه الناصر محمد مرة أخرى بالمال الذي عنده (١٢٦) . وبعد فترة قصيرة نفي كريم الدين الكبير وولده إلى الوجه القبلي (١٢٧) . وقد تم التخلص نهائياً من كريم الدين وهو في حبسه في ثغر أسوان ، وعاد ولده علم الدين عبدالله إلى القاهرة حيث اعتقل بالقلعة ، وحصل منه الناصر محمد على مال كثير (١٢٨) .

وبعد أن تخلص الناصر محمد من وكيل الخاص القاضي كريم الدين الكبير عهد بتلك الوظيفة إلى كريم الدين أكرم الصغير ، ولكن الأخير امتنع عن تولي تلك الوظيفة بحكم قرابته لكريم الدين الكبير ، فأمر الناصر محمد بالقبض على أكرم الصغير (١٢٩) ، ولكن بعد مرور شهر تقريباً أفرج عن أكرم الصغير هذا ، وأصدر الناصر محمد مرسوماً سلطانياً بأن يتولى شؤون الأموال السلطانية كلها بغير مشارك» (١٣٠) ، فامتنع عن ذلك ، فعزل عن نظر الدواوين . إلا أنه بعد حين خلع عليه ، وأصبح صاحب ديوان الجيش (١٣١) . غير أن الناصر محمد لم يلبث أن قبض عليه ، واعتقل ببرج في القلعة ، فشرع في حمل أمواله إلى السلطان الناصر

محمد . وبعد فترة وجيزة أفرج عنه ، وعهد إليه بنظر صفد ، فتوجه إليها [١٣٢] . ولكن المقام لم يطل بأكرم الصغير في صفد إذ استقدمه الناصر محمد تحت الحراسة إلى القاهرة ، وبقي مقبوضاً عليه بضعة أيام حتي أفرج عنه [١٣٣] . وتشير المصادر المملوكية أنه في العام التالي ٧٢٥هـ / ١٣٢٥م استدعى أكرم الصغير من دمشق حيث وبخه الناصر محمد توبيخاً شديداً ، وأمره بملازمة بيته [١٣٤] . ولم يلبث الناصر محمد حتى أمر بالقبض على كريم الدين الصغير ، وطولب بالمال ، فلم يعترف بشيء ، فضرب أولاده ، وتعرض هو لعقوبة شديدة حتى قتل - بعد نقله تحت الحراسة - في ثغر أسوان عام ٧٢٦ هـ / ١٣٢٦م [١٣٥] . ويظهر واضحاً أن الناصر محمداً كان متردداً في شأن القبض على أكرم الصغير ، ربما لأنه لم يمتلك الأموال الطائلة والعقارات الواسعة ! أو ربما لأنه كان محتاجاً إلى كفاءته في استثمار الأموال السلطانية ! ، وربما لعدم وجود الأدلة التي تثبت اقترافه أي ذنب يستوجب العقوبة . ولكن من المؤكد أن أكرم الصغير هذا كان عازفاً عن المناصب السلطانية نتيجة لما حل بخاله كريم الدين الكبير من سجن ، ومصادرة ، وقتل ، وكان لهذا العزوف عن المناصب والصلابة على الموقف غير المستجيب للأوامر السلطانية بالغ الأثر في أن الناصر محمداً حزم رأيه وتخلص من أكرم الصغير نهائياً .

وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان يصدر الأمر السلطاني بمصادرة جميع أصحاب الأموال في المدينة كما حدث في الإسكندرية عام ٧٣٣هـ / ١٣٢٣م عندما قدم التاج إسحاق وكيل الخاص ومعه الأمير علاء الدين مغلطاي الجمالي [١٣٦] ، فحجز على أموال التجار ، وألزم ابن المحسني - متولي الثغر - بخمسين ألف دينار ، وصادر المباشرين والناس ، فأغلقت أبواب المدينة . وعاد الأمير علاء الدين مغلطاي بستين ألف دينار من هذه المصادرات [١٣٧] . وقد تكرر هذا العمل مرة أخري عام ٧٢٧هـ / ١٣٢٧م حيث تمت «مصادرة قوم بأعيانهم ، وتغريم أهل البلد بالمال» [١٣٨] . وهنا تتبادر إلى الذهن أسئلة مختلفة لماذا هذا الغضب السلطاني الناصري على أغنياء ثغر الإسكندرية ؟ وهل لهذه المصادرات علاقة ببدء العمل في عمائر سرياقوس حيث عمر فيها القصر السلطاني ،

والخانقاة[١٣٩] ، و الحمام ، والبساتين ، والميدان [١٤٠] ؟ أم أن الناصر محمداً قصد بهذا العمل معاقبة أهل الإسكندرية لتطاولهم على النائب ركن الدين بيبرس الكركري ؟ أم أن السبب كان عزل كريم الدين الكبير من منصبه ، وبالتالي أراد الناصر محمد أن يشعر الناس بسيطرته التامة على جميع شؤون الثغر ؟ أم أن الناصر محمداً كان في حاجة ماسة لتلك الأموال للصرف منها على مظاهر الترف والبذخ في أسلوب حياته وحياة المقربين منه من كبار الأمراء؟ وأخيراً لا يمكن أن يكون السبب هو تحامل تجار الإسكندرية ضد الفرنج الذين زاد نفوذهم في الثغر ؟ على الأرجح أن الناصر محمداً أراد بهذا العمل ضد أهل الإسكندرية أن يؤكد سيطرته على الثغر ، ويثبت سطوة نائبه ومكانته . كما أنه حقق من خلال هذا العقاب الجماعي مالاً كثيراً لابد أن يكون مفيداً للمشاريع العمرانية المختلفة في أنحاء البلاد ، وللصرف على مظاهر الاحتفالات السلطانية والأميرية المختلفة في القلعة مثل عرس أمير على ابن الأمير أرغون [١٤١] نائب السلطنة على ابنة السلطان ـ الذي تم بعد مصادرة أهل ثغر الإسكندرية ـ حيث تذكر مصادر تاريخ سلطنة المماليك أن السلطان اعتنى بعرس ابنته عناية عظمية ، وصرف آلاف الدنانير على جهازها ، وعمر لها مناظر الكبش عمارة جديدة ، ونقل إليها الجهاز ، واستمر احتفال العرس ثلاثة أيام ، كان فيها ثماني جوق من مغاني القاهرة ، وعشرون جوقة من جواري السلطان والأمراء ، وخص الناصر محمد كل جوقة من جوق القاهرة خمسمائة دينار ، ومائة وخمسين ألف تفصيلة حرير ، ولما انتهى العرس بعث السلطان لكل نساء الأمراء تعبية قماس على قدرها ، وفرق على جميع الأمراء الخلع الغالية ، وتقدر كمية الشمع الباقية بعد انتهاء مدة العرس ألف قنطار مصري [١٤٢] . هذا إلى جانب البذخ الزائد الذي حصل في زواج الأمير قوصون [١٤٣] على ابنة السطان [١٤٤] بعد حادثة مصادرة أهالي الإسكندرية بفترة وجيزة في عام ٧٢٧هـ / ١٣٢٧م ، مما يؤكد الاحتمال بأن الرغبة في جمع الأموال كانت من أسباب هذه المصادرات الشاملة ، خاصة عندما يشير بعض المؤرخين بأنه بعد الحادثة مباشرة «قدم الوزير من الإسكندرية بالمال» [١٤٥] .

ومن الجدير بالذكر أن الدسائس لعبت دوراً كبيراً في وقوع تلك المصادرات ، حيث كانت أروقة القلعة مصدراً للوشاية والفتنة بين الأمراء وكبار المسؤولين لأسباب الحسد والغيرة بين بعضهم . فما إن يقوى مركز بعضهم حتى يبرز من يدس له عند السلطان ، وتكون تلك الدسيسة بداية نكبة هذا الأمير ، أو ذلك المسؤول (١٤٦) . ولعل أبرز مثال على هذا واقعة القبض على الأمير بيبرس الدوادار المنصوري (١٤٧) نتيجة وشاية بعضهم عند السلطان الناصر محمد بن قلاون ، ثم كشفت الحوادث عن كذب الوشاية (١٤٨) . ومهما كانت درجة إخلاص بعض الأمراء والمسؤولين للسلطان طيلة فترة توليهم لمناصبهم العسكرية والإدارية ، فإن هذا الإخلاص والتفاني لم يكن إطلاقاً شفيعاً في حماية أولاد وأهالي أولئك المسؤولين من مصادرة أموالهم وأملاكهم بعد وفاة عائلهم . فما إن يأتي الخبر بوفاة ذلك الأمير المسؤول حتى يسرع ناظر الخاص مع مباشريه لإحصاء تركة المتوفي . فيتم تسجيل كل ما كان يملك من أموال ، وعقار ، ومقتنيات ، بجميع أنواعها في جميع أقاليم سلطنة المماليك حيث تتم مصادرتها إما لصالح بيت المال ، أو لصالح الخاص السلطاني فلا يبقى لأهل المتوفي شيء (١٤٩) . وعندما يتم القبض على أحد كبار المسؤولين أو الأمراء ، فان الغضب السلطاني يتفاقم نتيجة الفتنة بين الأمراء المتنافسين فتشمل العقوبة أتباع وأصحاب المقبوض عليه ، حيث يسجن الجميع مع مصادرة كل مايملكون ، فتصبح علاقة وصحبة أولئك المقربين لهذا الأمير المنكوب نقمة عليهم ، بل ويدفعون ثمنها من أرواحهم وممتلكاتهم ، (١٥٠) .
وقد عمل بعض كبار المسؤولين في أواخر عهد الناصر محمد على الاستفادة من ظاهرة حب الناصر محمد الشديد للمال في سبيل تعزيز مكانتهم في نفسه ودولته ، فتمادوا في تنفيذ عمليات مصادرة الناس من أجل تحصيل الأموال الوفيرة لصالح «الخاص السلطاني» ، وحصدوا نتيجة لذلك رضاء السلطان كما أكدوا استمرارهم في مراكزهم القوية في السلطنة (١٥١) . كذلك ـ في سبيل منفعة السلطان الخاصة ـ لم يسلم مباشرو الوجه القبلي من جشع وقسوة ناظر «الخاص السلطاني» حيث كتب «بالحوطة على جميع مباشري الوجه القبلي شاديه ، وعماله ، وشهوده ،

والمتحدثين ... فأوقعت الحوطة على أموال الجميع وحملوا إلى القاهرة »(١٥٢) ، وهكذا وقع كبار موظفي الأمراء ضحية الجشع السلطاني ، وتفانى موظفي «الخاص السلطاني» في مصادرة أموال الجميع بدون استثناء . ترى هل كان الناصر محمد على علم بأفعال ناظر «الخاص السلطاني»؟ أم أنه اكتفى بما قدمه له ناظر «الخاص السلطاني» من تسويفات لهذه المصادرات الشاملة لجميع ممتلكات الإداريين في الوجه القبلي؟ .

في عام ٧٣١ هـ / ١٣٣١م عين الناصر محمد بن قلاون شمس الدين موسى(١٥٣) في نظر الخاص السلطاني ، وعين أخاه علم الدين إبراهيم في نظر الدولة (١٥٤) . ولكن لم يمض عام واحد على هذا التعيين حتى أمر الناصر محمد بالقبض عليهما ومصادرتهما . وقد كان صدور هذا الأمر السلطاني مفاجأة لكلا الأخوين حيث كان كلاهما مشغولاً في مكان عمله عندما وصل الرسل لتنفيذ الأوامر السلطانية دون إنذار سابق (١٥٥) . وقد تمادى رجال السلطان في طلب الأموال من شمس الدين موسى ومن علم الدين إبراهيم حتى تم استخلاص كل أموالهما ومقتنياتهما تحت وطأة التهديد والعقاب (١٥٦) . ولم تسلم زوجة شمس الدين موسى من العقوبة على الرغم من كونها حاملاً حتى طرحت ما في بطنها ولداً ذكراً ، وتحصل للسطان الناصر محمد أموال كثيرة من هذه المصادرة (١٥٧) . كذلك كان من بين كبار الأمراء المقربين من السلطان الناصر محمد الذين تم القبض عليهم ومصادرتهم سنة ٧٣٣هـ / ١٣٢٣م الأمير بكتمر الساقي (١٥٨) ، والأمير ألماس الحاجب (١٥٩) ، وأخيه قرا ، حيث وجد لديهم الكثير من المال ، والجواهر ، والأشياء الثمينة (١٦٠) . علاوة على ذلك يلاحظ أنه عندما يتخذ بعضهم موقفاً معيناً تجاه السلطان ، فإن هذا يعني عزله ، ثم القبض عليه ومصادرته ، فعندما اعترض شهاب الدين أحمد بن محي الدين بن يحى بن فضل الله (١٦١) على تولية نصراني في وظيفة كاتب السر بدمشق ، وتحمس في إبداء رأيه المعارض في حضرة الناصر محمد ، تم عزله حيث انقطع بداره فترة طويلة ، ثم أمر الناصر محمد بالقبض عليه ومعاقبته ، حتى اضطر إلى تقديم

تنازل عن عشـرة آلاف دينار ، ثم صـــودرت جميع أملاكة وأخذ منه خمسين ألف درهم ، وباع ملابسه ، وأثاثه ، وأملاكه بدمشق ، حتى حمل مائة وأربعين ألف درهم إلى خزانة الخاص السلطاني (١٦٢) . وهكذا كانت عقوبة المصادرة تحل بكل من يجرؤ على مخالفة رأي السلطان . كما لم يسلم كبار المسؤولين الإداريين في سلطنة المماليك من ويلات سياسة المصادرة حيث يكون الوالي آمناً على نفسه ، وأمواله ، وممتلكاته ، طالما كان السلطان راضياً عن أعماله ، ولكن ما إن يتغير الموقف السلطاني حتى يحدث العزل ، ثم العقاب الذي يتمثل في المصادرة .

وعند محاولة تفسير طبيعة حوادث هذه المصادرات التي عمت كبار الأمراء ، والمسؤولين ، والأغنياء ، يلاحظ أن الناصر محمداً كان شغوفاً بجمع الأموال ، وأنه استخدم في سبيل ذلك جميع الأساليب المشروعة وغير المشروعة ، ولكن عند التدقيق في شخصية الناصر محمد من خلال المصادر المختلفة يلاحظ أن ما تميز به من أخلاق عالية ، رفض للموبقات ، وتمسك بمكارم الأعمال تجعله بعيداً عن اقتراف الظلم من أجل المنفعة ، ولكن بعض موظفيه الشخصيين استغلوا حبه للمال فتمادوا في ممارسة سبل توفيره له ، مستخدمين من أجل ذلك جميع الوسائل دون علمه ، فظهر الوضع وكأن الناصر محمداً كان مسؤولاً عن تلك الأعمال (١٦٣) . وهنا يجب التوضيح بأن عدم علم السلطان الناصر محمد بتلك الأعمال والممارسات لايلغي مسؤوليته عن معاناة هؤلاء المصادرين المقبوض عليهم من شتى أنواع الظلم والعذاب حيث إن الامر السلطاني بالحبس والمصادرة يشمل ضمناً العقاب . كما أن تحصيل المال الكثير يستلزم السؤال : كيف ؟! وهذا أمر لم يكلف السلطان نفسه للاستفسار عنه ، ونتج عن إهمال طرحه كثير من المآسي والويلات التي عانى منها الناس العامة والخاصة على حد سواء . لقد قبض جمال الكفاة (١٦٤) «ناظر الخاص» على الأمير بيبرس الجمدار الركني (١٦٥) والي ثغر الإسكندرية ، حيث كان الناصر محمد يكره شارب الخمر ، وبائعها ، والمستفيد من عصرها ، ويبدو أن الأمير بيبرس الجمدار الركني قد ربح من هذه التجارة

الممنوعة الكثير ، فلما علم الناصر محمد بالأمر ، أمر بالقبض عليه ، ومصادرة أملاكه في الإسكندرية حيث تضمنت الكثير من العقارات ، إلى جانب ثلاثين بستاناً . ولكن عندما قدم الأمير بيبرس إلى القاهرة توسط له بعض الأمراء عند الناصر محمد فانتهى الأمر إلى تغريمه مبلغ عشرين ألف دينار مقابل الإفراج عنه(١٦٦) .

ومن الجدير بالذكر أن عمليات المصادرة لم تقتصر على الأمراء المماليك ، بل شملت أيضاً نساءهم فعندما طلق الناصر محمد زوجته الأولى خوند أردكين(١٦٧) بنت الأمير سيف الدين نوكاي أمر بخروجها من القلعة واستقرارها في القاهرة «بعدما أخذ منها كثيراً من الجواهر » (١٦٨) . فهل يستنتج من ذلك أنه لم يكن أحد يضمن استمرارية امتلاكه لما في حوزته من عقار ، وما في خزانته من أموال وجواهر ؟ وأن ملكية كل شيء كانت مؤقتة ومرهونة برضاء السلطان وحاشيته ؟! وهل كان الاستمرار في الثراء لدى الأمراء مقروناً بمدى المنفعة التي يحققها أولئك الأمراء للسلطان ، متى تعذر تحقيق تلك المنفعة – لأي سبب من الأسباب – كان ذلك إيذاناً بتلاشي مظاهر الثراء ؟ بالإضافة إلى ذلك لم تسلم بعض بنات الأمراء المماليك من عقوبة المصادرة ، كما حدث مع ابنة الأمير شمس الدين الركز المنصوري ، زوجة ناصر الدين بن المحسني التي صودرت جميع أملاكها بعد وفاتها مباشرة ، لم يترك لزوجها ، أو ابنها ، أو أختها شيء من تركتها الكبيرة (١٦٩) . أما ابنة الأميرقطز بن الفارقاني فإن «ناظر الخاص» ألزمها بشراء منزل عاينته ولم يعجبها ، ولم تستطع أن تخلص نفسها من هذا الموضوع إلا بعد دفع مبلغ معين لـ «ناظر الخاص» (١٧٠) . علاوة على ذلك عندما ماتت زوجة ضلداي الكاشف(١٧١) ، التي تزوجت بعد وفاته ، وخلفت ولداً ذكراً ، اجتهد ناظر الخاص في أخذ كل ما تملك بحجة أن ضلطية – عندما كان حياً يرزق – أخذ مال السلطان ، وتركه بعد وفاته لدى زوجته (١٧٢) . كذلك لم تسلم حلي ومجوهرات نساء المسؤولين المغضوب عليهم من تطاول أيدي رجال السلطان ، فعوقبت النساء في سبيل ذلك حتى الموت (١٧٣) . كذلك شملت مصادرات النساء فئة المغاني ـ أو المغنيات ـ حيث

فــرض عليــهن سنة ٧٤٠ هـ / ١٣٣٩م «مــابين ثلاثة آلاف درهم وألفي درهم الواحـدة» (١٧٤)، حيث دفع بعـضـهن ، أمـا اللاتي لم يدفـعن فـقـد تم سـجنهن «بالحجرة» (سجن النسـاء) (١٧٥) أياماً حتي يتم الوفاء بالمبالغ المقررة ، وحل بتلك المغنيات الضرر الكبير «حتى تاب بعضهن عن الغناء ، وتزوج بقيتهن» (١٧٦) ، ثم أمر الناصر محمد بمنع المغاني من حضور مجالس الخمر ومصاحبة الرجال في جلساتهم ، ومن تقدم على فعل ذلك تطالب بغرامة مالية عقوبة لها (١٧٧) . إذن كـان هناك في بعض الأحيـان أسبـاب واضحـة وراء عقـوبة المصـادرة التي حلت ببعض نساء تلك الحقبة من تاريخ سلطنة المماليك . وفي عام ٧٨٠هـ / ١٣٧٨ م في عهد السلطان علي (١٧٨) بن الأشرف شعبان توفي الأمير أينبك البدري وهو في سجن الإسكندرية ، فقبض الأمير برقوق الجركسي على زوجة أينبك وصادرها ، «فكان هذا مما استشنع فعله بمصادرات نساء الأمراء ، فكانت أول من صودر من نساء الأمراء» (١٧٩) دون سبب واضح يسوّغ هذه المصادرة .

كذلك من أنواع المصادرات مصادرة أموال وممتلكات الأمير المتوفى مثلما حدث في عـام ٧٤٠ هـ/ ١٣٣٩م عندمـا توفي الأمـير بيـبـرس الجـمـدار الركني - نائب الإسكندرية - حيث توجه ناظر الخاص الأمير جمـال الكفاة إلى الإسكندرية ، وصادر جميع ممتلكاته التي تشمل عدداً من الدور والحوانيت ، مع عشرين بستانا باعها ناظر الخاص بخمسمائة وستين ألف درهم ، ثم عاد ناظر الخاص إلى القاهرة بعد أن أتم تلك المهمة لصالح الخاص السلطاني (١٨٠) . عندما توفي الأمير طقتمر الخازن نائب حلب ، «وجد له عشرة آلاف دينار ، ومائة وستين ألف درهم» (١٨١) ، حولت جميعها لصالح الخاص السلطاني .

وفي أواخر عهد الناصر محمد بن قلاون يشير المقريزي إلى اختلال الأحوال الاقتصادية في نهاية عام ٧٤٠ هـ / ١٣٤٠ م «بسبب صرف الذهب ، وعدم وجود الفضة من بين الناس في الأسواق ، فأخرج السلطان من الخزانة ألفي درهم فضة فرقت مدة شهر في الصيارف ، وأخذ عنهـا الذهب ، فمشت الأحوال قليلاً ثم توقـفت»(١٨٢) . والسـؤال الذي يجب أن يطرح هنا هو : هل هناك عـلاقـة بين

المصادرات السلطانية ، وارتفاع سعر صرف الذهب ، وندرة الفضة عند الصرافين؟ وهل كان استيلاء السلطان على ذهب الأمراء ، سواء عن طريق مصادرة الأحياء ، أو حيازة ممتلكات المتوفين منهم سبباً في ارتفاع سعر الذهب ؟ وما العلاقة بين موقف السلطان بين نحو سعر صرف الدينار من الدراهم الفضية وبين واقع عدم وجود الفضة عند الصرافين والتجار في الأسواق ؟ وهل كان التدبير السلطاني نحو رفع سعر صرف الدينار من الدراهم الفضية عند إيفاء التجار حقوقهم من الأموال التي استدانها السلطان منهم سبباً في اختفاء الفضة من الأسواق؟ يبدو أن هدف تحقيق المنفعة السلطانية الخاصة اصطدم مع واقع خدمة المصلحة العامة ، ونتيجة لذلك تأثرت الأحوال الاقتصادية بهذا التعارض الكبير بين المصلحتين حيث توقفت الأحوال المعيشية ، وانتشرت البطالة ، وعَمّ الكساد . وأكدت هذه الظواهر جميعها أن اندفاع السلطان وطبقة الأمراء وراء تحقيق مصالحهم الخاصة أنساهم ضرورة إعطاء الأولوية في الاهتمام بالوضع الاقتصادي العام في البلاد .

وتتجلى لنا في سيرة الأمير تنكز الحسامي (١٨٣) ، نائب الشام ، صورة حية لحقيقة مسار المال السلطاني ، حيث نجد السلطان الناصر محمد يتحمس لمملوكه ، فيؤمره ، ويوليه نيابة دمشق ، ثم نيابة الشام كله ، ويغدق عليه الأموال ، والمجوهرات ، والهدايا ، والأعطيات ، فلما كبر تنكز ، وارتفع شأنه ، وزادت ثروته ، واتسع نفوذه ، تحركت المخاوف السلطانية من هذا النفوذ غير المحدود ، فتبدلت الأوضاع ، وحل الغضب السلطاني ، فكان القبض على الأمير تنكز ، ثم قتله ، ومصادرة جميع أمواله ومقتنياته وأملاكه لصالح الخاص السلطاني ، وكأن شيئاً لم يخرج من الخزائن السلطانية ، أو الأميرية إلى خزانة الأمير تنكز الحسامي ، فكانت خزانة الأمير تنكز ـ على ذلك ـ أشبه ما تكون بصندوق الأمانات حفظ فيها السلطان الكثير من مقتنياته وأمواله وهدايا الأمراء لأجل مسمى ، فلما حل ذلك الأجل استعاد السلطان الناصر كل شيء لصالح خزانته الخاصة وخسر الأمير تنكز حياته ، وحرم أهله من جميع أملاكه ومقتنياته (١٨٤) . ويظهر أن السلطان كان يرى في مصادرة الممتلكات الشخصية لصاحب النفوذ ، إلغاء لجميع سلطاته ونفوذه

المادي والمعنوي ، وكان تجريد تلك الشخصية من عناصر القوة المادية يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز السلطات السلطانية باعتبارها المركز المستفيد من جميع أسباب النفوذ والقوة .

وعند متابعة سيرة الناصر محمد خلال فترة حكمه التي تجاوزت واحداً وثلاثين عاماً يلاحظ بعض الأمور التي ربما تفسر كثرة المصادرات في أيامها ضد الأحياء والأموات من الأمراء والأغنياء . فالناصر محمد كان محباً للبذخ في دوره ، كما كان شغوفاً يجلب المماليك والجواري من شتى البلاد ، وكان يغدق على هؤلاء المماليك والجواري الأموال والهدايا ، والحلي ، والملابس الفاخرة . كذلك كان مغرماً بالخيل فجلبت له من مختلف البلاد بأغلى الأثمان ، وكان يبذل الضياع والأراضي في شمال بلاد الشام للقبائل في سبيل اقتنائها ، فزادت سعادة القبائل العربية في أيامه مثل آل مهنا ، وآل فضل و آل مر ، كما كان يهدي الملابس والجوهرات الغالية إلى نسائه ونساء الأمراء في مختلف المناسبات . إلى جانب ذلك كان الناصر محمد محباً للصيد فجلبت له طيور الجوارح من الصقور ، والشواهين ، والسنافر ، والبزاة من أقصى البلاد شرقاً وغرباً ، وكان يبذل المال الكثير في سبيل الحصول عليها ، كذلك كان الناصر محمد يحب الحيوانات المنزلية الأليفة مثل الأغنام والماشية ، فعمل على جمعها ، وبنى لها الحظائر الجميلة الواسعة ، وأقام على تربيتها المختصين بأعلى المرتبات . علاوة على ذلك كان الناصر محمد مولعا بالبذخ في المناسبات الخاصة مثل حفلات زواج بناته وأبنائه ، حيث يقوم بنفسه بتوزيع الهدايا الثمينة والأموال الكثيرة على المدعوين ، كما كان يهوى كثيراً جمع الجواهر الثمينة واللؤلؤ النادر فزادت أسعار هذه النفائس في أيامه . بالإضافة إلى ذلك كان الناصر محمد كثير الإنعام على الأمراء المماليك . كريماً في الهدايا إلى الملوك والسلاطين الذي ربطتهم به المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة . وزيادة على ذلك كله كان الناصر محمد يحب العمارة ، ويبذل المبالغ الطائلة في شراء مواد البناء الغالية من أجل تشييد العمائر الجميلة . كما كان يصرف الأموال الوفيرة لمشاريع حفر الخلجان ، وإقامة السدود ، والقنوات ،

والسواقي ، والبساتين ، إلى جانب الاهتمام ببناء الجوامع ، والمساجد ، والمدارس ، والخانقاوات والأربطة ، والزوايا ، ودور السبيل ، وغيرها . بالإضافة إلى ولعه الشديد ببناء القصور الفخمة له ولأمرائه بأغلى المواد ، وأنفس الأثاث (١٨٥) . كل ذلك استلزم بذل الأموال الوفيرة حتى زاد الصرف اليومي من خزانة الخاص السلطاني ، ومن بيت المال ، كثيراً عما كان أيام أسلافه من السلاطين المماليك . وقد استلزم هذا الصرف غير المحدود تمويلاً منظماً ومتزايداً . ويبدوا أن الحاجة إلى توفير هذه الأموال الطائلة اقتضت عمل المصادرات بمختلف أشكالها . وحيث إن هذه المصادرات هي التي مولت خزانة الخاص السلطاني وبيت المال فإن التساؤل لابد أن يكون حول مدى جواز وقوعها ، وهل نفذت بناء على حق أم على باطل؟!! .

٣ ـ عصر أولاد الناصر محمد وأحفاده

كان الانتقام الشخصي من الأسباب المباشرة لوقوع عقوبة المصادرة مثل ما حصل مع الأمير آقبغا عبد الواحد (١٨٦) الذي كان سبباً مباشراً في تعرض الأمير أبي بكر (١٨٧) بن الناصر محمد للإهانة الشخصية على يد والده الغاضب عليه . فلما تولى السلطان أبو بكر الحكم كانت تلك الإهانة التي لحقت به في الماضي سبباً في الانتقام من مسببها ، فتم القبض على الأمير آقبغا عبد الواحد مع مصادرة جميع أملاكه وممتلكاته (١٨٨) . وبات من مسلمات تطبيق العقوبة على المسؤولين القيام بمصادرة ما يملكون ، فتأتي أولاً عملية القبض على المسؤول ، ثم ثانياً الاستيلاء على كل ما يملك دون تمييز ، فيصبح أهله في اليوم التالي وهم لا يملكون شروى نقير . كما حدث مع مقدم الدولة إبراهيم بن صابر الذي تولى شخصيا عمليات التخلص من عدد من كبار الأمراء مثل الأمير تنكز الحسامي وغيره ، فلما تم القبض عليه أيام سلطنة أبي بكر تمت مصادرة جميع ممتلكاته في الحال (١٨٩) . ومن جانب آخر يلاحظ في بعض الأحيان أن مصادرة بعض الأمراء تتم دون تعرض المصادر للعقوبة ، مثل ما حدث مع الأمير أزدمر (١٩٠) الكاشف

حيث إنه عندما تم التحفظ عليه «أخذ منه ألف ألف درهم من غير أن يضرب لكثرة أمواله وسعادته» [١٩١] . فهل يعني هذا القول إن كثرة أموال الشخص المصادر تحميه من التعرض للعقوبة الجسدية؟! .

كذلك تعرض نواب السلاطين للمصادرة بعد القبض عليهم كما حدث مع الأمير طشتمر حمص أخضر [١٩٢] نائب السلطنة أيام السلطان الناصر أحمد[١٩٣] ابن الناصر محمد عام ٧٤٢هـ / ١٣٤٢م الذي تمادى في أثناء نيابته في مصادرة مسؤولي الدولة بما في ذلك نظار الأوقاف ، وأئمة الجوامع ، دون الرجوع إلى السلطان ، فلما زادت وطأته على السلطان الناصر أحمد دبر مؤامرة القبض عليه ، ثم «أوقع الحوطة على بيته» [١٩٤] . وهذه الواقعة تؤكد أن بعض عمليات المصادرة التي تمت ضد بعض الشخصيات نفذت دون علم السلطان أو أوامره . بالإضافة إلى ذلك تم القبض على جمال الكفاة - ناظر الجيش والخاص - في عهد السلطان إسماعيل بتحريض من آقسنقر السلاري - نائب السلطنة - ، وعين موسى بن التاج إسحاق ناظراً جديداً للخاص السلطاني ، وأمين الدين إبراهيم بن يوسف[١٩٥] المعروف «بكاتب طشتمر» ناظراً للجيش ، حيث تم الفصل مرة أخرى بين الوظيفتين . وفي سبيل حريته تكفل - ناظر الخاص - جمال الكفاة المقبوض عليه ، بدفع مبلغ مائة ألف دينار ، نظير إطلاق سراحه ودفع فعلاً جزءاً كبيراً منها ، وتم إعفاؤه من دفع الجزء الباقي [١٩٦] . وهنا تبرز التساؤلات التالية : هل يحصد هؤلاء المسؤولون بهذا العقاب نتيجة أعمالهم السيئة بعد فترة وجيزة من الممارسات الخاطئة ؟ أم أن هؤلاء المسؤولون كانوا عرضة للأهواء السلطانية ؟ وهل تكشف هذه التغييرات المتتالية في الوظائف الكبيرة عن عدم الاستقرار داخل مركز الحكم في الدولة ؟ أم أنها في واقع الأمر كانت تهدف إلى تحقيق هذا الاستقرار؟ وهل تعطي هذه التغييرات في الشخصيات الإدارية إشارة ضمنية إلى عدم الأمان في هذه المناصب ، وأن من يتولاها يكون عرضة للسجن ، التعذيب ، والمصادرة ؟ وهل هذا هو السبب وراء عزوف بعضهم عن تولي هذه المناصب الرئيسية ، وتعجل من يقبلها - على مضض - في طلب الإعفاء منها ؟ تجدر الملاحظة هنا إلى إن جمال

الكفاة ، النائب المعزول ، يقبل - بعد فترة قصيرة من عزله ومصادرته - أن يتقلد وظيفة «مشير الدولة» أي ناظر الدولة (١٩٧) ، أو المستشار الخاص للسلطان في شؤون الدولة ، بل أعطيت له الصلاحية المطلقة في جمع الضرائب عن طريق «الضمان» من جميع الجهات فلما تقلد هذه الوظيفة الجديدة «زاد في كل جهة نحو العشرين ألف درهم ، ومنع أن يحمل شيء من مال الجيزة ، ولا يصرف منها إلا بمرسوم السلطان ، فمشت أحوال الدولة» (١٩٨) . إذن فالأمر لايعدو فقط إعادة الناظر المعزول والمصادر إلى تولي منصب كبير في الدولة ، بل إن الوضع يتعدى ذلك إلى إعطائه صلاحيات مطلقة وواسعة في جمع المال من الرعية مما يعني الثقة المطلقة فيما يأتيه من أعمال . وهذا الوضع يدعو للتساؤل سواء من ناحية قبول جمال الكفاءة لوظيفة جديدة في الدولة بعد عزله ومصادرته ، أو من ناحية أخرى ثقة أصحاب السلطة فيه بإعطائه مسؤولية وظيفة كبيرة لها علاقة بالمصلحة العامة للبلاد من الناحيتين الإدارية والاقتصادية ، وهو الذي عزل وصودر نتيجة عدم الثقة في أعماله وتصرفاته . ومع مرور الوقت بلغ جمال الكفاة مكانة كبيرة عند السلطان الصالح إسماعيل فولاه نظر الخاص ، ثم نظر الجيش . وأدى انغماس السلطان الصالح إسماعيل في المفاسد ، وتستر جمال الكفاة عليه ، ومجاملته فيما يريد عمله ، إلى تمكن جمال الكفاة من حيازة صلاحيات لا حدود لها في الدولة ، الأمر الذي أثار حقد الأمراء عليه ، فمازالوا يلحون على السلطان الصالح إسماعيل حتى أمر بالقبض عليه ، وضرب مع أولاده ونسائه ، وتمت مصادرة جميع ما يملكون على مدى إحدى وعشرين يوماً ، فلما انتهى من ذلك كله ، قضى عليه خنقاً (١٩٩) . وبهذا يكون العقاب الشديد ، والمصادرة الشاملة ، جزاء كبار المسؤولين في سلطنة المماليك حتى مع وجود سلاطين غير أكفاء . بل لم تقتصر المصادرة هنا على جمال الكفاة بل شملت أولاده ونساءه ، حيث تم أخذ كل ما يملكون من أموال ومجوهرات ، وجميع الذي عهدوا به على شكل أمانات عند الأصحاب والجيران (٢٠٠) . وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤل ملح عن ماهية المصادرة في فترة التأسيس ، ثم في عهد الاستقرار والازدهار ، وأخيرا خلال الفترة المتأخرة من حكم السلاطين المماليك

البحرية عندما تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، ويلاحظ أن عمليات المصادرة التي نفذت في أثناء فترة التأسيس كان الهدف منها القضاء على أي معارضة أو تمرد يمكن أن يؤثر على إقامة أركان الحكم ، وكان المال المصادر يُحَوَّل لدعم قواعد الدولة من خلال بيت المال . أما المصادرات التي تمت في عهد الاستقرار والازدهار وهو عهد حكم الناصر محمد بن قلاون بالذات الذي استمر واحداً وثلاثين عاماً (من سنة ٧٠٩ ـ ٧٤١ هـ - ١٣٠٩ / ١٣٤١م) فكانت من أجل تأكيد الاستقرار ، وتثبيت أسس السلطة المطلقة دون أي منازع ، فكأن المصادرات كانت وسيلة تمويل الخاص السلطاني وبيت المال بغض النظر عن جواز تلك الأساليب أو عدم جوازها . أما في الفترة الأخيرة من حكم السلاطين المماليك البحرية فإن الوضع يختلف حيث يلاحظ أن السلطة ذاتها استخدمت وسيلة لتحقيق هدف المصادرة لغايات شخصية ، ولهذا اختلفت أنواع المصادرات ، وأسبابها ، والأغراض المبتغاه منها . وهذا ليس بغريب إذ كانت عمليات المصادرة تمثل انعكاساً طبيعياً لواقع تلك الحقبة المضطربة في تاريخ سلطنة المماليك .

ويبدو أن الطمع السلطاني في المال الخاص والعام نتيجة كثرة المصاريف هو السبب الأساسي في كثرة تغيير ناظر الخاص ، فما إن يتولى أحدهم هذه الوظيفة ويزداد نفوذه ، وتكبر ثروته ، حتى يعمد السلطان إلى القبض عليه ، ومصادرته ، وتعيين آخر بدلا منه (٢٠١) . كذلك عندما يعلم المتفعون من السلطان ، والمنتفعون على إرضائه عن وجود ثروة كبيرة لدى شخصية ما يعملون على تدبير مؤامرة من أجل الإيقاع بهذه الشخصية ومصادرة أموالها لصالح السلطان (٢٠٢) . وهنا تجدر الإشارة إلي أن مصادرة أموال وممتلكات المغضوب عليه سواء من الأمراء أو من الإداريين كانت تشمل كل شيء حتى ملابس نسائه حيث يوزعها السلطان على نسائه (٢٠٣) .

لقد شكل متحصل المصادرات السلطانية التي شملت أموال وممتلكات الأمراء المحبوسين والمقتولين مصدراً أساسياً للصرف على مجالس الأنس السلطانية حيث كان السلطان شخصياً يفرق الدنانير والجواهر واللآلي على حظاياه ، وجواريه ،

وخدامه (٢٠٤) . أما المفضلات لديه من الحظايا فكان يغدق عليهن الأملاك الفخمة التي تبلغ قيمتها آلاف الدنانير (٢٠٥) . ومن ناحية أخرى فإن مصادرات الحظايا ، والجواري ، والخدم ، في أعقاب نهاية حكم السلطان الفاسد تبين ضخامة ما كانوا يحصلون عليه من أموال طائلة ، وجواهر ثمينة ، وتحف نادرة (٢٠٦) ، الأمر الذي يؤكد ظاهرة الإسراف في الصرف عند بعض السلاطين دون أدنى اعتبار إلى حاجة السلطنة لهذا المال المهدور من أجل خدمات مصالح الرعية ، ومرافق البلاد ومؤسساتها المختلفة . وتشير بعض كتابات تاريخ سلطنة المماليك إلي حرص بعض كبار الموظفين على الاستفادة من وظائفهم فور توليها ، وخاصة نظار الخاص ، فما إن يتولى بعضهم المنصب ، ومازالت عمليات المصادرة مستمرة ضد من سبقه في الوظيفة حتى يبادر إلى الاستيلاء على جزء من تلك الأموال المصادرة لمصلحته الخاصة (٢٠٧) ، مع أنه من المفترض أن جميع تلك المصادرات بشتى أنواعها وأحجامها تحول إلى بيت المال الذي يمثل جهة الصرف الرسمي لجميع مرافق البلاد وخدمات المجتمع .

ومن اللافت للنظر أن بعض كبار المسؤولين عندما يتم القبض عليهم دون مصادرتهم يعملون علي شراء سلامة أنفسهم وحريتهم ، أما بالالتزام بدفع مبلغ كبير من المال علي أنه نوع من الفداء أو التعويض كما حدث مع الصاحب كريم الدين شاكر بن الغنام الذي كان وزيراً في سلطنة الأشرف شعبان (٢٠٨) بن حسين ثم قبض عليه وعلى حواشيه ، ولكن أفرج عنه «علي مال التزم به ، فنزل على حمار ، حتى باع أثاثه وخيوله » (٢٠٩) . بالإضافة إلى ذلك تعهد بعض المقبوض عليهم بتحقيق الربح الكثير للخاص السلطاني إذا أطلق سراحهم ، وعهد إليهم باستثمار جزء من الأموال السلطانية كما حدث مع مقدم الدولة الحاج سيف الذي أفرج عنه بعد القبض عليه سنة ٧٧٦هـ / ١٣٧٤ م حيث «التزم أن يستخرج للسلطان ستمائة ألف من مال السلطان» (٢١٠) . مما يظهر تعهداً بيناً باستثمار مال السلطان استثماراً حسنا يحقق أرباحاً طائلة . وهنا يحق التساؤل كيف يمكن الالتزام بتحقيق عائد مالي معين من نشاط تجاري ؟ وحيث إن التجارة مدعاة للربح

والخسارة فإن السؤال الثاني هو : ما الأسباب التي تجعل هذا الشخص متأكداً من تحصيله هذا الربح الكبير المحدد سلفاً ؟ . كذلك في عهد السلطان علي بن شعبان ابن حسين بن محمد بن قلاون استدعى نائب الإسكندرية (٢١١) صلاح الدين خليل بن عرام إلى القاهرة سنة ٧٧٨هـ / ١٣٧٧م حيث تم «القبض عليه وصودر على ألف ألف درهم ، ثم خلع عليه ، واستقر علي عادته نائب الإسكندرية»(٢١٢) . من الواضح أن هدف القبض على نائب الإسكندرية هو مصادرته والاستيلاء على أمواله ، فلما تم ذلك أفرج عنه ، وأعيد إلى وظيفته ، إذ لا توجد أية تهمة ضده . والسؤال هنا هل سيكون هذا النائب ملتزماً بمبادىء الأمانة والإتقان بعد الذي تعرض له من حبس ومصادرة ؟ ألا يمكن أن يسعى من أجل تعويض المبلغ الكبير الذي صودر منه ؟ ألا تفسر هذه الواقعة ظاهرة عدم اهتمام أصحاب السلطة بما يمكن أن تتعرض له الرعية على أيدي هؤلاء المقبوض عليهم الذين تمت مصادرتهم ظلماً وبهتاناً ؟ هل بلغ الطمع بالمال عند بعض كبار الأمراء المتنفذين إلى درجة القبض على موظفي الدولة دون تهمة أو خطأ ، وإنما من أجل هدف المصادرة ، ومتى تم تحصيل المال المطلوب أطلق سراحهم دون تبرير ، بل أعيدوا إلى مناصبهم الرفيعة كأن شيئاً لم يحدث ؟ كما وقع الأمر ذاته مع شمس الدين المقسي ، ناظر الخاص ، في عهد السلطان الأشرف شعبان حيث قبض عليه فترة وجيزة حتي دفع مبلغاً كبيراً من المال ، فأفرج عنه ، وعاد إلي وظيفته في عهد السلطان علي بن الأشرف شعبان(٢١٣) . وهذا الوضع يؤكد بشكل قاطع إن كبار المسؤولين في الدولة كانوا عرضة للحبس والمصادرة بين حين وآخر من أجل تحصيل مبالغ معينة من مدخراتهم ، ومتى تم ذلك أفرج عنهم ، وهنا لابد من التساؤل لماذا يقبل هذا المسؤول العودة للمنصب بعد الذي تعرض له ؟ هل من أجل إشهار براءته من أية تهمة وتأكيد ثقة أصحاب السلطة به ؟ أم من أجل تعويض ما تمت مصادرته من أمواله ؟ بالإضافة إلى ذلك تعرض خدام السلطان من الطواشية لكثير من حوادث الحبس والمصادرة (٢١٤) ، مما يكشف عن سوء الأحوال في الإدارة المملوكية خلال هذه الفترة غير المستقرة من تاريخ سلطنة المماليك .

وقد زادت مع نهاية حكم السلاطين المماليك البحرية حوادث عزل ، وسجن ، ومصادرة كبار المسؤولين (٢١٥) . ولايشير مؤرخو تاريخ سلطنة المماليك ـ في كثير من الأحيان ـ إلى أسباب تعرض هؤلاء المتنفذين في أثناء خدمتهم للحبس والعقوبة والمصادرة ، ومن ثم فإن تفسير هذه الظاهرة لايخرج عن أمرين : إما أن يكون الهدف من ذلك التخلص من بعض الشخصيات في تلك المناصب العليا ، وبالذات المشكوك في ولائها لأصحاب السلطة . أو هي الرغبة في الاستحواذ على ما لدى أولئك المسؤولين من أموال وممتلكات . وأيا كانت الأسباب وراء هذا العمل فإنه يظل أمراً جديداً وغريباً على الإدارة المملوكية بحسب رأي المؤرخ المقريزي(٢١٦) .

٤ ـ مصادرات غير مباشرة

من اللافت للنظر بروز ظاهرة يمكن أن نطلق عليها « المصادرة غير المباشرة » حيث اجتهد رجال الخاص السلطاني في توفير الأموال للسلطان عن طريق فرض البضائع المختلفة على فئات التجار وإجبارهم على شرائها قسراً بسعر معين باهظ حيث يتكبد أولئك التجار شراء بضائع ليسوا في حاجة إليها بثلاثة أمثال قيمتها الأصلية(٢١٧) .

ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد تمادي كبار المسؤولين في الدولة في ممارسة أسلوب المصادرة لهدف تحصيل الأموال الطائلة حيث شملت هذه العقوبة كتاب الدواوين ، ورؤساء الخدم ومقدمي الدولة . علاوة على الإمعان في إجبار التجار على شراء عدة أصناف من البضائع بأغلى الأثمان (٢١٨) ، وقد أصاب التجار «بسبب ذلك عناء شديد» (٢١٩) . كذلك من مظاهر المصادرات غير المباشرة أو التغريم القسري إنكار السلطان لدين كبير عليه نحو التجار .

وفي الحقيقة لايوجد تفسير واضح لهذا الإنكار ، فإما أن يكون السلطان قد «قصد ألا يعطيهم شيئا» (٢٢٠) ، وهو على يقين بما عليه نحوهم ، وإما أن يكون قد خدع فعلا من قبل ناظر الخاص الذي أوهمه أنه وفى التجار حقوقهم المالية . ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا ألا ينبغي على السلطان وهو المسؤول التأكد مما يتوجب عليه من الوفاء نحو ديون التجار وحقوقهم دون ترك الأمر عبثاً بيد مسؤوليه؟! زيادة على ذلك كان من أشكال المصادرات غير المباشرة أيضا أنه عندما يتوجب على السلطان دفع الديون المطلوبة منه نحو دائنيه ، والتي تراكمت مع مرور الشهور ، فإن ناظر الخاص يلجأ إلي أسلوب متحايل يتضمن هدف المصادرة ـ دون الإعلان عنها ـ ، فيرفع قيمة الدينار من الدراهم ، وبالتالي تنخفض كمية الدنانير المطلوبة(٢٢١) .

فمثلا إذا توجب على السلطان دفع ألف دينار على أساس أن سعر صرف الدينار عشرين درهماً ، فإن ناظر الخاص يرفع سعر صرف الدينار إلي خمسة وعشرين درهماً ، ومن ثم فبدلاً من دفع ألف دينار فإنه يلتزم بدفع ثمانمائة دينار فقط ، وبذلك يتعذر على التجار تحصيل حقوقهم كاملة نتيجة هذا التلاعب في قيمة صرف العملة من تدبير ناظر الخاص السلطاني . وقد ترتب على هذا التلاعب في سعر الدينار زيادة سعر الذهب ، «فتوقفت أحوال الناس» (٢٢٢) و ارتفعت الأسعار ، واختل النشاط الاقتصادي بجميع مظاهره ، فكأن السلطان ومسؤوليه ـ بهذا التصرف غير المسؤول ـ قد تسببوا في انزال الضرر الاقتصادي علي جماعة التجار والحرفيين ، وبالتالي كانوا عاملاً مباشراً في اضطراب الأحوال الاقتصادية في البلاد بشكل عام من أجل المنفعة السلطانية الخاصة .

ثانياً ـ المصادرات الأميرية

المصادرات الأميرية هي تلك التي نفذت بأوامر مباشرة من الأمراء دون علم السلطان ، من ذلك مثلاً أنه بعد مقتل الأشرف خليل عمل الأمير علم الدين سنجر الشجاعي من أجل القبض على ابن السلعوس الوزير ، فلما تم ذلك بأمر

الأمير كتبغا نائب الناصر محمد بن قلاون عوقب ابن السلعوس بأشد أنواع التعذيب ، من أجل أن يخرج ما عنده من الأموال ، حيث تمت مصادرة تلك الأموال الطائلة ، بل تم استخراج جميع المبالغ التي حفظها عند أناس بأعينهم في بلاد الشام ، وتمادى القائمون على معاقبته في تعذيبه حتى توفي بعد شهر - تقريباً - من القبض عليه (٢٢٣) . ويبدو أنه كان لابن السلعوس الوزير هذا دور كبير في القبض على الأمير سنجر الشجاعي ومصادرته في السابق ، لما سنحت الفرصة للأمير الشجاعي لم يتردد في الانتقام من ابن السلعوس ، بل زاد في عقوبته حتى الموت ، وهذا الوضع يكشف - دون شك - عن حدة المنازعات الشخصية - بين المسؤولين في سلطنة المماليك منذ عهد التأسيس ، وقد زاد الأمر سوءاً في العقود المتأخرة من تاريخها .

زيادة علي ذلك تذكر بعض مصادر تاريخ سلطنة المماليك قسوة مباشري الأمراء في الاقطاعات المختلفة على السكان من أجل جباية الأموال الطائلة لمصلحة الأمراء المقطعين أو ما يمكن (٢٢٤) أن نطلق عليه - تجاوزاً - «الخاص الأميري» ، وهنا تبرز التساؤلات التالية ، هل هناك علاقة بين إمعان السلطان في مصادرة أموال الأمراء . وممتلكاتهم ، ومقتنياتهم الشخصية ، وبين تسلط مباشري هؤلاء الأمراء على سكان إقطاعاتهم ، وتحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال من خلال فرض الغرامات الفادحة والجبايات التعسفية؟ وهل يعكس هذا الوضع مظاهر الظلم والغبن التي يعاني منها الضعيف نتيجة الممارسات الخاطئة للأقوياء ؟ ألا يدل هذا على أن المصلحة الخاصة كانت وراء ذلك السلوك السلطوي والابتزازي الظالم ؟ في بعض الأحيان لا يوجد سبب واضح للأمر السلطاني من أجل تنفيذ عقوبة المصادرة ضد بعض الأمراء ، وكذلك في كثير من الأحيان لا يوجد مُسَوِّغ منطقي لسلب أموال الرعية في مختلف أقاليم وضواحي وقرى مصر والشام لمصلحة خزائن المقطعين ، مما يكشف عن أن كثيراً من تلك الممارسات لاتخرج عن دائرة التسلط والابتزاز . ولعل هذه الحقيقة من الأسباب التي جعلت الناصر محمداً ما إن يجد أن بعض الأمراء قد كبر نفوذه ، وزادت أمواله واتسعت صلاحياته حتى يبدأ في التخطيط من أجل

الإطاحة به والتخلص منه ، وهذا الذي حدث فعلاً مع الأمير أرغون نائب السلطنة عام ٧٢٧هـ / ١٣٢٧م حيث عزل من منصب النيابة ، وأعطى نيابة حلب ، فرحل إليها على وجه السرعة . وبدأ الناصر محمد في التقصي وراء أمواله . فأحضر شرف الدين الخيري - كاتب أرغون - وهدده بالشنق إن أخفى شيئاً من مال أرغون ، وألزمه بكتابة كل موارده ، فأخذها السلطان ، وأنعم بجزء منها على بعض المقربين (٢٥٥) .

من هذه التفصيلات يمكن ذكر النتائج التالية :

١ - تعفف بعض القضاة عن تولي الوظائف الإدارية ، وابتعادهم عن الفصل في الخلافات بين الأمراء المماليك حماية لأنفسهم من الوقوع في الزلل ، والتعرض للإهانة (٢٦٦) .

٢ - من أهم الأسباب المثيرة للمنازعات بين الأمرء المماليك غيرة بعضهم من غيرهم ، والحسد لما يتأتى لبعضهم من السلطات الواسعة إلى جانب عامل المنافسة للوصول إلى كرسي الحكم .

٣- كان البذخ الزائد عن الحد ، والصرف الكثير على مظاهر الثراء في مناسبات تأمير أولاد السلطان ، أو زواج أبنائه ، وأبناء الأمراء (٢٢٧) ، من العوامل الرئيسية التي جعلت مسألة توفير الأموال أمراً ضرورياً وملحاً مستخدمين في سبيل ذلك كل الوسائل والسبل ، ومن ثم كانت المصادرات السلطانية والأميرية تلبية حتمية لتلك الحاجات في ظل تراجع النشاط الاقتصادي بعد وفاة الناصر محمد بن قلاون .

٤ - إن بعض الأمراء - أحيانا - عند قيامهم بعمارة المباني سواء الخاصة بهم ، أو العامة المنسوبة إليهم ، مثل الجوامع والمدارس وغيرها إنهم يتجرأون - في سبيل تحقيق رغباتهم هذه - على مصادرة أوقاف الآخرين سواء تم ذلك بالتراضي مع صاحب الوقف ، أو بالقوة والإرغام (٢٨٨) .

ومن الجدير بالذكر أن الأوامر بالمصادرة لم تكن دائما نهائية ونافذة ، فكثيراً ما

يحدث أن يتم التراجع عن قرار المصادرة بعد أن تتغير الأحوال . من ذلك على سبيل الذكر أن ناصر الدين المعروف بفأر السقوف كان ناظراً لبعض الجوامع والمشاهد في أثناء نيابة الأمير طشتمر حمص أخضر ، فتم القبض على ناصر الدين هذا بأمر الأمير طشتمر ، حيث ضرب ضرباً مبرحاً ، واستخرج منه مبلغ أربعين ألف درهم ، ولم يطلق سراحه إلا بشفاعة بعض كبار الأمراء (٢٢٩) .

وبعد مرور عامين أمر السلطان الناصر أحمد بن الناصر محمد «أن يعاد على ناصر الدين المعروف بفأر السقوف ما أخذ له في نيابة الأمير طشتمر حمص أخضر ، وخلع عليه بحسبة مصر (٢٣٠) ، عوضاً عن ابن بنت الأعز ، بشفاعة الأمير ملكتمر الحجازي ، فأعيد له مبلغ أربعين ألف درهم من بيت المال» (٢٣١) .

والسؤال الذي ينبغي أن يطرح هنا ما السبب في الرجوع عن قرار العزل والمصادرة ؟ هل أدرك السلطان عدم صحة القرار السابق ، فأصدر مرسوماً لتصحيحه؟ أم أنها شفاعة بعض كبار الأمراء ؟ وإذا صح أيٌ من هذين التفسيرين ، فهل يعني هذا أن بعض القرارات بالحبس والتعذيب والمصادرة التي نفذت وقتذاك في سلطنة المماليك تمت أحياناً دون وجه حق وبلا أسباب واضحة؟ بالإضافة إلى ذلك ألا يعني «إعطاء وظيفة حسبة مصر » إلى ناصر الدين هذا أن القرار السابق بحقه كان مزاجياً بل تعسفياً ، وأنه مازال يتمتع بثقة القائمين على شؤون البلاد بدليل أنهم عهدوا له بهذه الوظيفة المهمة ؟ ألا تدل جميع هذه الحقائق في نهاية الأمر على عدم استقرار الإدارة المملوكية إبان هذه الحقبة التالية لحكم الناصر محمد بن قلاون؟ .

علاوة على ذلك هل يمكن اعتبار هذه الواقعة دليلاً على أن بعض المصادرات كانت تتم لمصلحة بيت المال دون الخاص السلطاني ؟ يبدو أن المصادرات المتعلقة بالأمراء ذوي العلاقة الشخصية الوثيقة كانت تتم لصالح الخاص السلطاني ، أما المصادرات التي شملت الإداريين فكانت تحول إلى بيت المال .

كذلك فإن من أبرز الأمثلة على إعادة الشخص المغضوب عليه ، المعزول عن منصبه ، المصادرة من أملاكه ، إلى منصبه السابق ، تلك الواقعة التي حدثت سنة

٧٦٦هـ / ١٣٧٤م حيث قبض على الوزير الصاحب تاج الدين النشو الملكي ، واستخلصوا منه ثمانين ألف مثقال من الذهب ، وهدموا داره في الفسطاط حتى ساووها بالأرض . ثم أفرج عنه ، وأخرج منفيا علي حمار إلى الشام (٢٣٢) . ولكن في العام التالي سنة ٧٧٧هـ / ١٣٧٥م أعيد تاج الدين النشو الملكي هذا إلى الوزارة كسابق عهده (٢٣٣) . وهنا يبرز السؤال إذن لماذا عزل ؟ فإما أن يكون هناك خطأ في عزله !! وإما أن يكون هناك خطأ في إعادته إلى منصبه !! . ولعل من أغرب الظواهر في ممارسات السلطة أن الذي يقبض على الوزير المغضوب عليه ، ويتولى أمر سجنه ومصادرة أملاكه هو الذي يتولى الوزارة مكانه (٢٣٤) . ثم بعد أن يتمكن الوزير الجديد من وظيفته ، ويكبر شأنه ، ويتم عزله لأمر أو لآخر ، ثم يؤتى بالوزير المخلوع السابق لكي يتولّى الوزارة مرة ثانية (٢٣٥) . بل تصدر الأوامر إلى الوزير العائد بالقبض على الوزير المعزول ـ الذي سبق أن أخذ مكانه ـ والعمل على حبسه ومصادرة أملاكه ،وأملاك معارفه وأتباعه (٢٣٦) . ترى هل كانت السلطة التنفيذية تهدف من وراء هذه السياسة معاقبة المسؤولين من خلال وضعهم أمام غضب أعدائهم ، الذين يكفون السلطة مسؤولية تنفيذ تلك العقوبة؟ ألا يمكن أن تؤدي هذه السياسة إلى تعرض بعض المسؤولين الأبرياء لغضب من قاموا بعزله سابقاً ؟ هل هناك علاقة بين هذه التدابير غير الحكيمة وبين مغادرة كريم الدين شاكر بن غنام مصر إلى مكة مجاوراً بها بعد الظلم الكبير الذي حاق به ؟ (٢٣٧) .

* * *

الفصل الثالث

الإدارة المملوكية

١ ـ مصادرة الإداريين .

٢ـ المقايضات والنزول عن الإقطاعات .

٣ـ ظاهرة الرشوة .

٤ ـ غياب التخطيط الإداري .

١ ـ مصادرة الإداريين :

ويأتي تغيير الإداريين في جميع نيابات السلطنة على رأس تلك التغيرات التي ارتبطت بتولي سلطان جديد مقاليد الحكم في سلطنة المماليك . من ذلك على سبيل المثال أنه في عام ٦٩٥ هـ/ ١٢٩٦م عزل السلطان كتبغا الأمير عز الدين أيبك الحموي عن نيابة دمشق (٢٣٨) ، «ووقعت الحوطة على خيوله وأمواله»(٢٣٩) . وبذلك تسجل هذه الواقعة بداية سياسة عزل المسؤولين الذي عملوا في عهد السلطان السابق ، حيث يجتهد السلطان الجديد في تعيين رجاله في المناصب والوظائف الكبيرة بعض التخلص من أتباع السلطان الذي سبقه في الحكم .

وتتزايد مع هذه التغييرات الإدارية حوادث المصادرة ، حيث لم يسلم بعض كبار الإداريين والموظفين من تهم ربما كانت غير صحيحة ، حيث تم القبض عليهم ومصادرة أموالهم ، بل اتسعت دائرة الاتهامات ـ أحياناً ـ وشملت أصحابها كما حصل مع هلال الدولة شاد الدواوين عندما قبض عليه عام ٧٣٤هـ/ ١٣٣٤م بتهمة الإهمال في مصلحة العمل (٢٤٠) . كما كان نجاح ناظر الخاص في تنفيذ أكبر عدد من المصادرات ضد كبار الإدرايين في النيابات المملوكية من أسباب التقارب بينه وبين السلطان ، من ذلك على سبيل المثال عقوبة المصادرة التي نفذت ضد «ناظر الشام» الصاحب شمس الدين عبد الله غبريال بن أبي سعيد بن أبي السرور الأسلمي (٢٤١) الذي قبض عليه وعلى أصحابه عام ٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م ، وصودرت جميع أموالهم لدرجة أن الصاحب شمس الدين عبد الله اتضعت حالته المالية إلى حد الاستجداء من الأمراء (٢٤٢) . بالإضافة إلى ذلك عندما يصر ناظر الخاص في طلب المال من نظار الأوقاف ، ويشتد عليهم ، كانوا يضطرون إلى بيع الأوقاف وإعطائه قيمتها ، كما حدث عندما أصر ناظر الخاص عبد الوهاب النشو على طلب المال الخاص بالبيمارستان (٢٤٣) المنصوري (٢٤٤) من أوقافه ، فاضطر ناظر أوقاف البيمارستان (٢٤٥) إلى بيع بعض أوقاف البيمارستان ، وهي جزء من أراضي ضاحية بهتيت ، ومساحتها مائتان وخمسون فداناً ، بأربعمائة ألف درهم حملت بأكملها إلى ناظر الخاص (٢٤٧) ولاشك إن هذا العمل ينطوي على كثير من الظلم والخطأ

حيث إن الأوقاف رصدها أصحابها لتوفير مصدر مالي منتظم للصرف على أوقافهم ، وفي مصادرتها قضاء على تلك المؤسسات الخيرية .

كذلك عانى بعض المسؤولين من مغبة العزل بعد تولي منصب ما فترة قصيرة ، حيث يتم عزل المسؤول ومعه جميع من عينه في إدارته خلال فترة توليه الوظيفة ، وبما أن فترة ولايته القصيرة تجعل مصادرته الشاملة غير ذات منفعة ، فإن الأمر كان يقتصر على استعادة كل ما قبضه من رواتب خلال فترة الوظيفة . بالاضافة إلى تغريمه قيمة «الخلعة والبغلة والدواة» (٢٤٨) مع المغالاة في أثمانها ، كما حدث مع ابن مراجل الذي عزل عن وظيفة نظر الدولة التي تولاها في شوال سنة ٧٤٦ هـ/ ١٣٤٥م ، وعزل عنها في محرم سنة ٧٤٧هـ / ١٣٤٦م ، وبعد أن غرم أضعاف ما حصل عليه خلالها من رواتب ومصاريف (٢٤٩) . زيادة على ذلك يلاحظ إنه في عام ٧٤٦هـ/ ١٣٤٥م طلب الأمير غرلو شاد الدواوين (٢٥٠) عدداً من مباشري الوجه القبلي والوجه البحري ، وتمت مصادرتهم جميعا (٢٥١) . ووصلت المبالغة في عمليات عزل المسؤولين والقبض عليهم ، ومصادرة أموالهم ، وتعذيبهم من أجل إخراج المخفي من أموالهم إلى حد تسليمهم إلى الوالي (٢٥٢) كي يتولى عملية العقوبة . وهو أمر جديد علي حد قول المقريزي حيث كان «لايتعدى حكم الوالي العامة وأهل الجرائم منهم . أما الأجناد ، والكتاب ، وأعيان التجار ، فلا تمتد يده إلى الحكم فيهم ، ويرجع أمرهم إلى نائب السلطان ، فإن لم يكن فحاجب الحجاب(٢٥٣) ، لأن كل أحد له رتبة محفوظة لايتعداها ، فأنخرق السياج ، وأخذ كل أحد يتعدى دوره ، ويجهل قدره» (٢٥٤) . لقد أصبح الموظف المعزول والمراد مصادرته يعامل كأنه مجرم لابد أن يعاقب على جريمته ، ولهذا يسلم إلى الوالي ، وهو الجهة المسؤولة عن معاقبة المجرمين ، كي يتولى موضوع معاقبته ومصادرة أمواله .

ويبدو أن العزل بسبب شكوى محققة ، أو لأمور سيئة أتاها المسؤول كان لابد وأن يقترن بالمصادرة ، وكان العزل دون مصادرة أمراً استثنائياً يحصل مع الوساطة القوية عند السلطان شخصياً ، أو مع كبار مسؤولي الدولة ، من ذلك

على سبيل المثال أن شهاب الدين أحمد بن فضل الله « كاتب السر » (٢٥٥) بدمشق عزل بسبب كثرة الشكاية فيه ، من غير مصادرة نتيجة وساطة أخيه علاء الدين بن فضل الله ، بل رتب لشهاب الدين أحمد هذا ما يكفيه للعيش الكريم بعد العزل من الوظيفة(٢٥٦) . كذلك انتشر خلال هذه الحقبة سلوك الانتقام الشخصي بمعنى أن يتولى شخص ما وظيفة مهمة فيبدأ في الانتقام من كل من أساء إليه في السابق ، سواء بالعزل ، أو العقوبة ، أو المصادرة أو بجميعها معاً ، وقد يشمل ذلك الغضب الشخصي أقارب وأصحاب المغضوب عليه ، فيتكلفون مالا طاقة لهم به ، وإرضاء لمشاعر الغضب والحنق في نفس ذلك الموظف الكبير ، ضد قريبهم المعزول . ولعل في عقوبة والي القاهرة جمال الدين يوسف وابن أخيه والي الجيزة خير مثال على هذا السلوك (٢٥٧) . وقد اجتهد كبار الإداريين اجتهاداً كبيراً في تحصيل الأموال الطائلة بغية إرضاء السلطان وتقرباً منه . وقد نشبت بين هؤلاء الإداريين في كثير من الأحيان المشاحنات الشديدة نتيجة التنافس بينهم وتداخل الاختصاصات ، مما كان يقتضي تدخل السلطان شخصياً (٢٥٨) . بالإضافة إلى ذلك كان لمدبري الفتن والمؤمرات في القلعة ، سواء ضد السلطان ، أو ضد كبار الأمراء ، نصيب في الوظائف المهمة بعد أن يطلق سراحهم ، ويفرج عن أهلهم تنفيذاً للعفو السلطاني الشامل ، فيجعل أولئك المغضوب عليهم سابقاً ، المرضي عنهم حينذاك على أهم الوظائف في الدولة (٢٥٩) ، ولعل السؤال هنا ما هو موقف هؤلاء المُفْرَج عنهم من أولئك الذين كانوا سبباً في القبض عليهم ، وعلى أهلهم من قبل؟ وكيف يضع المسؤولين ثقتهم مرة أخرى في شخص كان من أسباب الفتنة والتآمر في المجلس السلطاني قبل فترة قصيرة من الزمن ؟ .

٢ـ المقايضات والنزول عن الإقطاعات :

شهدت سلطنة المماليك في عام ٧٤٤هـ / ١٣٤٣م نوعاً من التسلط القسري ، إذ يبدو إنه في أعقاب وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وعدم استقرار الحكم في عهد أولاده أن حصل عدد كبير من الأمراء والأجناد على إقطاعات عديدة ـ بدون وجه حق ـ في أحيان كثيرة (٢٦٠) ، فلما تولى الحاج آل ملك نيابة السلطنة ، في عهد الصالح إسماعيل عمل على استعادة هذه الإقطاعات من المسؤولين عليها ، وأبقى فقط ما كان قائماً منها في أيام الناصر محمد بن قلاوون . كما منع الحاج آل ملك أسلوب المقايضة بالإقطاعات الذي انتشر بين الأجناد وقتذاك ، وذلك حرصاً على البنية البشرية للجيش ، خاصة فئة أجناد الحلقة ، ومنعاً لتحول أولئك الأجناد إلى حرف أخرى تعرقل اهتمامهم بإقطاعاتهم (٢٦١) . علاوة علي ذلك أجبر نائب السلطنة الحاج آل ملك الأجناد المقدمين علي عمليات المقايضة على دفع مبالغ باهظة مقابل تنفيذها ، فتوقفوا عنها (٢٦٢) . ولكن هذا التوقف عن عمليات المقايضة والنزول عن الإقطاعات لم يستمر سوى فترة وجيزة ، فما إن توفى السلطان الصالح إسماعيل وتولى السلطان الكامل شعبان ، وترك الحاج آل ملك منصب نيابة السلطنة(٢٦٣) ، حتى عاد العمل بهذا الأسلوب في تبادل الإقطاعات والنزول عنها بل انتشر انتشاراً بالغاً . ولم يقتصر الوضع على ما كان ، بل استنجد كبار المسؤولين رسماً مالياً كبيراً يدفع لبيت المال في سبيل إتمام أية عملية في «المقايضات والنزولات عن الإقطاعات» (٢٦٤) . لقد أصبحت الإقطاعات ، التي كانت حيازتها في السابق دون أمر سلطاني مسألة مستحيلة ، تتبادل ويتنازل عنها بسهولة ، مقابل مبلغ معين من المال . لقد كان السلطان الناصر محمد بن قلاوون يقوم بتوزيع تلك الإقطاعات شخصياً بدافع الحرص على كفاءة من يحوزها سواء من الناحية الأخلاقية ، أو الإدارية ، أو العسكرية ، كما تؤكد حوادث «الروك الناصري» (٢٦٥) سنة ٧١٥ هـ / ١٣١٥م ، لأن عملية توزيع الإقطاعات وحيازتها كانت جوهر نظام الحكم عند المماليك الذي ارتكز أساسه واستمراره على الإقطاع العسكري(٢٦٦) . وقد ترتب على انتشار ظاهرة المقايضات والنزولات عن الإقطاعات

هذه تغيير في التركيبة البشرية لجيش سلطنة المماليك ، وبالتالي في كفاءته العسكرية حيث حصل كل مقتدر راغب في وظيفة عسكرية على رتبة في الجيش قد لا تتناسب مع قدرته وعطائه في المجال العسكري . ومع التوسع في عمليات المقايضة والتنازل حدد المبلغ المدفوع لبيت المال بحيث يكون مساوياً للقيمة المالية للعبرة السنوية للإقطاع المتداول «فإذا كان الإقطاع عبرة مائة دينار حمل عنه لبيت المال مائة دينار » (٢٦٧) . وقد اعترض بعض الأمراء على هذا التحديد المرتفع للمبلغ المقرر دفعه لبيت المال من أجل إتمام عملية المقايضة ، أو النزول عن الإقطاعات ، ولكن السلطان الكامل شعبان لم يلتفت لهذه الاعتراضات واستقر المبلغ على ما هو مقرر بحسب أوامره (٢٦٨) .

ومع زيادة عمليات النزول عن الإقطاعات والمقايضات ، وشراء الوظائف (٢٦٩) ، زاد المتحصل منها من الأموال الطائلة بحيث أنشأ السلطان الكامل شعبان ديواناً جديداً باسم «ديوان البدل» لتنظيم الأمور الإدارية والمالية المترتبة على هذه المعاملات الجديدة على الإدارة المملوكية . ولكن يبدوا أن النتائج السيئة التي ترتبت على عمليات المقايضات والنزول عن الإقطاعات قد تفاقمت بدرجة كبيرة ، إذا تدهورت أوضاع الجيش ، وزادت أعداد الدخلاء على فئة أجناد الحلقة في الجيش خاصة من أصحاب الحرف والصناعات المختلفة . وزاد الأمر سوءاً أنه في حالة وفاة بعضهم من من أجناد الحلقة (٢٧٠) يعمل أهله على إخفاء خبر وفاته ، والقيام ببيع إقطاعه دون إبلاغ المسؤولين . ونتيجة لذلك اجتهد بعض المخلصين من كبار الأمراء مرة أخرى في نصيحة السلطان الكامل شعبان لإصدار مرسوم سلطاني يبطل بموجبه المقايضات والنزول عن الإقطاعات ، فطبق ذلك (٢٧١) .

٣ ـ ظاهرة الرشوة :

أدى سوء الأوضاع الداخلية في سلطنة المماليك إلى تفشي ظاهرة الطمع في الوظائف الكبيرة ، واستخدم هؤلاء الطامعون أسلوب رشوة ناظر بيت المال والمباشرين من أجل الوصول إلى وظيفة بعينها في الدولة ، وبدلاً من أن يعمل كبار

المسؤولين على منع هذا السلوك غير المشروع ، عمدوا إلى تشريعه ، فعوضا عن دفع الرشوة إلى ناظر بيت المال ، أو كبار المباشرين ، أصبح الدفع يتم لخزانة بيت المال مباشرة من أجل زيادة الوارد إلى خزينة بيت المال ، وأيد السلطان الكامل شعبان تلك الخطوة ـ وقد يكون ذلك ـ في سبيل معالجة مشكلة الركود الاقتصادي ، والعجز في ميزانية بيت المال (٢٧٢) . ونتيجة لذلك زادت التعيينات في وظائف «الولاة والكتاب على مال يحمل لبيت المال ، فلم يل أحد بعد ذلك إلا بمال» (٢٧٣) . ومن المؤكد إن إتاحة هذه الوظائف للناس بالمال تعتبر ظاهرة خطيرة لما ترتب عليها من وصول شخصيات ـ ربما كانت ـ ذات عيوب أخلاقية ، أو عقلية إلى مناصب مهمة في الدولة فقط لأنها قادرة على الدفع وشراء هذه الوظيفة أو ذلك المنصب ، في حين قد يحرم من هذه الوظائف شخص كُفْء لأنه غير قادر على توفير المبلغ المقرر دفعه إلى خزينة بيت المال من أجل هذه الوظيفة . ومن المؤكد إنه سيترتب على هذا الوضع تدني المستوى الإداري في الوظائف المهمة في الدولة . وعلاوة على هذا لابُدّ أن يعمل مشتري الوظيفة في أغلب الأحيان ـ إن لم يكن دائماً ـ على تعويض المبلغ الذي دفعه في سبيل تولي منصبه الجديد ، وسيكون هذا من خلال الاستفادة مما تتيحه تلك الوظيفة من امتيازات ـ بطرق مشروعة وغير مشروعة ـ مما يسبب أضراراً بالغة للفئات الكادحة من الناس .

كذلك من الأمور الشنيعة التي انتشرت في هذا المسار الجديد ظاهرة بيع الوظائف المرتبطة بالخدمات العامة مثل «نظر الأوقاف» (٢٧٤) ، فيشير المؤرخ المقريزي إلى أن ابن وجه الطوبة قد ولي «نظر الأوقاف الصالحية إسماعيل بعدما حمل لبيت المال خمسمائة دينار» (٢٧٥) . علاوة على ذلك اشترى جمال الدين سليمان ابن ريان من حلب وظيفة «نظر الجيش» بها بمبلغ ألف دينار دفعها إلى بيت المال مع وعد بتقديم مائتي إكديش ، فتم تعيينه ، ورحل إلى حلب ومعه بريد لإحضار بقية الثمن المتعهد دفعه (٢٧٦) . لقد اشتهر عن السلطان شعبان أخذ الرشوة ، «فقصد كل أحد لطلب الإقطاعات ، والرزق والرواتب» (٢٧٧) .

بالإضافة إلى ذلك أدرك كبار الأمراء أصحاب المناصب العالية بأن التقرب إلى

السلطان بالهدايا والعطايا هو أفضل وسيلة للترقي إلى المراكز الرفيعة ، والحصول على الصلاحيات المطلقة ، فعمدوا إلى استغلال هذه الظاهرة من أجل إشباع أطماعهم الشخصية . لقد نقل الأمير أرغون شاه (٢٧٨) من نيابة صفد إلى نيابة حلب (٢٧٩) بعد أن قدم للسلطان المظفر حاجي هدية ثمينة بناء على نصيحة أصحابه في هذا الشأن ، بل إن السلطان كتب « ألا يكون لنائب الشام عليه حكم ، وأن تكون مكاتباته للسلطان ، وكتب لنائب الشام بذلك» (٢٨٠) ، وهذا تقليد جديد في النظام الإداري لنيابات الشام منذ أن رسم الناصر محمد بن قلاوون للأمير تنكز الحسامي نائب دمشق بأن يكون نائب الشام ، وأن تتم مكاتبات جميع نواب النيابات الشامية للسلطان من خلال نائب الشام الذي يملك وحده دون غيره من النواب حق المكاتبة المباشرة للسلطان .

ارتبطت الوظائف الدينية ارتباطاً وثيقاً بالخدمات الاجتماعية للرعية ، كما ارتبطت المناصب العسكرية بمصالح الأمن الداخلي والخارجي للبلاد ، ومن ثم فإن وضع هذه المراكز الحساسة في متناول أيدي من يستطيع بذل المال المطلوب للحصول عليها يتنافى مع أهداف الحرص على مصالح العباد والبلاد . فمن المؤكد أن طالب الوظيفة سيبذل عناية جهده من أجل منفعته الخاصة ، وتعويض ما بذله من مال في سبيل تولي المنصب ، ومع ما يجلبه هذا السعي الذاتي من سلبيات سيكون لها تأثيرها البالغ على الناس والبلاد . زيادة على ذلك كيف يؤتمن من يبذل المال من أجل الوظيفة على مسألة تعيين موظفين صالحين للخدمة معه من القيام بمسؤوليات وظيفته ؟ ألا يمكن أن يلجأ هذا المسؤول إلى بيع الوظائف التابعة لمنصبه إلى من يملك القدرة على الدفع والشراء ، كما فعل هو من أجل الوصول إلى وظيفته ؟ فيتولى هذه الوظائف القادرون على الدفع بغض النظر عن مستوياتهم الإدارية والأخلاقية !! وهكذا سيهتم الجميع بمنافعهم الشخصية دون المصالح العامة التي تحقق الخير لجميع فئات المجتمع . ومن ثم فإن استهانة كبار المسؤولين بمصلحة البلاد ، والعهود بالوظائف العامة إلي من لا يملك سوى المال كانت له نتائجه الخطيرة علي نظام الحكم والإدارة في سلطنة المماليك . ومن المفارقات الغريبة في موضوع البذل

في سبيل الوظيفة أن يدفع بعضهم مبلغاً معيناً من المال ، وهدية ثمينة في سبيل وظيفة ما ، وما إن يتولاها ويزاول عمله حتي يأتي غيره ويدفع ضعف ما دفعه الأول ، فيعهد له بالوظيفة المذكورة قبل أن يتمكن متوليها الأول من ممارسة مسؤوليات وظيفته بشكل كامل ، فقد بذل ابن قرناص في «نظر حلب» نحو ألفي دينار ، فلم يتم فيها عشرين يوما ، حتى أخذتَ منه ، وأعطيت لابن الموصلي الذي دفع في سبيلها هدية سنية تشمل الجواري الحسان ، والبسط الحرير (٢٨١) . وهكذا غدت وظائف الدولة المرتبطة بمصالح الناس بضائع معروضة للبيع يصل إليها كل قادر على الدفع والشراء دون أن يعطي المسؤولون أدنى اعتبار لما يتمتع به هذا المشتري من صفات وأخلاق سيكون لها انعكاسات بالغة على الوضع الداخلي في مجتمع سلطنة المماليك في مصر والشام . وقد بلغ الأمر في هذا الموضوع درجة كبيرة من السوء حيث يسجل بعض المؤرخين إن شخصاً يعزل عن وظيفة اجتماعية عامة ، لها علاقة مباشرة بحقوق الناس ومصالحهم ، مثل «القضاء» لأمر اقترفه وهو يعلم ما فيه من مخالفة كبيرة لمبادىء الإسلام والأخلاق الكريمة .

فلا يجد هذا القاضي المعزول له منفذاً في سبيل العودة إلى منصبه في القضاء سوى تقديم الرشوة المناسبة للسلطان بواسطة «الخدام» في المجالس السلطانية الذين وصلوا إلى مكانة كبيرة في القلعة ، ونعموا بالأموال الطائلة والهدايا الثمينة من الأشخاص الطامعين في الوظائف العالية مقابل تحقيق الرضا السلطاني عن هؤلاء الأشخاص ، وتحقيق رغباتهم في الوصول إلى المناصب الرفيعة في الدولة . إن ابن سالم هذا ـ قاضي القدس ـ الذي عزل بأمر قاضي القضاة السبكي (٢٨٢) لأنه ثبت عليه أنه باع أيتاماً من يتامي المسلمين الأحرار للنصارى ، أعيد إلى منصبه بناء على أمر السلطان الكامل شعبان مقابل رشوة قدرها ألف وخمسمائة دينار بواسطة خادم نال مبلغاً يعادل الرشوة المقدمة للسلطان (٢٨٣) .

من المؤكد إن تدني مستوى الكفاءة الإدارية والسلوك الأخلاقي العام من أهم أسباب تدهور الأوضاع الداخلية في سلطنة المماليك في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي ، ويبرز في سيرة علاء الدين بن الأطروش

أنموذج واضح لهذا الرأي ، لقد تولى ابن الأطروش (٢٨٤) نظر البيمارستان المنصوري سنة ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م (٢٨٥) ، ولكن ابن الأطروش عزل بعد فترة عن هذه الوظيفة ، وتولى نظر البيمارستان الأمير أرغون العلائي (٢٨٦) فعمل على إعادة الموظفين الذي كانوا يعملون سابقاً في البيمارستان ، وعزلوا ظلماً بأمر ابن الأطروش ، مما يدل على عدم علم بعض كبار المسؤولين في الدولة بسوء تصرفات بعض النظار ، وبالتالي عملوا على تصحيح تلك الأوضاع لما فيه خدمة المصلحة العامة (٢٨٧) . وعلى الرغم من عدم كفاءة ابن الأطروش التي أثبتتها التجربة ، فإن هذا الرجل لايلبث أن يتولى منصب الحسبة في دمشق ، ولكن عيوبه تظهر بسرعة مرة أخرى ، ويبادر نائب دمشق إلى عزله سنة ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م بعد أن كتب إلى السلطان يذم فيه (٢٨٨) . ولاشك أن هذه الظاهرة تعتبر دليلاً على الفساد الإداري إذ كيف تعزل شخصية ما عن منصب لعدم الكفاءة ، وقصور العلم ، وقلة الخبرة ، ثم تعطي بعد فترة من الزمن منصباً أكبر في مسؤولياته ومتطلباته ؟ وهل يعني هذا طغيان علاقات المصالح الشخصية بين كبار المسؤولين على أهداف خدمة المصلحة العامة للبلا ؟ وهل أصبح عامل الرشوة وشراء الوظائف فعالاً إلى درجة التضحية بمصالح الرعية من أجل منفعة صاحب الشأن؟ إن تلاشي ظاهرة الإخلاص في العمل ترجع بالدرجة الأولى إلى تراجع ، المبادىء الأخلاقية والنوايا البناءة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعامل يقظة الوازع الديني ، فإذا ضعف هذا العامل انعكس ذلك على الأمور الأخرى انعكاساً طردياً واضحاً ، ومن اللافت للنظر أنه لم تمض فترة وجيزة حتى تم تعيين ابن الأطروش هذا سنة ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م في حسبة القاهرة (٢٨٩) بدلاً من الضياء الشامي (٢٩٠) . وهنا يأتي السؤال : لماذا حصل ذلك ؟ كيف يعين من يعزل عن حسبة دمشق نتيجة عدم الكفاءة في حسبة القاهرة؟ ولماذا يعزل الضياء الشامي عن حسبة القاهرة وهو المشهود له دائما بالأخلاق الحميدة والكفاءة العالية ؟ يبدو أن عامل بذل المال كان لأصحاب القرار كان هو السبب في وصول غير الأكفاء إلى الوظائف الكبيرة ، بينما كان عزوف المخلصين عن البذل وتقديم الرشوة سبباً في عزلهم دون مسوّغ . وهنا تظهر كراهية

العامة لابن الأطروش ـ محتسب القاهرة ـ بشكل واضح في إقدامهم على رجمه بالحجارة ، وتعقبه حتى باب داره نتيجة معارضته للخبازين الذين أرادوا بيع الخبز بسعر أقل من المعتاد . خاصة بعد انخفاض سعر القمح ، ولكن قلة حكمة ابن الأطروش ، وتصديه لهؤلاء الخبازين القانعين بالربح القليل جعلت منه هدفاً لنقمة العامة وكراهيتهم . وفي سنة ٧٥٢هـ / ١٣٥١م تبين للوزير علم الدين عبدالله بن زنبور[٢٩١] جهل ابن الاطروش ، محتسب القاهرة وناظر البيمارستان المنصوري ، فنقل الأمر إلى النائب الأمير بيبغا ططر ، الذي شكل مجلساً لتقرير مدى علم وأهلية ابن الأطروش لتلك الوظائف العامة . وتأكد الجميع من جهله بكثير من الأمور وخاصة الحساب ، الذي هو علم ضروري لمن يتولى وظيفة نظر البيمارستان ، إلى جانب تقصيره في الإشراف على أحوال البيمارستان ، بالإضافة إلى ذلك اعترف ابن الأطروش بجهله للمجلس ، وعدم أهليته لتلك الوظائف الحساسة . ونتيجة لذلك قرر المجلس عزل ابن الأطروش ، وتولى الضياء يوسف الشامي حسبة القاهرة ونظر البيمارستان بدلاً منه [٢٩٢] . ومع ذلك فإن دور ابن الأطروش في الإدارة العامة لم ينته عند هذا الحد ، وما هي إلا فترة قصيرة حتى عزل السلطان حسن بن الناصر محمد بن قلاوون في ربيع الآخر ٧٥٢هـ / ١٣٥١م ، وتولى أخوه السلطان صالح [٢٩٣] بن الناصر محمد ، وتبدلت وجوه من لهم النفوذ والسلطة ، ولعبت الهدايا والرشاوى دورها المعتاد في تلك الحقبة ، فتم عزل الضياء يوسف الشامي عن وظائفه ، وأعيد ابن الأطروش إلى حسبة القاهرة ونظر البيمارستان مرة أخرى[٢٩٤] . ولكن أخبار الممارسات السيئة التي أتاها ابن الأطروش ، وما اتصف به من جهل وسوء تدبير شاع بين كبار الأمراء داخل القلعة ، والإداريين في دواوين الدولة . بل انتشرت سيرته بين عامة الناس في المجتمع ، الأمر الذي جعل من ابن الأطروش هذا مصدراً لسخرية العامة واستهزائهم في مختلف الأماكن والأسواق[٢٩٥] .

كذلك انتشرت خلال هذه الحقبة ظاهرة تولي الوظائف الإدارية المختلفة في الولايات بالرشوة حيث بذل المقتدرون المبالغ الطائلة في سبيل مناصب الولاة ،

والكشاف ، وغيرهم . وكان الأمير شيخو (٢٩٦) يأخذ تلك الرشاوى علناً ، مما يعني بوضوح انتفاء مبادىء الإتقان ، والأمانة ، والأخلاص ، وأنه باستطاعة المسؤول أن يفعل ما يريد بحرية مطلقة . وقد جعل هذه الوضع بعض المسؤولين حريصين على تحصيل الأموال الطائلة ، مستخدمين في سبيل ذلك مختلف الوسائل - المشروعة وغير المشروعة - وهم آمنون على أنفسهم من مغبة المراقبة والمحاسبة (٢٩٧) . وعلاوة على هذا كله تفشت خلال هذه الفترة ظاهرة تولي الوظائف السلطانية بعد تقديم الهدايا الغالية حتى شمل ذلك المناصب الرفيعة مثل نظر الخاص (٢٩٨) ، على الرغم مما تتطلبه هذه الوظيفه من صفات الأمانة ، والكفاءة ، والإتقان في العمل .

٤ - غياب التخطيط الإداري :

يظهر غياب التخطيط في الإدارة المملوكية واضحاً خلال هذه الحقبة المتأخرة من تاريخ سلطنة المماليك البحرية حيث كان تغيير السلطان الجالس على كرسي الحكم يتم وفق قرار آني دون تخطيط أو دراسة . كما أن عدم وجود نظام واضح للحكم في السلطنة زاد من فوضوية الأوضاع ، ففي الصباح هناك هناك سلطان جالس على كرسي الحكم ، وفي الظهر يستقر في السجن ويجلس أخوه في مكانه (٢٩٩) ، فكأن مزاج أصحاب القرار ، وما يستجد من حوادث بين ساعة وأخرى هما العاملان المحركان لتلك التغييرات الارتجالية والسريعة . كذلك يلاحظ أنه عندما يسلك بعض كبار المسؤولين في السلطنة سلوكاً أميناً في وظائفهم ، مع الحرص على القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه ، فإن هذا التوجه إذا ما تعارض مع المصالح الخاصة لأصحاب القرار دفع أولئك المسؤولون ثمن إخلاصهم هذا ، حيث يتم القبض على ذلك المسؤول وسجنه ومصادرة جميع أملاكه ، بل ربما يتعرض بعد ذلك لعقوبة شديدة قد تؤدي إلى وفاته كما حدث مع ناظر الخاص تاج الدين أحمد (٣٠٠) بن الصاحب أمين الملك عبدالله ابن غنام ناظر الخاص وناظر الجيش عندما منع سنة ٧٥٥هـ / ١٣٥٤م المقايضات والنزولات عن الإقطاعات ، مما أثر في موارد ومصالح المقطعين وعلى رأسهم الأمير شيخو (٣٠١) ، الذي جنى أموالاً طائلة

من تلك العمليات . ولم تشفع الشمائل الكريمة التي اتصف بها ابن غنام له في النجاة من التعذيب القاسي الذي تعرض له في السجن حيث توفي تحت العقوبة . ومن المعروف عن ابن غنام هذا أنه كان طيلة قيامه بوظيفته معتمداً على نفسه دون مساعدة عامل ولا موظف ، «لفرط ذكائه ، وشدة فطنته ، مع العفة والأمانة ، أو التشدد على الناس ، والتوفير من الأرزاق حتى لم يعهد أنه جرى على يده رزق لأحد ، بل ما برح يوفر المال للسلطان ، وكان لايراعي أحداً ، ولا يحابي ، ويكثر من الحامقة والضبط» (٣٠٢) . ونتيجة لذلك فإنه يمكن القول عندما تتعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة لأصحاب القرار يعمل هؤلاء على التخلص من الذي يؤثر خدمة المصلحة العامة باتهامه باطلاً ، والقضاء عليه ظلماً .

وقد سادت خلال هذه الحقبة ظاهرة تؤكد تدهور الأوضاع الإدارية ، مع انعدام الثقة في العلاقات الإنسانية فعندما يتولى أحدهم منصباً رفيعاً يعمل على توظيف المقربين له من الأمراء والمماليك ، فيتمتعون بكافة صلاحيات تلك المنزلة العالية ، ولكن عندما ينتهي أمر كبيرهم بالعزل ، أو الحبس ، أو القتل ، يدفع أولئك الأتباع ثمن تلك العلاقة وذلك الامتياز ، فيتم نفي بعضهم ، وسجن بعضهم الآخر ، حيث يظهر في نهاية حياة الأمير شيخو ، وما لاقاه أتباعه من بعده من ذلك وهوان سنة ٧٥٨هـ / ١٣٥٧م مثالاً واضحاً على الرأي المذكور (٣٠٣) . كذلك عانى النظار في دواوين الدولة والعاملون فيها من عمليات الانتقام منهم بعد زوال سلطة الأمير الكبير الذي عملوا تحت إمرته ، مع أنه قد يكون من بين أولئك العاملين من اتصف بالأمانة والاستقامة ، ولكنه يتعرض للعقوبة بسبب تبعيته ربما - الاسمية - للأمير الكبير . لقد قبض على القاضي ضياء الدين يوسف بن أبي بكر ابن محمد وضرب عرياناً بالمقارع ، ثم تم نفيه حيث توفي بعد ذلك بفترة قصيرة لأنه كان ناظراً للبيمارستان المنصوري بأمر الأمير الكبير صرغتمش (٣٠٤) ، فلما هزم الأخير أمام مجموعة جديدة من الأمراء المتنفذين ، وتم سجنه ، وشملت عملية الانتقام منه كل من تولى أي وظيفة بأمره (٣٠٥) . كما أدت معاناة كبار الإداريين من التهم الخطيرة التي وجهها لهم أصحاب النفوذ والسلطة ، سواء أكانت صادقة أم باطلة ،

إلى تعرض هؤلاء المتهمين للحبس ، والضرب ، والمصادرة ، فكانوا في وضعهم السيئ هذا عبرة لغيرهم لكي يمتنع عن تولي هذه الوظائف العامة من أجل حماية نفسه ، وأهله ، وممتلكاته من غدر المتنفذين ، وظلم المتسلطين (٣٠٦) .

بالإضافة إلى ذلك تعرض كبار المسؤولين الإداريين في سلطنة المماليك إبان هذه الحقبة للإهانة البالغة على أيدي بعض أصحاب القرار ، من ذلك على سبيل المثال أن الأمير بركة (٣٠٧) ضرب «الوزير الملكي نحو السبعين ضربه بالعصي ، ثم خلع عليه من الغد ، ونودي بأن أحداً لا يتجاهى عليه» (٣٠٨) . وهنا يبرز التساؤل لماذا يضرب وزير ؟ وهل اقترف ذنباً فظيعاً استحق عليه الضرب؟ وإذا كان هذا الأمر صحيحاً فلماذا أعيد إلى وظيفته ؟ وكيف يقبل هو أن يهان ، ويضرب ، ثم يعود مرة أخرى إلى مزاولة نفس العمل؟ هل أصبح الاهتمام بالوظيفة أكبر من حرص الإنسان على كرامته وعزة نفسه وسمعته خلال هذه الفترة المتأخرة من تاريخ سلطنة المماليك البحرية ؟! ومن اللافت للنظر أن بعض كبار المسؤولين في الدولة ممن غلبت عليهم نزعة الإصلاح لأجل المصلحة العامة للبلاد اجتهد في تدبير الأساليب المختلفة لمعالجة العجز المالي التام في خزانتي الخاص وبيت المال . وكان من بين الأساليب التي أتبعت لمعالجة هذه المشكلة اقتطاع جزء من مرتبات الموظفين حيث شمل هذا الاقتطاع جميع موظفي السلطان والدواوين والثغور والأقاليم . وقد كان هذه الحل ـ على الرغم من نتائجه الإيجابية السريعة على ميزانيتي الخاص السلطاني وبيت المال ـ وبالا على الموظفين ورؤسائهم أصحاب السلطة والنفوذ الذين ساءهم اقتطاع جزء من مرتبات موظفيهم ، إلى جانب الاستغناء عن عدد كبير من العاملين في دواوين الدولة (٣٠٩) .

وهنا لابد من تسجيل أهم مظاهر هذا الفساد الإداري والانحدار في أساليب تدبير شؤون الحكم :

١ ـ تزايد عمليات القبض على كبار الأمراء المسؤولين في الدولة بعد فترة وجيزة من توليهم تلك الوظائف العليا مع تعرضهم للعقوبة ، والسجن ، والمصادرة .

٢ ـ شملت عمليات المصادرة الاستيلاء على جميع ممتلكات الأمراء المقبوض عليهم والتي شملت حتى الجواري ، والمماليك ، والخدم .

٣ ـ ضعف السلطان الجالس على كرسي الحكم نتيجة صغر سنه ، وقلة خبرته ، وبالتالي كانت قدرته على إدارة شؤون البلاد شبه معدومة (٣١٠) .

٤ ـ ظهور مجموعة جديدة من الأمراء المتنفذين مع تولي كل سلطان جديد حيث حرص هؤلاء الأمراء على الاستئثار بجميع مقاليد السلطة ، والاستفادة من خيرات البلاد ، وصلاحيات الحكم .

٥ ـ تولى بعض الإداريين وظيفتين أو أكثر في ذات الوقت ، فكان أحدهم مثلاً يجمع بين الوزارة ، ونظر الخاص ، ونظر الجيش (٣١١) .

٦ ـ خلو بيت المال من المال ، وخلو الأهراء ـ مخازن الغلال ـ من الحبوب نتيجة عمليات الاستنزاف المادي ، وهدر المال العام التي قام بها الأمراء ، والمسؤولون ، والإداريون على اختلاف وظائفهم ورتبهم (٣١٢) .

٧ ـ إعادة تعيين الموظف الفاسد مرة تلو المرة في الوظائف المهمة في الدولة دون أدنى اعتبار لسمعته السيئة ، أو أسباب عزله السابق ، مما يوضح تفاقم ظواهر المحسوبية ، والوساطة ، وعلاقات المصالح المشتركة .

٨ ـ انتشار عمليات بيع الوظائف العامة ، والرتب العسكرية ، مما أدى إلى دخول جماعة كبيرة من أرباب الصنائع في جملة أجناد الحلقة ، كما أخذت مجموعة كبيرة من الأطفال الإقطاعات ، حتى فسد الجيش الذي سطر صفحات بيضاء في تاريخ الجهاد الإسلامي ضد المغول والصليبيين في مصر والشام .

٩ ـ العهود بالوظائف العامة إلى شخصيات معروفة بجهلها ، وسوء تدبيرها ، وعدم قدرتها على إدارة الأمور لما فيه خدمة المصلحة العامة ، وقد تفسر حقيقة شراء الوظائف بالرشوة ، ظاهرة وصول تلك الشخصيات إلى وظائف الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة بالرعية .

١٠ ـ سوء أخلاق عدد كبير من السلاطين الصغار من أولاد وأحفاد الناصر محمد بن قلاوون مما أدى إلى وقوع كثير من الأعمال اللاأخلاقية في المجالس السلطانية ، وتفضيل الفئة الفاسدة من الأمراء الندماء والمماليك الخاصة الذين اجتهدوا في تحصيل الفوائد المادية لأنفسهم من خلال انغماسهم في تلك المجالس الفاسدة (٣١٣) .

١١ ـ تعرض زوجات السلاطين السابقين للإهانة والتغريم والحجر عليهن دون سبب واضح إذا استثنينا عاملي المزاجية والمصالح الشخصية وتأثيرهما البالغ على مجريات الأمور .

١٢ ـ خروج عربان الشام وعرب الصعيد عن الطاعة مع زيادة فسادهم ، وكثرة قطعهم الطرقات ، وكان ضعف السلطة المركزية سبباً أساسياً في تفاقم أخطارهم على البلاد والعباد (٣١٤) .

١٣ ـ معاناة الناس أصنافاً عديدة من الظلم حيث كثرت المغارم بالنواحي ، وخربت عدة أملاك على النيل ، وانعدم الأمن في الضواحي والطرقات(٣١٥) .

١٤ ـ عدم استقرار أسعار المواد الغذائية مع ارتفاعها المتزايد بين فترة وأخرى ، فعانى الناس من الغلاء ، وندرة الحصول على الأغذية الأساسية اللازمة للقوت اليومي .

١٥ ـ عند قيام السلطان الجديد الصغير بأية محاولة ، للانفراد بالحكم أو اتخاذ القرارات المهمة ، فإن الأمراء المستبدين بالسلطة يعمدون إلى عزله ، والحجر عليه ، وحبسه ، واختيار شخص ضعيف آخر من أفراد أسرته ليجلس مكانه على كرسي الحكم ، حتى يتم لهؤلاء الأمراء ـ دون غيرهم ـ توجيه الجيش ، وتدبير أمور البلاد ، والحكم بين الناس ، والتصرف في أموال الدولة دون رقيب أو حسيب (٣١٦) .

١٦ ـ منع القضاة من النظر في القضايا التجارية والمالية حيث رسم في سنة ٧٥٣هـ/ ١٣٥٢م للحجاب النظر في أمر أرباب الديوان . أما في السابق فقد

اقتصر عمل الحجاب على النظر في قضايا المماليك والأمراء فقط حسب قانون مستقل خاص خارج مجالس القضاء الشرعي «القضاء المملوكي» . ولكن بصدور المرسوم الجديد صار الحجاب في مصر وبلاد الشام يتصدون أيضاً للحكم بين الناس في أمور كانت من شأن قضاة الشرع الشرعية وحدهم دون تدخل من أحد (٣١٧) . ولاشك إن العهود بالاختصاصات الشرعية إلى من هم ليسوا أهلاً لها كانت له نتائج سلبية على مصالح الناس وحقوقهم .

١٧ ـ أدى التنافس الشديد بين الأمراء على تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد المادية إلى نشوب الصراع بينهم ، ووقوع حوادث الفتنة والقتال .

١٨ ـ بلغت حاجة السلطان الماسة للمال الذي لم يعد موجوداً في خزانة الخاص السلطاني ولافي بيت المال إلى درجة الاقتراض من نواب السلطنة في القاهرة والثغور والأقاليم .

١٩ ـ أدى الصرف الزائد عن الحد على مظاهر الترف وأسباب البذخ في المجالس والبيوت السلطانية إلى إستنزاف الأموال الواردة إلى بيت المال ، فعانى من العجز الدائم على مدى فترة حكم سلالة الناصر محمد بن قلاوون (٣١٨) .

٢٠ ـ ارتباط استمرار أرباب الوظائف الكبيرة من الوزراء ، والنظار ، والمباشرون في وظائفهم بعامل رضا كبار الأمراء عنهم ، وكان هذا العامل زئبقياً بتأثير مشاعر المزاجية ، وعنصر المنفعة الشخصية ، ولذا فإن وجود هؤلاء كبار الموظفين في وظائفهم كان يفتقد أسس الثبات ، والاستمرارية ، والطمأنينة الشخصية التي ترسخ أسباب الحرص على البذل ، والتفاني في العطاء ، والاجتهاد في الاتقان .

٢١ ـ لم يسلم أهالي كبار الموظفين المغضوب عليهم ، والمصادرة أموالهم ، من تطاول أصحاب السلطة عليهم في أنفسهم ، وأموالهم ، وممتلكاتهم ، بل لم تسلم زوجاتهم من العقوبة في سبيل الاعتراف بما يخفين من أموال ، وجواهر ، وملابس ثمينة ، فزوجة الوزير علم الدين عبدالله بن زنبور عوقبت

بالعصر ، كما عوقب ابنه الصغير بالضرب عدة أيام بحضور أمه (٣١٩) .

٢٢ ـ كشفت المصادرات التي مارسها أصحاب السلطة ضد المغضوب عليهم من المسؤولين ، وكبار الإداريين عن كبر حجم الثروات التي اقتناها هؤلاء لدرجة إن الحصر كان يستغرق أسابيع طويلة ، وكانت تشمل شتى أنواع الجواهر النادرة ، والمعادن الثمينة والملابس الغالية ، والحيوانات المختلفة ، والأملاك الفخمة ، والبساتين والسواقي ، والمعاصر ، والإقطاعات الواسعة ، إلى جانب المماليك ، والعبيد ، والجواري ، والمراكب الخاصة ، علاوة على المبالغ المالية النقدية الطائلة ، (٣٢٠) . ولاشك أن هذه الثروات الضخمة تكشف عن فداحة أساليب السلب والنهب ، وتفشيها بين القائمين على أمور الدولة وشؤون الحكم .

٢٣ ـ إن مزاولة أصحاب السلطة للأعمال التجارية تضمنت فساداً كبيراً ، حيث عمل ذلك المسؤول بعد تثبيت أقدامه في وظيفته الجديدة على استغلال منصبه ، والصلاحيات المتاحة له ، في ممارسة شتى أنواع الأنشطة التجارية ، مستفيداً من جميع معطيات تلك الوظيفة في سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع المادية لنفسه ، ولأسرته ، وأصحابه (٣٢١) .

٢٤ ـ لم تقتصر تلك النهايات المفجعة والمتوقعة لأصحاب المناصب العليا في الدولة على أصحابها وأهلها فقط ، بل شملت الأتباع ، والأصدقاء ، والمتعاونين معهم لينال كل منهم نصيبه من العقوبة والمصادرة .

٢٥ ـ بلغ الصراع بين كبار الأمراء في سبيل الانفراد بمقاليد السلطة إلى حد التخطيط للمؤامرات من أجل الإيقاع ببعضهم البعض من خلال إثبات التهم المختلفة ، وتوقيع العقوبات القاسية ، مما يكشف عن ظاهرة الزعامات المتعددة ، والتكتلات المتنافسة على مواقع السلطة والنفوذ خلال هذه الفترة المضطربة من تاريخ سلاطين المماليك البحرية .

٢٦ ـ أدت عمليات العقوبة الشديدة ، والتعذيب الجسدي القاسي الذي تعرض

له كبار المسؤولين في الإدارة المملوكية عند القبض عليهم إلى عزوف بعض الشخصيات ذات الاهتمام بالدين والعلم مثل «القضاة» عن تولي المناصب الإدارية الكبيرة في الدولة من أجل حماية أنفسهم من نتائجها غير المحمودة خاصة مع انتفاء مبدأ الثواب والعقاب في الإدارة المملوكية خلال هذه الحقبة .

٢٧ ـ على الرغم من أن الأوقاف الخيرية كانت تهدف إلى خدمة عباد الله كسباً للأجر والثواب ، وبالتالي فإن الاعتداء عليها يعتبر اعتداء على حقوق الله سبحانه وتعالى ، فإن هذه الأوقاف لم تسلم من عقوبة المصادرة ، وتمت مصادرة عدد من أوقاف نظار الخاص ممن تولوا ذلك المنصب المهم في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي (٣٢٢) .

٢٨ ـ مع أن القضاة الأربعة تمتعوا بمنزلة رفيعة في المجتمع ، وبين الأمراء في «دار العدل» ، فإن مواقفهم ضد الظلم والغبن الذي عانت منه البلاد في تلك الفترة كان لا يتعدى الاعتراض بكلمات حق من منطلق مبادىء الشريعة الإسلامية ، ومن ثَمّ لم يكن لهم تأثير يذكر على تغيير الأوضاع آنذاك (٣٢٣) .

٢٩ ـ طغيان المركزية على الإدارة العيا لسلطنة المماليك ، فما أن يتولى أحد الأمراء وظيفة كبيرة ، حتى يعمل على الاستئثار بجميع السلطات والصلاحيات التي تتيحها له تلك الوظيفة ، فيزداد نفوذه ، وتصير كل أمور الدولة منوطة بأوامره ونواهيه (٣٢٤) . ولاشك أنه كان لهذه المركزية المطلقة في إدارة أمور البلاد ، مع الانفراد المطلق بالرأي في الشؤون المالية تأثير سلبي بالغ على أهداف النظام المالي لسلطنة المماليك آنذاك .

٣٠ ـ كثرة التزوير في وثائق الإقطاعات «المساطير» حيث ثبت أن بعضهم ممن كان يحظى بحماية بعض الأمراء كان يعمل على تزوير وثائق حيازة إقطاعات تخص الغير ، وكان بيع هذه الوثائق المزورة يتم مقابل مبالغ مالية معينة (٣٢٥) ، مما يكشف عن واقع سلب الأملاك والأرزاق دون وجه حق ، حيث أمن

أولئك المزورون العقوبة من خلال حرص كل مسؤول على مصلحته الخاصة فقط . وارتبط هذا الوضع ارتباطاً وثيقاً مع اختفاء مهابة ولاة الأقاليم بسبب ضعفهم ، وقلة حيلتهم ، نتيجة غياب السلطة المركزية في القلعة عن المصالح العامة للبلاد [٣٢٦] .

* * *

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية والاجتماعية

١ ـ النشاط الاقتصادي .

٢ – المظاهر الشرعية .

٣ – الوضع الاجتماعي .

١ - النشاط الاقتصادي

يسجل المقريزي في سيرة الظاهر بيبرس أنه «كان كثير المصادرات للدواوين، كثير الجباية للأموال من الرعية، وأحدث وزيره ابن حنا في أيامه حوادث جليلة، وقاس أملاك الناس بمصر والقاهرة، وصادر أرباب الأموال حتى هلك كثير منهم تحت العقوبة» (٣٢٧). ولعل أسباب المصادرات للدواوين تعود إلى وجود مظاهر التسيب في بداية عهد سلطنة المماليك، مع رغبة السلطان في إرساء قواعد صارمة في معاملات الدواوين، والتقاليد المطبقة فيها. أما بالنسبة إلى كثرة الجباية بين الرعية فسبب ذلك واضح حيث كان السلاطين المماليك خلال هذه الفترة يجاهدون من أجل هدف تطهير البلاد الإسلامية في بلاد الشام من العدوان الصليبي، وتأمين الحدود الشمالية والشرقية لسلطنة المماليك ضد المحاولات المغولية التوسعية. ولقد تطلب بناء الجيش المملوكي، مع ضرورة استعداده الدائم لحالة الجهاد التي كانت عليها سلطنة المماليك آنذاك أموالاً كثيرة كان لابد أن تسهم الرعية بجزء منها.

وعندما كثر الكلام حول سوء استخدام الوزير الأمير سنجر الشجاعي لصلاحياته أمر السلطان المنصور قلاوون بالتحقيق معه سنة ٦٨٧هـ/ ١٢٨٨م، وعندما ثبت للمنصور قلاوون صحة ما أشيع، عزل الأمير سنجر الشجاعي عن الوزارة وأمر بمصادرة كل ما يملك من الذهب، والخيل، والسلاح. وكان الأمير الشجاعي قد جمع جزءاً كبيراً من ذلك من مصادرات الناس، الذين سجنهم ظلماً طمعا في أموالهم (٣٢٨). وهذه الحادثة تؤكد استغلال بعض الشخصيات لمناصبها من أجل منفعتها الخاصة، حيث تعاني الرعية المصادرة والعقوبة والسجن في سبيل إرضاء رغبات الطمع والجشع عند كبار المسؤولين.

في سنة ٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م أبطل المنصور قلاوون وظيفة قديمة تسمى «ناظر الزكوات»، حيث كانت مهمة متوليها أخذ الزكاة من أصحاب الأموال حسبما كان مسجلاً في الدفاتر المعتمدة، فإن مات أحد أصحاب الأموال أو عدم ماله، يؤخذ ما

هو مقرر عليه في الدفاتر من أولاده ، وأولاد أولاده ، أو أقاربه ، ولو لم يبق من سلالتهم سوى واحد فإنه لا يُعفَى منها (٣٢٩) . ولا شك أن هذا ظلماً واضحاً حيث إن الزكاة ركن أساسي على كل مسلم حسب ما يملك من المال بعد مرور عام عليه بنسبة ٢,٥٪ ، ومن ثم فإن قيمتها تتغير حسب المدخر الثابت من المال ، وتختلف من شخص لآخر ، ومن عام لآخر عند ذات الشخص . كذلك أبطل المنصور قلاوون في العام ذاته «البشارة» التي كان أهل مصر يدفعونها للمبشرين إذا حضروا ببشارة فتح حصن ، أو نصرة عسكر ، أو سلامة الحجاج ، أو ما شابه ذلك حيث كان يجبى من أهل مصر على قدر طبقاتهم في السعة قدر معلوم يعطى للمبشر(٣٣٠) . وقد شكل هذا التقليد عبئاً كبيراً على الطبقات الدنيا في المجتمع المصري ، فلما أبطله المنصور قلاوون ، ارتاح الناس من كلفته . بالإضافة إلى ذلك أبطل المنصور قلاوون جباية تكلفة «سماط وفاء النيل» حيث كان يجبى من أهل مصر عند وفاء النيل ثمن حلوى ، وفاكهة ، وأغنام ، من أجل السماط الذي يعمل يوم وفاء النيل في مقياس الروضة ، فأبطل المنصور قلاوون ذلك بسبب ثقله على الناس ، وجعل مصاريف السماط من بيت المال (٣٣١) .

وفي عام ٦٩٩هـ/ ١٣٠٠م استدعى سيف الدين سلار نائب السلطنة مجدي الدين عيسى بن الخشاب نائب الحسبة ليأخذ فتوى الفقهاء بأخذ المال من الرعية للنفقة على العسكر ، فأحضر فتوى الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام للملك المظفر قطز ، «بأن يؤخذ من كل إنسان دينار ، فرسم له سلار بأخذ خط الشيخ تقي الدين محمد بن دقيق العيد ، فأبى أن يكتب بذلك » (٣٣٢) ، فسأله سلار بعد استدعائه عن سبب رفضه إعطاء الفتوى بأخذ الأموال ، وإن الحاجة شديدة لتلك الأموال لمواجهة الأعداء من التتار فقال ابن الخشاب : «لم يكتب ابن عبد السلام للملك المظفر قطز حتى أحضر سائر الأمراء ما في ملكهم من ذهب وفضة وحلي نسائهم وأولادهم ، ورآه ، وحلف كُلٌّ منهم أنه لا يملك سوى هذا ، كان ذلك غير كاف ، فعند ذلك كتب بأخذ الدينار من كل واحد ، وأما الآن فيبلغني أن كلا من الأمراء له مال جزيل ، وفيهم من يجهز بناته بالجواهر

واللآلىء ، ويعمل الإناء الذي يستنجى منه في الخلاء من الفضة ، ويرصع مداس زوجته بأصناف الجواهر» (٣٣٣) . وترك المجلس دون إعطاء الفتوى المطلوبة . فأضطر الأمير سلار نائب السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى طلب ابن الشيخي متولي القاهرة ، وأمره بالنظر في أموال التجار ، ومياسير الناس ، وأخذ ما يقدر عليه من كل منهم بحسب حاله .

ويشير المقريزي إلى أن إيراد الإسكندرية من جميع أنشطة التجارة الخارجية والمبادلات ، وما يترتب عليها من ضرائب «لاينال ديوان السلطان منه إلا القليل ، فإن الأمراء بيبرس وسلار وبرلغي والجواكندر ما منهم إلا من له بها نائب يتحدث في المتجر » (٣٣٤) فلما أراد الوزير ناصر الدين محمد بن الشيخي (٣٣٥) عام ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م التدخل لزيادة نصيب السلطان الناصر محمد بن قلاوون منعه نائب الإسكندرية إلى أن يأخذ الموافقة من النائب سلار بعد أن يرجع من الحجاز حيث كان يؤدي فريضة الحج (٣٣٦) . وهذا يؤكد سياسة الاحتكار التي مارسها بعض الأمراء نحو بعض البضائع ، فكان لهم بالتالي تحديد الكميات المطروحة من هذا البضائع في الأسواق ، والتحكم في أسعارها ، وتحصيل ما يرغبون فيه من أرباح مالية طائلة .

ومن اللافت للنظر أن سلوك بعض الأمراء الذي كان في أحيان كثيرة متلائماً مع واقع الحال ، والأهداف المرجوة من ورائه ، كان أيضاً في نفس الوقت متناقضاً مع رد فعل سلوكي آخر في واقع ثان ، بل ومختلفاً عنه في مضامينه الإنسانية(٣٣٧) ، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن النائب سلار عند أدائه فريضة الحج في الحجاز عام ٧٠٤هـ / ١٣٠٥م فَرقّ بين الناس الكثير من الدنانير والدراهم ، والقمح حتى « لم يسمع عن أحد فعل من الخير كما فعل» (٣٣٨) . بينما عندما قبض الأمير سلار على الوزير ابن الشيخي في نهاية تلك السنة أمر بضربه بالمقارع ، «واستمر يعاقبه حتى مات من العقوبة» (٣٣٩) . زيادة على ذلك كان النائب سلار حريصاً على جمع المال ، والذهب ، والجواهر وغيرها ، وتكديس كل ذلك في خزانته وقصوره (٣٤٠) .

علاوة على ذلك عانى الناصر محمد في فترة حكمه الثانية ـ عندما كان نائب

السلطنة سيف الدين سلار ومساعده على أمور الحكم ركن الدين بيبرس الجاشنكير - من الجوع ، بل ومنع من أية طلبات إضافية في الطعام بدعوى الحد من الصرف الزائد (٣٤١) . بينما عندما تم القبض على السلطان المهزوم بيبرس الجاشنكير سنة ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م وجد له من المال ، والجواهر ، والمقتنيات الثمينة الأخرى مالا حصر له (٣٤٢) .

ويبدو إن إحساس ناظر الخاص بأهمية مكانته الرفيعة والقريبة من السلطان ، إلى جانب ما توفره صلاحيات ذلك المنصب من ممارسات مختلفة يمكن استغلالها من أجل تحقيق المنافع الشخصية للسلطان ، جعل ناظر الخاص يتمادى في إشباع الرغبات السلطانية المادية ، حيث كان لايتورع عن الإستيلاء على أموال الأيتام ومصادرتها لمصلحة الخاص السلطاني (٣٤٣) . ثم اتسعت دائرة مصادرة أموال الأيتام حتى شملت أموال التركات ، حيث صارت التركة تنهب بحضرة الوارث ، فلا يجد سبيلاً إليها مهما بلغت قوته وشدة بأسه (٣٤٤) .

وعلى الرغم من منهج التسامح الذي مارسه السلطان الناصر محمد بن قلاوون مع أهل الذمة إلا أن بعض رجاله لم يترددوا في كسر هذا التقليد السلطاني في سبيل المال ، فمثلاً عندما توفي بطريق النصارى (٣٤٥) عام ٧٣٩هـ/ ١٣٣٩م نزل ناظر الخاص عبد الوهاب النشو (٣٤٦) إلى الكنيسة ، وأخذ كل ما فيها من حاصل ذهب ، وفضة ، وشمع وغيره (٣٤٧) .

وقد بلغت شراهة بعض رجال السلطان في جمع المال حداً كبيراً إلى درجة أنهم لم يتركوا صاحب مال ، أو زراعة مثمرة ، إلا ألزموه بدفع مبلغ من المال لخزانة الخاص السلطاني ، وكان السلطان سعيداً بما يتحصل له من المال ، غير عابىء بما يصل إليه من شكاوى التذمر من رجال السلطنة وأغنيائها كما تؤكد حوادث السنوات المتأخرة من حكم الناصر محمد بن قلاوون (٣٤٨) . وكان من مسوغات عقوبة المصادرة التي طبقها رجال السلطان ضد الخاصة الاتهام بإهمال مال السلطان ، وهي تهمة سهلة يمكن توجيهها إلى كل من يعمل في إدارة مصالح البلاد ، ومن ثم تعرض لها بعض مستوفي الجهات ، ومعظم مباشري الدولة من

الكتــاب ، والشــهــود ، والشــادين ، إلى جــانب الولاة ، والجند في مــخــتلف الأقاليم(٣٤٩) . وقد شملت المصادرات أموال كثير من أهل القاهرة ، والفسطاط ، والوجه القبلي ، والوجه البحري حيث يعلق المؤرخ المقريزي على ذلك بقوله : «حتى خرج في ذلك عن الحد» (٣٥٠) . وانتشرت المصاردات العامة والخاصة على حد سواء حتى لم يسلم أحد يملك مالاً منها .

ويظهر أن ناظر الخاص عبد الوهاب النشو قد مارس كثيراً من المظالم ضد الخاصة والعامة ، على حد سواء ، في سبيل توفير المال للسطان ، ولم يكن الناصر محمد على علم بهذه الممارسات الظالمة ، فلما تأكد منها بعد أن سمع عنها مراراً وتكراراً من الأمراء ، أمر بالقبض على ناظر الخاص عبد الوهاب النشو عام ٧٤٠هـ / ١٣٣٩م ، وعين بدلاً منه في نظر الخاص جمال الكفاة إبراهيم (٣٥١) . والسؤال الذي ينبغي أن يطرح هنا هل قبض الناصر محمد على عبد الوهاب النشو بعدما استنفد أغراضه منه ، ولم يعد هناك مجال آخر يفيده فيه؟ من المعروف عن الناصر محمد أنه عمل دائماً على التخلص من كبار الأمراء ، فما أن يكبر أمير أو مسؤول وتزداد سطوته ، ونفوذه ، وأمواله ، حتى يبدأ الناصر محمد في التخطيط من أجل الإطاحة به ، والتخلص من نفوذه ، والاستفادة ـ في ذات الوقت ـ من أمواله(٣٥٢) .

كذلك من أشكال الظلم الاقتصادي إستيلاء بعض أولاد السلاطين السابقين من الأيوبيين والمماليك على بعض الأراضي ذات المواقع المهمة بسعر منخفض يفرضونه قسراً على ملاكها ، بل إنهم يعمدون أحياناً إلى المماطلة في دفع ذلك السعر البخس ، وفي حالة قيام ناظر الخاص في الاستيلاء على تلك الأراضي ، فإن صاحبها الأصلي يعجز عن الحصول حتى على ذلك الثمن القليل المفروض عليه ظلماً بنفوذ أصحاب السلطة . فيضيع حقه بين أطماع المسؤولين المتنافسين على تحصيل المنافع الشخصية سواء بالحق أو بالباطل . ويضطر صاحب العقار المغتصب إلى اللجوء للسلطان لكي ينصفه من ظلم أولئك المتنفذين ، كما حدث مع ابن المغربي عندما استولى أولاد الملوك على أرضه بالروضة بمبلغ معين ، عجز عن تحصيله ، خاصة عندما أخذها ناظر الخاص عبد الوهاب النشو من أولاد الملوك ،

وفشل القاضي الغوري في مقاضاة أولئك المغتصبين ، فلم يجد ابن المغربي بداً من اللجوء إلى الناصر محمد الذي أجبر أولاد الملوك على الوفاء بالمبلغ المطلوب لابن المغربي (٣٥٣) .

ويلاحظ في بعض سلوك الأمير أبي بكر ابن الناصر محمد تشابهاً كبيراً مع مسلك الوكلاء والنواب والأمراء نحو الميسورين من الناس نتيجة الطمع في مال الغير ، فعندما أراد الأمير أبو بكر الرحيل من الكرك إلى القاهرة تلبية لرغبة والده الناصر محمد في مقابلته ، جهز معه هدية بقيمة مائتي ألف درهم أخذها من الناس في الكرك على سبيل القرض . «وكان يقتل من يمتنع عليه ، ويصادره ، فمات جماعة من الناس تحت العقوبة» (٣٥٤) .

ويظهر أن من أسباب وقوع المصادرات ضد أفراد المجتمع ذلك الهدر الكبير للأموال التي يبذلها نائب السلطان ـ الطامع في الحكم ـ للأمراء في سبيل كسب ولائهم وتأييدهم له في الوصول إلى السلطة ، فيكلف هذا الصرف غير المحدود خزانة الخاص ، وبيت المال الكثير من المبالغ ، ثم يتم تعويض هذه الأموال عن طريق المصادرات التي تنفذ بعد جلوس نائب السلطان على كرسي الحكم (٣٥٥) . كذلك استهوت عمليات المصادرة كبار الإداريين في النيابات والأقاليم المملوكية حيث حقق هؤلاء لأنفسهم منافع جزيلة خاصة في وجود الحاكم الضعيف ، مسلوب الإرادة ، نتيجة صغر سنه ، وضعف إرادته ، وقلة خبرته ، وتمادى بعض نواب المدن في مصر والشام في مصادرة الناس ، دون التفكير في مغبة ذلك التصرف فيذكر المقريزي : «أكثر الأمير قطلوبغا الفخري (٣٥٦) من مصادرة الناس بدمشق» (٣٥٧) . ونتيجة لذلك تعرض الأمير قطلوبغا الفخري ، بعد القبض عليه ، للإهانة من «العامة إهانة بالغة ، ونكل به نكلاً فاحشاً» (٣٥٨) ، وهو في طريقه إلى السجن في الكرك . بل إن السلطان الناصر أحمد طلب إرسال حريم الأمير قطلوبغا الفخري إلى الكرك ، فلما وصلن «أخذ أهل الكرك جميع ما معهن حتى ثيابهن ، وبالغوا في الفحش والإساءة» (٣٥٩) . وبذلك يجني الأمير قطلوبغا الفخري حصاد أفعاله السيئة ضد العامة مادياً ، ومعنوياً في أثناء نيابته لبلاد الشام . وهنا لابد من

الاستفسار هل يعطي ثراء الأمراء النواب موشراً عن فداحة عمليات المصادرة التي قاموا بها ضد المسؤولين والتجار ، والميسورين ؟! لقد كان عند كل أمير من المماليك إقطاع كبير ، ولكن مظاهر الثراء الفاحش تكشف عن تضخم خزائن الأمراء بالأموال الطائلة ـ وقد يكون ذلك ـ بطرق غير مشروعة ، أو بدون وجه حق . ومن جانب آخر يؤكد بعض المؤرخين تنفيذ بعض نواب الحكم والنيابات كثيراً من المصادرات ضد مختلف فئات الناس ، علاوة على ذلك تبدو عمليات النهب التي مارسها العامة في أموال ومقتنيات الأمراء المهزومين في محاولاتهم الفاشلة للوصول إلى الحكم بمثابة نهب مشروع بموافقة سلطانية . بل يعتبر ذلك النهب العلني الذي قام به العامة في بيوت أولئك الأمراء مصادرة غير مباشرة حيث حصل العامة وصغار المماليك ـ على حد سواء ـ على الكثير من الفضة والذهب بدون وجه حق . ويلاحظ سكوت كبار الأمراء المتصدين لذلك الأمير المهزوم الطامع في الحكم عن عمليات النهب السافر تلك (٣٦٠) .

كانت المناسبات السلطانية الخاصة بمثابة مصائب يتكبد فيها الناس شتى أنواع المغارم المالية ، والعينية ، من أجل توفير المطالب غير المحدودة للسلطان ، وكان يترتب على ذلك أضرار بالغة لأصحاب الإقطاعات ، وخسائر جسيمة لعامة الناس(٣٦١) . كما زادت في الربع الأخير من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي عمليات جباية الأموال من كبار موظفي الدولة ، والخاص السلطاني ، وكتاب الدواوين . وعانى الناس من إغلاق القيساريات (٣٦٢) وختمها بالشمع بين فترة وأخرى ، فلا تفتح إلا بعد أن يدفع أصحاب الحوانيت فيها مبلغاً معيناً من المال . وتضرر أصحاب حملات الحج من تغريمهم مبالغ مالية طائلة مالم يبرزوا إثباتاً يوضح أنهم دفعوا ضريبة شراء الجمال المستخدمة في حملة الحج (٣٦٣) . كذلك عمد بعض المحتسبين إلى الاستدانة من الناس ، وتقديم هذه الديون رشوةً من أجل الاستمرار في وظائفهم ، أو العودة إليها في حالة صدور قرار ضدهم بالعزل . وقد أدى هذا إلى ضيق الناس ، وتذمرهم لحاجتهم إلى أموالهم تلك التي أقرضوها عنوة للمحتسبين . ولما عرض المقرضون المشكلة على أصحاب الشأن لم ينل أولئك

المحتسبون سوى التأنيب الشفهي ، وضاعت حقوق الناس (٣٦٥) . ونتيجة لذلك تدهورت الأوضاع في أقاليم مصر وأعمالها تدهوراً بالغاً بسبب سوء إدارة بعض الولاة ، وجبايتهم الأموال من الناس قسراً ، مع التمادي في تحصيل المبالغ الطائلة ظلماً وعدواناً . وعندما كانت أصوات التذمر ترتفع مطالبة بعزل هذا الوالي ، كان الطلب ينفذ في الحال ، فيعزل وتصادر أمواله ، ولكن العزل لا يستمر ، إذا لا يلبث هذا المسؤول أن يعود إلى وظيفته بعد بذل المال للمسؤولين ، فيزداد تعسفاً وجبروتاً ، ويهمل الشؤون العامة ، ويهتم بأموره الخاصة ، وما يمكن أن يجنيه من أموال بشتى وسائل الابتزاز والتسلط (٣٦٦) .

ومع تفاقم النزعة التسلطية عند كبار الأمراء تضاعفت أوجه الإسراف في الصرف لديهم ، حتى عجز أصحاب القرار عن توفير النفقات اللازمة للصرف على المماليك فألزم الأمراء كبار الأغنياء على تقديم مبالغ مالية ضخمة إسهاماً في نفقات المماليك ، كما تم توزيع أعدادٍ من المماليك على مباشري الدولة للقيام بنفقاتهم ، بل وصل الأمر إلى حد نهب بيوت بعض الأغنياء ، والقبض على جماعة من التجار ، من أجل الوصول إلى أموالهم (٣٦٧) . وهنا يلاحظ كثرة إشارات مورخي تاريخ سلطنة المماليك إلى ممارسات الظلم التي اقترفها بعض كبار المسؤولين(٣٦٨) ، وما ترتب على ذلك من كراهية الناس لهؤلاء المسوؤلين (٣٦٩) . وكا يتم في بعض الأحيان عزل هذا المسؤول الظالم ، ولكن من المؤكد أن كراهية الناس لم تكن أبداً أحد أسباب ذلك العزل ، إذ لم يكن للرأي العام حينذاك قيمة تذكر في مجريات الحوادث أو تغييرات الإدارة .

لقد كان من المألوف في أوقات الحرب ، وغلاء الأسعار ، أن يعمل الوالي أو النائب على جباية الأموال بنسبة قليلة على المبيعات من الغلال ، والقماش ، والكارم ، وغير ذلك من البضائع الضرورية ، والاستهلاكية (٣٧٠) . وبالنظر بتمعن في هذه الظاهرة لابد من السؤال هل يعني ذلك خلو بيت المال من المبالغ ا للازمة للصرف على التجهيزات العسكرية في أوقات الأزمات ؟ وإذا كان الرد علي هذا الاستفسار بالإيجاب يكون السؤال الثاني ما تفسير ظاهرة تكدس الأموال في

الخزائن الأميرية الخاصة ؟! وهل أصبحت واردات السلطنة تصب في الخزائن الخاصة للسلطان والأمراء بدلاً من خزانة بيت المال ؟! . كذلك في عام ٧٠٠هـ / ١٣٠٠م عندما جاءت الأخبار بتوجه غازان خان التتار وجيشه إلى بلاد الشام(٣٧١) ، استدعى السلطان الناصر محمد «الوزير شمس الدين سنقر الأعسر والأمير ناصر الدين محمد بن الشيخي والي القاهرة ، وأمرا باستخراج الأموال من الناس» وتم ذلك «حتى أخذا مائة ألف دينار جبيت من القاهرة ومصر والوجهين القبلي والبحري فنزل بالناس ضرر عظيم» . وانطلقت الألسن بالشام ومصر في حق أهل الدولة ، وأستخف العامة بالأجناد ، وأكثروا من قولهم للجند : « بالأمس كنتم هاربين واليوم تريدون أخذ أموالنا» (٣٧٢) . كذلك من نتائج سوء الأحوال الاقتصادية تكرار ظاهرة الغلاء في أسعار الغلال خلال العقود التي تلت وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون سواء في مصر أو الشام (٣٧٣) ، مما يؤكد سوء إدارة القائمين على شؤون الاقتصاد في السلطنة .

علاوة على ذلك لعب محور المنفعة الخاصة للسلطان دوراً محورياً في مسألة تحديد أسعار السلع الأساسية في الأسواق مثل القمح ، والشعير ، والسكر وغيرها ، حيث احتكر ناظر الخاص كميات كبيرة من هذه السلع الضرورية ، وبالتالي تحكموا في أسعارها تبعاً لما يمكن أن تحققه من أرباح مالية للخاص السلطاني . ونتج عن هذا التحكم في الأسعار الكثير من أوجه الضرر والظلم للتجار بوجه خاص ، ولعامة الناس بوجه عام . من ذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ قيام ناظر الخاص عبد الوهاب النشو برفع سعر قنطار السكر الخارج من «دار القند» (٣٧٤) ، فحل بالجميع بلاء كبير (٣٧٥) ، فلما ولي بعده جمال الكفاة ألغى تلك الزيادة ، فَسُرَّ الناس لانخفاض سعر السكر . ولكن ما إن يرتاح الناس فترة قصيرة من الزمن من بعض مظاهر الظلم ، حتى تظهر لهم أنواع أخرى حيث يذكر المقريزي في واقعة حج السلطان : « فتجدد الطلب على الناس ، وحملت الغلال إلى الطحانين لعمل البشماط والدقيق . . واختلت النواحي من التعسف في الطلب ، ورفعت أجرة الجمل إلى العقبة عشرة دراهم ، وإلي ينبع ثلاثين درهماً ، وإلى مكة خمسين درهماً ،

واشتغل الناس بهذا الهم ، وتوقفت أحوال أرباب المعايش ، وقلَّ الواصل من كل شيء » [٣٧٦] . وهذه العبارات تؤكد دون شك تعرض الناس للابتزاز ، والسخرة ، والمغارم ، الأمر الذي كان له آثار سيئة على حياتهم المعيشية ، وأرزاقهم اليومية . ويبدو إن الأحوال الاقتصادية السيئة قد شملت أيضا الأمراء الذين اشتطوا ـ من أجل سد النقص في خزائنهم ـ في ممارسة مختلف وسائل الانتفاع من خيرات البلاد ، «فاشتد الأمر على الناس بديار مصر والشام ، وكثر دعاؤهم لما هم فيه من السخر والمغارم» [٣٧٧] . وقد دفعت حالة الركود الاقتصادي الناس إلى استغلال ظاهرة البيع والشراء بالفلوس كماً لا نوعاً ، حيث كان التعامل بالفلوس بحسب القيمة العددية ، بغض النظر عن وزنها ، ومعدنها ، وتاريخ سكها ، وهنا دبَّر بعض المتعاملين بالبيع والشراء في الأسواق عمليات تزييف النقد ، إما من خلال التلاعب بالوزن ، أو بنوعية المعدن المستخدم ، حيث أضيف الرصاص ـ على سبيل المثال ـ إلى النحاس . ولكن هذا الأمر شاع وانتشر انتشاراً كبيراً فعمد التجار إلى زيادة الأسعار ، مما زاد الأوضاع الاقتصادية في الأسواق سوءاً . وبلغ الأمر السلطان الصالح إسماعيل الذي اجتهد في سبيل معالجة الوضع ، وأمر بمعاقبة عدد من الباعة ، وتحديد أسعار كثير من المواد الغذائية الأساسية ، وسك عملة جديدة تحمل الرسم السلطاني مع الإعلان بعدم جواز التعامل بغيرها ، فاستقرت الأوضاع في الأسواق إلى حد كبير [٣٧٨] .

ارتبطت شعبية السلطان ارتباطاً وثيقاً بانتعاش الأحوال الاقتصادية بشكل عام ، وانخفاض أسعار المواد الغذائية بشكل خاص ، ولذا فقد حرص كبار الإداريين والمتنفذين في الشؤون الاقتصادية على تأكيد تلك العلاقة الطيبة بين السلطان والرعية من خلال إظهار أوجه النفع والرخاء متى تيسرت ، من ذلك مثلاً أنه عندما انخفضت أسعار القمح بعد فترة الغلاء ، وتوفر الخبز عمل المحتسب على وضع « الخبز على رؤوس عدة من الحمالين وشق به القاهرة إلى القلعة ، وصنوج الخليلية تزفه ، والطبول تضرب ، ونودي عليه كل ثلاثة أرطال إلا ربع بدرهم ، وكان كل رطلين وثلث بدرهم فسُرَّ الناس بذلك »[٣٧٩] . وقد تميزت الفترة الثانية

لحكم السلطان حسن بن محمد بن قلاوون التي بدأت سنة ٧٥٥ هـ / ١٣٥٤م بالاستقرار الذي ساد البلاد ، مع ازدهار الأحوال الاقتصادية ، كما سكت فلوس جديدة (٣٨٠) ، من أجل إعادة الثقة في النقد المتداول ، وبالتالي إنعاش الاقتصاد . لقد كان للفتن السياسية آثار واضحة على الأحوال الاقتصادية ، والاجتماعية ، حيث تغلق الأسواق ، وتتوقف جميع مظاهر الأنشطة الحرفية ، والصناعية ، والعمرانية ، ويترك كل ذي عمل عمله لكي يتفرغ للفرجة على النزاع المسلح بين مختلف الأطراف المتطاحنة من أجل الوصول إلى مركز الحكم . بل إن بعض الناس عندما يجد الفرصة سانحة لكي يلعب دوراً أكثر فعالية في مسار القتال ، فإنه لا يتردد في الانضمام إلى الجانب الذي يرى أحقية انتصاره من أجل مصلحة البلاد(٣٨١) . كذلك ترتب على نشوب تلك الفتن السياسية انعدام الأمن والاستقرار داخل المجتمع ، حيث تعرضت بيوت الأثرياء وكبار المسؤلين للنهب والسلب بحجة أن أصحابها أعوان الطرف المهزوم سبب الفتنة ، الأمر الذي طالما أثار الانزعاج والذعر لجميع طبقات المجتمع وطوائفه فلا يجرؤ أحد على مغادرة بيته (٣٨٢) . وقد انعكس تدهور الأحوال السياسية في سلطنة المماليك في أواخر القرن الثامن الهجري /الرابع عشر الميلادي على الأوضاع الاقتصادية العامة والخاصة ، حيث عانى الناس من البطالة ، وقلة الأرزاق ، وتوقف عمليات البيع والشراء ، ومع قلة وجود الدراهم في أيدي الناس ، فكثر تذمرهم من سواء الأحوال . ومع مرور الوقت انتشر الفقر بين تلك الطبقات المتوسطة من المجتمع (٣٨٣) . ونتيجة لذلك عمد الناس إلى الاستدانة في سبيل الحصول على النقود لشراء الطعام ، كما تتبع أصحاب الديون مديونياتهم ، كثرت الشكايات ضدهم عند القضاء (٣٨٤) ، مما يؤكد عدم استقرار المجتمع .

لقد هنىء السلاطين في رغد العيش ، والبذخ الزائد ، والصرف غير المحدود في القصور ، والملابس ، والجوهر حتى أصبحت نساء وجواري السلاطين نماذج للتقليد عند بقية نساء المجتمع (٣٨٥) ، في الوقت الذي كانت فيه البلاد تعاني من أزمة اقتصادية نتيجة الركود الذي ساد الأسواق من جراء انشغال كل مسؤول بمصالحه

الخاصة . فانبرى كبار القضاة في جامع القلعة ، وبقية جوامع البلاد ، للمناداة بالابتعاد عن مظاهر الدنيا وملذاتها ، والتأسي بالسلف الصالح بالقناعة والتواضع(٣٨٦) ، ولكن دون فائدة . لقد بلغت شراهة الطمع عند بعض المماليك إلى درجة التسلط على أموال الأيتام المحفوظة في «ديوان الأيتام» ، فاضطر الأمراء إلي إقراض هؤلاء المماليك مبلغ مائتي ألف دينار ذهباً على أن يردوها فيما بعد للديوان ، ولكن المماليك لم يردوها ، فخسرها الأيتام إلى الأبد نتيجة غلبة عامل المنفعة الشخصية على عامل المصلحة العامة (٣٨٧) . ومن جانب آخر فكر أصحاب السلطة في إيجاد وسيلة يوفرون بها بعض المال لتلك الفئة المحرومة من المجتمع ، ولذا قرر الأمير برقوق سنة ٧٨١هـ / ١٣٧٩م بأن يفرد لأيتام الحنفية مودعاً خاصاً لأموالهم مع إعفاء هذه الأموال من الزكاة ، ولكن القضاة رفضوا هذا القرار لتعارضه مع ركن أساسي من أركان الإسلام الخمسة ، وهو ركن الزكاة ، وحذروا الأمير برقوق من مغبة الإقدام على هذا الفعل المنكر ، فخاف ، وعدل عن قراره (٣٨٨) .

علاوة على ذلك تكررت حوادث الاستيلاء الكامل على أموال الناس إما بعد وفاتهم ، أو في أثناء غيابهم عن البلاد في سفر أو حج ، مما جعل المؤرخين المعاصرين مثل المقريزي يسجل معقباً : « فكان هذا من الحوادث التي لم تعهد»(٣٨٩) . وفي نفس الوقت طمع كبار المتنفذين في أموال من يتوفى من التجار على الرغم من تأكيد القضاة على وجود ورثة للمتوفى لهم حق وراثته(٣٩٠) .

ولما كان السلطان على بن الأشرف شعبان صغير السن لايملك من أمور الحكم شيئاً فقد انفرد الأميران بركة وبرقوق في إدارة شؤون السلطنة ، وحاولا الاستفادة من ذلك الوضع بمختلف الطرق ، «وصار الأمير برقوق وبركة ، يأخذون البراطيل والرشوة على ولاية الوظائف التي تسعى فيها الأنذال والأراذل من أوباش الناس الذين غير أهلها ، فمن يومئذ تلاشى أحوال الديار المصرية ، والديار الشامية ، حتى انتشر بين العامة : (برقوق وبركة ضربا على الدنيا شبكة) » (٣٩١) . وكان بعض

المسؤولين عندما يزيد نفوذه وسطوته يعمل على قطع الرواتب المقررة لبعض المحتاجين ، ويستمر ذلك فترة من الزمن إلى أن ينتهي أمر ذلك المسؤول إما بالعزل ، أو السجن ، أو القتل لأسباب مختلفة يأتي علي رأسها رغبته في القبض على زمام جميع الأمور في يده ، وتسلطه على مصالح العباد . ومع اختفاء ذلك المسؤول عن منصبه يتم الإفراج عن تلك الرواتب المقررة لأولئك المحتاجين ، وتعود الأحوال إلى ما كانت عليه . وينطبق ذلك أيضاً على جميع الأشياء التي تمت مصادرتها من ممتلكات الناس حيث يسترد كل مصادر أمواله وممتلكاته (٣٩٢) . ولكن استقرار الأوضاع كان لا يستمر طويلاً ففي سنة ٧٨١هـ / ١٣٧٩م أوقف أصحاب السلطة صدقات الدولة المقررة شهرياً للمحتاجين ، إلى جانب قطع مرتبات الناس التي يتقاضونها من وظائفهم ، مع عزل بعض كبار الموظفين في المناطق المختلفة مما نتج عنه تفاقم مشاعر الكراهية عند الناس نحو كبار المسئولين في سلطنة المماليك خلال هذه الفترة (٣٩٣) .

٢ - المظاهر الشرعية

لقد استولى بعض كبار الأمراء مثل بيبرس الجاشنكير ، وسيف الدين سلار ، على المال العام المحفوظ في بيت المال من أجل بناء الأوقاف (٣٩٤) الخيرية . وهذا الوضع يدعو للحيرة والتساؤل ، فكيف يتفق بناء المؤسسات الخيرية الخاصة من المال العام الذي تم الاستيلاء عليه بوسائل غير مشروعة (٣٩٥) . كذلك من مظاهر التسلط القسري استيلاء بعض الأمراء بالقوة على مواد البناء المختلفة من عمائر الناس من أجل الاستفادة منها في عمل العمائر الخاصة بهم ، الأمر الذي كان يثير غضب ملاكها (٣٩٦) . ومن الغريب أن أولئك الأمراء المغتصبين كانوا يستخدمون ـ في كثير من الأحيان ـ تلك المواد التي حصلوا عليها عنوة في عمل الأوقاف الخيرية التي تحمل أسماءهم كسباً للأجر والثواب الأمر الذي يدعو للتساؤل هل يمكن للأمير صاحب النفوذ الكبير أن يجعل الباطل حقاً في ظل عصر غلب عليه

طابع الحماسة الدينية والجهاد الإسلامي؟ ومن أنواع المظالم أيضاً مصادرة الأوقاف ، وهو أمر يستحق التوقف والاستفسار خاصة من منظور الشريعة الإسلامية حيث إن الأوقاف أقامها أصحابها للخدمات العامة كسباً للأجر والثواب ، والتطاول عليها يعتبر اعتداء على حقوق حددها الله تعالى للعباد حيث إنها خرجت من ملكية البشر ، ولكن الأطماع الخاصة تجاوزت مرحلة التقدير في معاملة هذه المؤسسات والأملاك الموقوفة عليها ، بل رأى بعضهم فيها منفعة للخاص السلطاني ، من ذلك مثلاً أن عبدالوهاب النشو ـ ناظر الخاص السلطاني ـ لم يتورع عن الاستيلاء على وقف الأشراف في بركة الحبش (٣٩٧) لمصلحة السلطان الناصر محمد . فلما قتل عبدالوهاب النشو ، ثم توفى بعده السلطان الناصر محمد ، تم تخليص هذا الوقف من السيطرة السلطانية (٣٩٨) . ولاشك أن امتداد الطمع السلطاني في أموال الغير إلى أموال الأوقاف ومخصصات الفقراء أمر غريب لأن الأوقاف أوقفها أصحابها من أجل أن يستفيد منها الناس في مجالات العبادة ، والتعليم ، والكفاية الذاتية في الحاجات الأساسية ، فكيف يقدم السلطان مثل الكامل شعبان على الاستيلاء عليها ، بل يحاول منفذو عمليات السلب والنهب هذه إضفاء طابع القبول والشرعية على تصرفهم من خلال الإشاعة بأنها نفذت من أجل تجهيز السلطان لأداء فريضة الحج . ولاشك أن هذا التفسير الرسمي لأعمال النهب هذه يزيد الأمر سوءاً وبلاءً ؛ إذ كيف يمكن القيام بأي مظهر من مظاهر العبادة الخالصة لله تعالى بأموال سلبت من مستحقيها بالقوة وبدون أي وجه حق . والأدهى من هذا كله أن السلب اتسع ليشمل الرواتب القليلة المخصصة للفقراء المعدمين حيث يشير المقريزي إلى ذلك بقوله : «فمنعت عنهم الرواتب من الفقراء وغيرهم ، بحيث لم يصرف لأحد منهم الدرهم الفرد ، فكثر إبتهالهم وتضرعهم إلى الله تعالى في الدعاء علي من قطع أرزاقهم» (٣٩٩) . فكأن السلطان في فعلته هذه قد عمد إلى تجويع الفقراء المساكين في سبيل جمع الأموال الطائلة ، وهذا في حد ذاته أبشع مظاهر الظلم والتعسف . وخلال السنوات الأخيرة من حكم السلاطين المماليك البحرية تزايد طمع أصحاب القرار في أموال الأوقاف ، ولكن القضاة كانت لهم وقفة واضحة ضد

الطمع الأميري في أموال الوقف (٤٠٠) . ويبدو أنه نتيجة لهذا الموقف القضائي المتصلب ضد رغبات الأمراء ، وأطماعهم المادية ، بدأ تطاول أصحاب القرار على القضاة يظهر واضحاً في مجالسهم الخاصة ، مع الإمعان في إهانة القضاة والحط من شأنهم (٤٠١) .

قد تكون النكبات التي حلت بكبار موظفي السلطنة من حبس ، ومصادرة ، وتعذيب ، من الأسباب التي جعلت بعض القضاة يرفض تولي المناصب الكبيرة في البلاد ويطلب من السلطان الإعفاء من ذلك ، بل إن بعضهم لم يتردد عن الاعتكاف ببيته لكي يجبر السلطان على أن يوافق على إعفائه . كما حدث سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٧م عندما سأل قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة السلطان الناصر محمداً أن يعفيه من القضاء ، وأصر على طلبه بالاستقرار في داره (٤٠٢) . ومن ناحية أخرى لعب القضاة خلال هذه الفترة دوراً بارزاً في التصدي لمظاهر الفساد ، من ذلك مثلاً إن قاضي القضاة عزالدين عبدالعزيز بن محمد بن جماعة(٤٠٣) اجتهد في سبيل إصدار مرسوم سلطاني سنة ٧٥٩هـ/١٣٥٨م بمنع الشهادة على المعاملات المالية إلا بحضور أحد القضاة (٤٠٤) . وهذا يدل على شيوع ظاهرة التزوير في شهادات البيع والشراء والوصاية وغيرها . ولكن قاضي القضاة عزالدين بن جماعة لم يلبث أن دفع ثمن اجتهاده في اتخاذ تلك الخطوة ، حيث تم عزله بعد فترة وجيزة ، وانتشرت مرة ثانية ظاهرة التزوير في وثائق المعاملات المالية بعيداً عن مجالس القضاة (٤٠٥) . وهذا يثبت أن بعض القضاة عندما يتأكد من عدم جدوى إصلاح الأوضاع المتردية ، فإنه يؤثر عزل نفسه مع الإصرار البالغ على عدم العودة لمنصب القضاء على الرغم من إلحاح الأمراء أصحاب القرار (٤٠٦) . ترى هل كان أولئك القضاة بإصرارهم هذا على الاعتزال يهدفون إلى حماية أنفسهم من نتائج التدخل في أوضاع لارجاء فيها؟ وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في خضم هذا الانجراف الشديد لدى الأمراء المماليك في سبيل السلطة والثراء كان هناك من ميسوري المجتمع المصري من نجح في إنقاذ نفسه من مهالك تلك الرغبات المادية ، فعلى سبيل المثال هناك نور الدين علي الدميري (٤٠٧) الذي «أفنى عمره في تعليم

القرآن ، وبر الفقراء» (٤٠٨) . والشيخ يوسف بن عبدالله الكوراني (٤٠٩) الذي استحق لقب «مربي الفقراء» (٤١٠) .

يذكر المقريزي إنه في سنة ٧٧٣هـ/ ١٣٧١م أصدر السلطان محمد بن حاجي ابن محمد بن قلاوون (٤١١) مرسوماً لقاضي القضاة سراج الدين عمر الهندي الحنفي (٤١٢) بأن «يفرد له مودعاً لأموال يتامى الحنفية ، كما يفعل قاضي القضاة الشافعي» (٤١٣) . مما يدل دلالة واضحة على أن أموال اليتامى من الأطفال ، والقصر ، كانت تحفظ لدى قاضي القضاة على المذاهب الأربعة إلى أن يبلغ هؤلاء الأيتام سن الرشد . ومن جانب آخر يوضح هذا المرسوم حرص السلطان على عناية القضاة في حفظ تلك الأموال ، وضبط حساباتها ، من أجل مزيد من الحماية لحقوق أولئك الأيتام . ولكن بعض كبار الأمراء مثل الأمير بركة دفعه طمعه سنة ٧٨١هـ/١٣٧٩م إلى الاستيلاء على أموال الأيتام ، فأخذ «مال أولاد ابن سلام التاجر ، وأولاد ابن الأنصاري ، وكان شيئاً كثيراً ، فركب إليه قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن جماعة (٤١٤) ، ومازال به حتى رجع عن ذلك» (٤١٥) . وفي عام ٧٧٥هـ/١٣٧٣م نجح قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم ابن جماعة والشيخ سراج الدين عمر البلقيني في إقناع السلطان شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون في إلغاء ضريبتي «ضمان المغاني» (٤١٦) ، و«مكس القراريط» (٤١٧) . وكان الناس يعانون كثيراً من المظالم نتيجة هذين المكسين (٤١٨) . ولكن بعد فترة استطاع «وزراء السوء» (٤١٩) إعادة هذين المكسين «لكثرة مايتحصل منه»(٤٢٠) . مما يدعو إلى التساؤل هل سمح السلطان بإعادة هذه الضرائب من أجل ماتحققه من أرباح ، أم من أجل أن يلغيها مرة أخرى ، فتبتهج الرعية ، وتزيد شعبية السلطان بين الناس؟! وهل كان عامل المنفعة المادية عند الوزراء أكثر أهمية من عامل خدمة المصلة العامة؟ . وبعد ثلاث سنوات من صدور المرسوم السلطاني بإبطال المكسين المذكورين أصدر السلطان الأشرف شعبان سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٦م مرسوماً سلطانياً ثانياً بإبطال هذين المكسين مرة ثانية (٤٢١) . وقد حاول بعض الأمراء إعادتهما مرة أخرى طمعاً في فوائدهما المالية ، إلا أن الموقف الحازم الذي اتخذه القضاة في هذا

الموضوع أكد استمرار سريان المرسوم السلطاني الهادف إلى إبطال هذين المكسين بصفة نهائية لارجعة فيها [٤٢٢] . وهكذا حاول القضاة مراراً وتكراراً العمل على رفع الظلم عن الرعية من خلال التصدي لمن يمارس أعمال الظلم من أصحاب السلطة . ويلاحظ أنه على الرغم من سيطرة هؤلاء المتنفذين ، فإن الخوف يعصر قلوبهم إذا تعرضوا لتأنيب القضاة جزاء الذي اقترفوه من المظالم [٤٢٣] .

ومن جانب آخر يلاحظ أن سوء الأوضاع في الدولة ، وإقبال أصحاب النفوذ على شؤون الدنيا ، مع انشغالهم التام عن أمور الدين ، والعدالة الاجتماعية ، كل هذا جعل بعض القضاة يأنفون من العمل مع أصحاب السلطة ، ويؤثرون النجاة بأنفسهم من مغبة العمل في بيئة غلب عليها عامل المنفعة الشخصية ، وإيثار الذات ، فقد عزل قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم ابن جماعة نفسه عن وظيفة «قضاء القضاة» لما «دهم الناس من تغير الأحوال ، وحدوث مالم يعهد ، وتهاون القائمون بالدولة بالأمور الدينية» [٤٢٤] . وفي سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٦م ألزم بعض أمراء الدولة قاضي القضاة شرف الدين بن منصور الحنفي أن يحكم له باستبدال بعض الدور الموقوفة بملك آخر على مقتضى مذهب أبي حنيفة ، فرفض قاضي القضاة ابن منصور أن يقر الاستبدال ، فلما زاد عليه الإلحاح للإفتاء بذلك عزل نفسه من المنصب [٤٢٥] . وهذه الحادثة تدل على طمع الأمراء في الأوقاف ، في الوقت الذي حرص فيه القضاة على الدفاع عن الأوقاف لأن أصحابها الأموات منهم والأحياء أرادوها باقية خدمة للمحتاجين ، وكسباً للأجر والثواب . ولكن الأطماع المادية للأمراء حالت دون فهمهم لهذا المبدأ ، ولهذا كثر إلحاحهم لتنفيذ عمليات الاستبدال بفتوى قضائية . وكان القضاة عندما يعجزون في الحيلولة دون تنفيذ ذلك ، مع إصرارهم على عدم الرضوخ لرغبات الأمراء ، لايجدون مفراً من عزل أنفسهم عن وظيفة القضاء . ولاشك أن القضاة في موقف الاعتزال هذا يعبرون عن احتجاجهم على تنفيذ ذلك العمل غير الشرعي ، على الرغم من قلة حيلتهم وضعف تدبيرهم إزاء جبروت كبار الأمراء وتسلطهم .

وقد بلغ الجشع ببعض الأمراء أنهم حاولوا الاستفادة مالياً من وراء تعيين بعض

الشخصيات في وظيفة قضاء القضاة (٤٢٦) . وهذا الوضع يدعو للاستغراب حيث إن هذه الوظيفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح الرعية ومشاكلها ، وإتاحة الفرصة لأن يتولاها من يرغب مقابل مبلغ من المال قد يؤدي إلى العهود بها إلى من لايستحقها . لقد كان القضاة دائماً يمثلون الرابطة الحية بين أصحاب السلطة والرعية ، واعتمدت قوة هذه الرابطة وضعفها على شخصيات القضاة ، وماتحلوا به من أخلاق حميدة ، واتقان صادق ، ولهذا توجب الحرص ، والأمانة في انتقاء الشخصية القضائية ، ولكن يبدو إن سوء الأحوال في سلطنة المماليك وقتذاك شملت كل شيء حتى الجهاز القضائي . كذلك سعى الأمير برقوق سنة ٧٨٠هـ/١٣٧٨م في حل الأراضي الموقوفة على الجوامع ، والمساجد ، والمدارس ، والخوانق ، والزوايا ، والأربطة ، وكذلك أوقاف أولاد السلاطين والأمراء وغيرهم ، وذلك من أجل تقسيمها وتوزيعها إقطاعات على المقطعين . وقد عارض القضاة وشيوخ العلم هذه الخطوة لما تتضمنه من تجني على أوقاف اشتراها أصحاب هذه المؤسسات الدينية والخيرية المختلفة من أجل أن تدر ريعاً ثابتاً على مؤسساتهم ، ولم يدر بخلدهم أن تمتد إليها أيدي السلطة ، فتحولها إلى إقطاعات للأمراء والأجناد . ولكن القضاة وشيوخ العلم فشلوا في إقناع الأمير برقوق وغيره من كبار الأمراء بعدم المساس بهذه الأوقاف الدينية والخيرية الأهلية ، ونجح الأمراء المماليك في تنفيذ رغبتهم (٤٢٧) . ولعل من أهم التساؤلات التي تبرز هنا إذا كان الأمير برقوق وبقية الأمراء عازمين على تنفيذ رأيهم في الاستيلاء على هذه الأوقاف المختلفة ، وتوزيعها إقطاعات ، سواء وافق القضاة وشيوخ العلم ، أم رفضوا ، إذن لماذا اجتمعوا بهم ، وطلبوا رأيهم في الموضوع؟! هل كان الهدف من ذلك الاجتماع الشكلي هو تأكيد الادعاء بأن أصحاب السلطة كانوا على تشاور دائم مع القائمين على تطبيق الشرع الشريف فيما يخص أمور الرعية؟ وهل يعني اتخاذ هذا القرار ـ بمصادرة جميع الأوقاف المشار إليها ـ إنه في حالة تعارض المصالح المادية لسلطنة المماليك مع مبادئ الشرع الإسلامي فإن الكفة الأولى ترجح لارتباطها بالمنافع الشخصية لأصحاب السلطة؟ لقد أدى اندفاع الأمراء وراء رغباتهم المادية ، وترجيح كفة

مصالح السلطة ونفوذها إلى تقويض دور القضاة وماتمتعوا به من هيبة أدبية ، وتأثير فعلي . علاوة على ذلك تسبب بعض الأمراء ـ بطريقة غير مباشرة ـ في التقليل من مكانة القضاة في المجتمع عندما عمدوا إلى إلغاء أحكامهم في بعض القضايا(٤٢٨) .

ولم يتورع بعض كبار المسئولين عن التعرض والتطاول على بعض الوعاظ ذوي المكانة الرفيعة ، الأمر الذي تطلب تدخل بعض القضاة من أجل حفظ كرامة دعاة الدين (٤٢٩) .

٣ ـ الوضع الاجتماعي

كان لدى أولئك الأمراء المنفذين لخطط المؤامرات السياسية الحاجة دائماً إلى استمرار طابع الاستقرار في أنحاء المجتمع ، ولهذا يلاحظ دائماً أنه في أعقاب أية فتنة تبدأ المناداة بين الناس في أرجاء القاهرة بالأمان ، وفتح الدكاكين ، وعودة نشاط البيع والشراء إلى الأسواق (٤٣٠) ، من أجل أن تستعيد الحياة اليومية شكلها الطبيعي .

وترتبط ظاهرة كثرة الشائعات في أية مجتمع ارتباطاً وثيقاً بعامل عدم الاستقرار السياسي ، ومانيجم عنه من تدهور الأحوال الاقتصادية ، حيث يكثر لغط الناس وحديثهم عن سوء الأوضاع ، وماقد يؤدي إليه واقع ذلك الحال المضطرب من أمور وخيمة ، ولهذا سادت هذه المرحلة غير المستقرة من تاريخ سلطنة المماليك كثرة كلام الناس عن أخبار الفتن السياسية وملابساتها (٤٣١) .

وكلما زادت المؤامرات والفتن بين الأمراء في القلعة زاد توجس الناس لأي شيء يحدث ، مع كثرة الكلام حول مختلف الاحتمالات ، مما كان يثير السلطة التي كانت تكره انتشار تلك الأحاديث بين الناس ، وتحاول منع ذلك بأية طريقة(٤٣٢) . بل اجتهدت السلطة في منع صغار المماليك من التحدث في شؤون الدولة أو نقل أخبارها (٤٣٣) . وتبرز في كتابات مؤرخي هذه الحقبة عبارات «وبات الناس في قلق» ، «وكثرت القالة بين الناس» ، «وكثر تخوف العامة» (٤٣٤) . مما يؤكد

عدم إحساس الناس إبان هذه الحقبة بالأمان والاستقرار ، وإنهم كانوا في حالة توجس وترقب لما يطرأ من تغييرات سياسية وأزمات اقتصادية نتيجة عدم استقرار نظام الحكم في سلطنة المماليك .

ولاشك أنّ عطاء الإنسان العادي في ظل هذه الأحوال غير المستقرة يكون ناقصاً ، ومفتقداً لصفتي الاستمرارية والثبات .

وكانت عمليات العقاب التي استحقها المذنبون أسباباً للفرجة عند العامة ، حيث كانوا يتزاحمون على مراكز العقوبة ، الأمر الذي كان يثير انزعاج الوالي الذي كان يمثل الجهة المنفذة لأحكام العقوبة . وكان انزعاج الوالي يتفاقم في بعض الأحيان إلى حد الإيقاع بأولئك العامة المتفرجين ، ممايؤدي إلى إثارة مشاعر النقمة عند العامة ضد الوالي ، فيسعوا في مطالبة السلطان بعزله ، كما حدث سنة ٧٧٠هـ/١٣٦٩م عندما طالب العامة السلطان محمد بن حاجي بن محمد بن قلاوون بعزل والي القاهرة الشريف بكتمر ، وتسليمه لهم .

وقد استجاب السلطان لمطلب العامة ، حيث قرر عزل والي القاهرة ، ولكنه رفض أن يسلمه للعامة ، فما كان من العامة إلا أن هاجموا الوالي ، ورجموه بالحجارة وهو في طريقه إلى القلعة . وعندما استطاع الوالي أن يخلص نفسه منهم بعد جهد كبير ، عاد فركب إليهم مع جمع من الأمراء المماليك حيث هجموا على العامة وضربوهم . كذلك تعقب أولئك الأمراء العامة في جميع خطط القاهرة وحاراتها فمنهم من سجن ، ومنهم من قتل . فلما علم السلطان بخبر هذه الحوادث ضد العامة ، عزل الوالي ، ووبخ الأمراء المعتدين على العامة ، وأفرج عن العامة المسجونين [٤٣٥] . ثم نودي بالأمان ، وفتحت الأسواق بعد أن كانت مغلقة طيلة فترة وقوع تلك الحوادث نتيجة خوف الناس مما لاقوه من عذاب وأهوال على أيدي أولئك الأمراء وأجنادهم [٤٣٦] .

ويسجل المقريزي ، وهو شاهد عيان على حوادث سنة ٧٧٥هـ/١٣٧٣م ، دور العامة في التعبير عن رأيهم فيمن يرتضونه محتسباً للقاهرة ، لما كان لهذه الوظيفة

الحساسة من أهمية كبيرة في أسعار الغلال التي كانت تمثل الغذاء الأساسي اليومي لهذه الطبقة من الناس في المجتمع . وكان السلطان ، وكبار الأمراء ، يدركون أهمية توفر تلك المواد الغذائية بأسعار منخفضة في متناول أيدي تلك الطبقة . ولذا عندما طلب العامة في تجمعهم حول القلعة عزل علاء الدين علي بن عرب عن وظيفة الحسبة ، تم تنفيذ طلبهم (٤٣٧) .

ويظهر أن العامة اعتقدوا أن للمحتسب دوراً كبيراً في تحديد الأسعار ، فعملوا على الاستفادة من قدرتهم في التعبير عن رأيهم ، وتعيين من اعتقدوا إنه يستطيع فرض أسعار مناسبة للغلال والحبوب وغيرها من مستلزمات الغذاء اليومي ، وكذلك حرصوا على عزل من يعجز عن توفير تلك المواد بالسعر المناسب .

وقد عانى العامة من آثار الفتن والمؤامرات التي تدبر ، وتنفذ في القلعة من أجل السلطة ، من ذلك على سبيل المثال أنه في سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٦م عندما عزم الأمير طشتمر الدوادار إيقاب مسيرة حملة الحج نتيجة للفتنة التي دبرها بعض الأمراء ضد السلطان الأشرف شعبان «ثارت العامة ورجمته ، ووقع النهب في الأسواق»(٤٣٨) . وكان مع حملة الحجاج هذه قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن جماعة فسار مع جماعة من الحجاج نحو القدس (٤٣٩) ، وكأنه أراد بهذه الخطوة تأمين سلامتهم ، وتطييب خواطرهم ، وتعويضهم عن إلغاء حملة الحج .

لقد كان العامة في مواقفهم الجريئة ، والصادقة ، يعبرون عن وجهة نظر الرأي العام في بعض القرارات الصادرة عن مركز الحكم ، والمرتبطة بشكل أو بآخر بمصالح العامة الاجتماعية ، وأرزاقهم اليومية ، من ذلك على سبيل الذكر أنه عندما خلع على جمال الدين محمود القيصري العجمي ، واستقر في حسبة القاهرة (٤٤٠) ، «سخر العامة منه واستهزؤوا به لعهدهم به أمس - وهو من فقراء العجم - ، يجلس تجاه باب المارستان بالقاهرة ، ويبع التمر» (٤٤١) .

وفي ظل تلك الأحوال غير المستقرة حرص كبار الأمراء أصحاب السلطة على الاستجابة لبعض طلبات العامة من أجل كسب رضائهم ، وضمان سكوتهم عن

تردي كثير من الأوضاع السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، فيلاحظ إنه ما أن يطلب العامة تعيين شخصية ما في منصب المحتسب حتى ينفذ طلبهم [٤٤٢] ، دون تأخير أو تردد . كما عمل أولئك الأمراء الطامعون في السلطة في أواخر عصر السلاطين المماليك البحرية على التقرب إلى العامة من أجل كسب محبتهم ، وتأكيد شعبيتهم بين طوائفهم المختلفة ، ونجحوا في ذلك إلى أبعد الحدود ـ وقد يكون ذلك ـ تمهيداً لهدف الجلوس على كرسي الحكم في سلطنة المماليك .

وكذلك أجتهد هؤلاء الأمراء في التودد إلى القضاة ، وتفانوا في سبيل إرضائهم[٤٤٤] . ربما من أجل ضمان عامل الشرعية عند النجاح في الوصول إلى كرسي الحكم . لقد كان العامة بحكم جموعهم الكثيرة ، ورغبتهم في المشاركة بمجريات الحوادث ، إلى جانب مشاعرهم البسيطة ، ونواياهم النقية يمثلون عنصراً مفيداً يمكن الانتفاع منه في تحقيق غايات الطامعين في الحكم . ولهذا استغل بعض أصحاب القرار علاقتهم الطيبة مع العامة في عمليات الانتقام من خصومهم[٤٤٥] . بالإضافة إلى ذلك حرص هؤلاء أصحاب القرار المتطلعون إلى الانفراد بأمور الحكم على بذل الأموال للعامة في سبيل كسب تأييدهم ضد منافسيهم [٤٤٦] . كما أصبحت جميع رغبات العامة خاصة فيمن يتولى وظيفة الحسبة في القاهرة والفسطاط مجابة دون تأخير ، أو تردد [٤٤٧] . وبالمقابل بذل العامة غاية جهدهم للتعبير عن ولائهم لأولئك الأمراء أصحاب الفضل في رعايتهم ، ومساعدتهم ، وتلبية طلباتهم [٤٤٨] .

الفصل الخامس

سلوكيات أصحاب السلطة

١ - سلوك السلاطين .

٢ - ممارسات الأمراء .

٣ - أوضاع الرعية .

١ - سلوك السلاطين

يقول المقريزي في سيرة السلطان حسام الدين لاجين إنه كان «معظماً للشرع وأهله ، منفذاً لأوامره ، ومن ذلك أنه طلب أموال الأيتام من الأمراء ، وكانت تحت أيديهم ، ونقلها إلى مودع جديد لمال الأيتام استجده» (٤٤٩) . فهل يعني هذا امتداد أيدي الأمراء إلى أموال الأيتام ، وإن حرص السلطان لاجين عليها جعله يفكر بعمل صندوق يحفظ لدى قاضي القضاة لحفظ أموال اليتامى القصر ، وأموال الغائبين أيضاً ، فيكون بمثابة صندوق للأمانات . بالإضافة إلى ذلك يذكر المقريزي إن السلطان لاجين رد «عدة أملاك كانت قد أخذت بغير حق إلى ملاكها منها قرية «ضمير» من عمل دمشق ، وكانت وقف الملك الظاهر على أولاده . ورد على عزالدين بن القلانسي ما أخذه منه في الأيام المنصورية ، قلاوون ، من المال بغير طريق شرعي» (٤٥٠) . وعلى ذلك يمكن القول بأن المصادرات شملت أيضاً الأوقاف حيث طمع بعض الأمراء في أوقاف الآخرين ، بل إن أصحاب السلطة لم يترددوا في سلب الناس أموالهم بطرق غير شرعية . ويستطرد المقريزي في الكلام عن المصادرات التي شملت الأوقاف فيقول «ورد وقف قراقوش على الفقراء ، وكان قد أقطع منذ سنين ، فتسلمه القاضي الشافعي وبلغ في السنة عشرة آلاف درهم ، وعوض مقطعيه عنه ورد الدار القطبية إلى من وقفت عليه من جهة الملك الكامل ، وكانت بيد أحد مقدمي الحلقة وورثته من نحو ستين سنة» (٤٥١) . والغريب في هذا الكلام ليس فقط مصادرة الأوقاف ، بل وإعادة توزيعها كإقطاع بين الأمراء المماليك وكأنها ملك مشاع ، تقطع للأمير فيملكها بل ويورثها لأهله متجاهلاً أصحابها الأصليين الذين وقفت لأجلهم . وفي سنة ٧١١هـ/١٣١١م أصدر الناصر محمد بن قلاوون مرسوماً بإطلاق سراح المسجونين بسبب عدم قدرتهم على الوفاء بديونهم ، وأن تدفع جميع الديون المطلوبة منهم من ماله الخاص ، وأن ينفذ هذا المرسوم في جميع أنحاد مصر والشام (٤٥٢) . وهكذا يلاحظ في بعض سلوكيات السلاطين الأوائل مظاهر مختلفة من العطف السلطاني والعدالة الإنسانية ، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً . وتعتبر حقبة حكم أولاد الناصر محمد بن قلاوون منفردة

في مظاهرها المتناقضة فعلى الرغم من أن هؤلاء السلاطين الثمانية وهم أبوبكر ، وكجك وأحمد وإسماعيل وشعبان وحاجي وصالح وحسن ، كانوا جميعاً أشبه بالعاجزين عن الإتيان بحكم يشابه في صورته ، وأسسه ، فترة حكم الناصر محمد ، إلا أن عدم الاستقرار السياسي هذا لم يؤدِّ إلى تردي الأحوال الاقتصادية مباشرة ، بل استمر ذلك الازدهار الاقتصادي ، والنشاط التجاري ، والاطراد في إنتاجية الأرض الزراعية على مدى العشر سنوات التالية لوفاة الناصر محمد ، ومن ثم بدأ تأثير عدم الاستقرار السياسي ، واضطراب أوضاع الحكم يظهر واضحاً على الأحوال الاقتصادية بجميع فعالياته ومظاهره مما أدى إلى تدني الوضع الاستراتيجي والمكانة التاريخية لسلطنة المماليك . كذلك ابتليت فترة حكم أولاد الناصر محمد وأحفاده بمشكلة انحراف أخلاق هؤلاء الأولاد والأحفاد حيث إن صغر سن هؤلاء السلاطين ، مع ضعف إدراكهم ، وعدم وعيهم ، وقلة خبرتهم ، إلى جانب توافر المال لديهم بغزارة ، كل هذا شكل أسباباً أساسية في أن السلطان الصغير أصبح محاطاً بمجموعه من المنتفعين الذين حاولوا الاستفادة من هذا الوضع الضعيف . ووجد هولاء السلاطين الصغار أنفسهم محاطين بمجالس الطرب والمتعة ، فانغمسوا في الفساد ، وأوصدت عليهم الأبواب للحيلولة دون وصول نصائح المخلصين إلى أسماعهم . ومن ثم كان من المحتوم أن تكون نهاياتهم مؤسفة ، إلى جانب ما أصاب البلاد من كساد شامل وعجز مالي نتيجة النزف غير المحدود للمال الخاص والعام (٤٥٣) . وقد أظهرت بعض المواقف المشينة في مجالس اللهو والفساد ماوصل إليه سلوك بعض السلاطين مثل الكامل شعبان من انحدار كبير في الأخلاق (٤٥٤) . وعندما نتمعن في تصرفات السلطان إسماعيل بن الناصر محمد نجد أن الإسراف في الصرف ـ قد يكون سبباً في مصادرات كبار الأمراء فيذكر المقريزي أن «السلطان قد كثر إنعامه على الخدام ، وحواشيهم ، وعلى جواريه ، ورتب لهم رواتب كثيرة بعدة رزق . وصار كثير من الناس يحملون إلى الخدام الهدايا ، لتستقر لهم الرواتب والمباشرات وغيرها . فكثرت كلف الوزير ، وطلب الإعفاء ، فرسم له ألا يمضي إلا بما كان بمرسوم الشهيد الملك الناصر محمد ،

فوفر ألفاء وأربعمائة دينار في كل شهر» (٤٥٥) . إن المقريزي يشير هنا في صراحة واضحة إلى إسراف السلطان إسماعيل في الصرف على ندمائه ، وملذاته ، بحيث زاد ذلك من طاقة من بيدهم الشؤون المالية . ويبدو أن عدداً من الأمراء كان يجاري السلطان في سلوكه المشين هذا رغبة منهم في الاستمرار بوظائفهم ، وماتوفره لهم هذه الوظائف من صلاحيات وسلطات تحقق لهم الكثير من المنافع الشخصية والامتيازات الخاصة . كما يظهر واضحاً عدم اكتراث السلطان بالمصادر التي توفر المال اللازم لمتعته ، وكأن الأمر لايعنيه ولاهو حاكم هذه السلطنة ، بل إنه انشغل في تقريب الندماء والخدام في مجالسه الخاصة . وابتعد عن أهل الشورى والنصح البناء . ومع تزايد الهدايا «والإطلاقات للخدام والجواري» (٤٥٦) أصبح مصروف السلطان يفوق كثيراً الإيرادات ، بل بلغت المصاريف في بعض الأحيان ضعف الدخل ، فزاد العبء على الخاص السلطاني ، وبيت المال ، وكثرت شكاية الوزير من هذا الوضع السيء . فتم الاتفاق في مجلس السلطان أن ينتظم في الصرف بحيث يكون الوضع كما كان أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، ولكن الالتزام بهذا الاتفاق لم يستمر ، وعاد الإسراف في الصرف كما كان ، ولم تجد المحاولات الهادفة إلى زيادة إيرادات بيت المال نفعاً مع كثرة الزيادات في الرواتب ، والتبذير في الصرف ، حتى بلغت المصاريف ثلاثة زضعاف ماكانت عليه في أيام الناصر محمد بن قلاوون ، وعجز الوزير عن توفير ماكان مقرراً للأمراء والمماليك من المواد الغذائية في شهر رمضان ، فاضطر الصالح إسماعيل إلى إصدار مرسوم بمنع «جمع ما استجد بعد السلطان الناصر محمد» (٤٥٧) فأخذ الوضع المالي لبيت المال في التحسن تدريجياً . كما أصدر السلطان الكامل شعبان سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م مرسوماً «بقطع جميع ماهو مرتب على الحوائج خاناه من التوابل للأمراء ، والكتاب ، وغيرهم » (٤٥٨) . ولكن رواتب الخدام ، والعبيد ، والغلمان ، وغيرهم أخذت في الزيادة تدريجياً في عهد الكامل شعبان . ثم تفاقمت أيام المظفر حاجي ، حتى وصل الأمر إلى توقف أحوال الدولة ، وباتت الحلول السطحية لاتجدي نفعاً في معالجة سوء الأحوال الأقتصادية (٤٥٩) . ولاشك أن سلوك

السلطان ينعكس على تصرفات المحيطين به ويؤثر فيهم تأثيراً بالغاً سواء من الناحية الإيجابية ، أو السلبية ، فعندما ساءت تصرفات السلطان الكامل شعبان ، وانشغل بملذاته عن تدبير الأمور ، تمرد المماليك ، «وأخذوا حرم الناس ، وقطعوا الطريق ، وفسدت عدة من الجواري ، وكثيرت الفتن بسبب ذلك حتى بلغ السلطان ، فلم يعبأ بهذا وقال : «خلّوا كل أحد يعمل مايريد» (٤٦٠) . وقد انعكس هذا الوضع على الناس فتظاهروا بكل قبيح ، ونصبوا أخصاصاً في جزيرة بولاق ، والجزيرة الوسطانية في النيل التي سموها (حليمة) ، بلغ مصروف كل خص فيها من ألفين إلى ثلاثة آلاف درهم ، «وأقام بها معظم الناس من الباعة ، والتجار ، وغيرهم وكشفوا ستر الحياء ، وبالغوا في التهتك بما تهوى أنفسهم» (٤٦١) . وانتشرت هذه الأعمال السيئة في بعض الجزر الأخرى في النيل حيث «اجتمع فيها من البغايا ، والأحداث ، وأنواع المسكرات مالايمكن حكايته ، وأنفق الناس بها أموالاً تخرج عن الحد في الكثرة ، وكانت الأمراء والأعيان تسير إليها ليلاً» (٤٦٢) . وتظهر الصورة المظلمة التي كان عليها السلطان الكامل شعبان في كلمات الأمير يلبغا اليحياوي (٤٦٣) نائب الشام في كتابه إلى السلطان حيث يقول : «إني أحد الأوصياء عليك ، وإن مما قاله الشهيد رحمه الله لي وللأمراء في وصيته ، إذا أقمتم أحداً من أولادي ولم ترتضوا سيرته جُرّوه برجله ، وأخرجوه ، وأقيموا غيره ، وأنت أفسدت المملكة ، وافقرت الأمراء والأجناد ، وقتلت أخاك ، وقبضت على أكابر أمراء السلطان الشهيد ، واشتغلت عن الملك ، والتهيت بالنساء ، وشرب الخمر ، وصرت تبيع أخباز الأجناد بالفضة» (٤٦٤) . وبذلك توضح كلمات أحد كبار الأمراء المعاصرين الأوضاع التي كانت عليها سلطنة المماليك في مصر والشام سنة ٧٤٧هـ/١٣٤٦م نتيجة سوء إدارة السلطان الكامل شعبان لأمور الحكم ، وانشغاله بملذاته الخاصة عن شؤون البلاد ومسؤولياتها (٤٦٥) . ويلاحظ وقوع بعض الحوادث التي تسترعي الانتباه خلال الأيام الأخيرة لعهد السلطان الكامل شعبان :

أولاً : إقدام الكامل شعبان على قتل أخيه يوسف (٤٦٦) ، وسجن أخويه أمير حاجي وأمير حسن (٤٦٧) ، مما يدل على رغبته الشديدة في الانفراد

بالحكم دون أية منافسه أو تهديد .

ثانياً : الاستنزاف الكبير لخيرات البلاد الذي قام به رجال السلطان بناء على أوامره ، وشمل جميع أقاليم مصر والشام (٤٦٨) .

ثالثاً : وقوف كبار الأمراء الأخيار في وجه السلطان الكامل شعبان ، ومطالبته بعزل نفسه من أجل مصلحة الدولة ، وإلا سيعملون ـ غير آسفين ـ على عزله للتخلص من شره (٤٦٩) ، الأمر الذي يؤكد ضعف السلطان وقلة حيلته ، أمام جمع الأمراء الأقوياء الراغبين في الإصلاح .

رابعاً : سرعة انتشار أخبار الفتن من القلعة إلى الناس في الخارج ، مع غلبة الشائعات ، وكثرة الأقاويل ، وضياع الحقائق ، وقد يكون هذا نتيجة معاناة الناس من سوء الأحوال الداخلية الناجمة عن الفساد الإداري الذي شمل جميع أرجاء البلاد ، فتمنى عامة الناس تغيير الأوضاع لما فيه خير العباد والبلاد (٤٧٠) .

لقد ارتبط الإسراف في الصرف ارتباطاً طردياً مع انحدار مستوى أخلاق السلاطين المماليك ، حيث تكثر مجالس اللهو والفساد ، ويغدق السلطان الهدايا الثمينة على المحظيات والمغنيات ، مع البذخ الشديد في العطايا إلى نسائه في مختلف المناسبات ، وقد نجم عن كل ذلك استنزاف كلي لخزانة الخاصة السلطاني ، وعجز واضح في خزانة بيت المال (٤٧١) . ومن الجدير بالذكر ملاحظة إنه عند بدء تولي سلطان جديد الحكم يظهر بصورة طيبة من السلوك (٤٧٢) ، والقرارات البناءة(٤٧٣) ، ولكن ما إن تمر فترة وجيزة حتى يتغير سلوكه ، وتتبدل تصرفاته ، ويبدأ في الانحراف عن الطريق المستقيم (٤٧٤) . وهنا لابد من السؤال لماذا؟! هل السبب هو صغر سن هؤلاء السلاطين؟ أم هو نتيجة عدم خبرتهم بشؤون الحكم ، وأمور السياسة؟ أم أنه المال الوفير ، والبذخ الزائد ، الذي يجعل الانغماس في الفساد أمراً سهلاً؟ أم هو كثرة أعداد المنافقين والمنتفعين في المجالس السلطانية الذي يشكلون تأثيراً سلبياً على سلوك السلطان؟ . وحيث إنه يصعب ترجيح أي من التفسيرات

المطروحة لعدم توفر الدليل القاطع عليها ، فإنه يتحتم الأخذ بهذه التفسيرات مجتمعة بأنها كانت وراء التغيير الشامل في شخصية السلطان الجديد بعد توليه السلطة بفترة وجيزة . وقد بلغ استهتار بعض السلاطين إنهم لم يترددوا في التخلص من كل الناصحين لهم بضرورة اتباع السلوك الحسن ، وحكم البلاد وفقاً لما تقتضيه مصالح الرعية ، من ذلك على سبيل المثال أن السلطان المظفر حاجي أمر في سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م بقتل كل من الأمير آقسنقر الناصري (٤٧٥) والأمير ملكتمر الحجازي (٤٧٦) لأنهما حدثا الأمراء «الخاصكية» (٤٧٧) المقربين من السلطان بضرورة تحسين سلوكه ، والابتعاد عن مظاهر اللهو والفساد (٤٧٨) . وقد ارتجت القلعة لمقتل الأميرين آقسنقر الناصري وملكتمر الحجازي ، ولبس الجميع السلاح ، وتأزم الوضع ، وتم القبض على عدد آخر من الأمراء ، وانتشر الفزع في القاهرة ، وأغلقت الأسواق ، وأحكمت أبواب القلعة . وأرسل الأمرآء المقبوض عليهم إلى سجن الإسكندرية ، وتمت مصادرة «بيوت الأمراء المقتولين والممسوكين وأموالهم ، وطلع بجميع خيولهم إلى الإصطبل السلطاني» (٤٧٩) . علاوة على ذلك يلاحظ أنه كلما زاد إقبال السلطان على الفساد واللهو أفرط في البذل لمن حوله من المنتفعين كسباً لرضائهم ، وضماناً لعونهم في مواجهة كل من تسول له نفسه معارضة السلطان فيما يأتيه من أعمال مختلفة (٤٨٠) . وهذا يدل على ضعف مكانة السلطان ، وعدم قدرته على التصدي لمعارضيه ، فيتزلف بالمال إلى المماليك من أجل تعضيد مكانته ، وتقوية مركزه ، كما أن هذا التزلف يؤكد انجراف السلطان وراء إغراءات اللهو ، فيعمد إلى شراء ضمائر هؤلاء المماليك من أجل أن يغضوا النظر عن أفعاله . وعندما يصل الوضع بالجالس على كرسي الحكم إلى هذا المستوى من شراء الذمم فإن الأمر يشكف ـ دون ريب ـ عن ضياع حقوق الرعية ، وإتلاف إيرادات بيت المال ، واختفاء الكفاءات ، وتقدم المنافقين ، وتراجع المخلصين ، فيعم الفساد في أرجاء البلاد ، وينهار العمل في الدواوين والإدارات تحت وطأة معاملات المصالح الشخصية . وقد تزايدت أوجه الصرف في عهد السلطان المظفر حاجي حتى يلاحظ أن مصاريف السلطان ، وبيوت الأمراء ، ونفقات المماليك بلغت سنة

٧٤٨هـ/١٣٤٧م ثلاثة أضعاف ماكانت عليه قبل ثماني سنوات ، فأراد السلطان قطع الرواتب التي استجدت بعد موت السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، ولكن نائبه الأمير أرقطاي (٤٨١) خوفه من نتائج الإقدام على هذا الوضع (٤٨٢) . ولعل الأمير أرقطاي كان في تحذيره هذا يخشى تمرد الأمراء ضد السلطان المظفر حاجي الذي عرف عنه الإنغماس في الملذات ، وعدم الإلتفات لأمور الحكم وشؤون الدولة(٤٨٣) . وقد أدت استهانة السلطان المظفر حاجي بأرواح الناس وأموالهم ، مع انغماسه في الفساد إلى اتحاد الأمراء ضده ، والاتفاق على التخلص منه ، فتم قتله في رمضان سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٩م (٤٨٤) .

تظهر المراسيم السلطانية التي أصدرها السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون ، والمتضمنة تخفيض المصاريف ، فداحة الإسراف في تبذير الأموال الطائلة من خزينة بيت المال حيث نعم بها الفراشون ، ومطيرو الحمام ، والخدام ، والحظايا ، والعبيد ، والجواري ، والمماليك ، والمغنيات ، إما على شكل رواتب ، أو هدايا ، أو عطايا . كذلك من مظاهر الهدر الكبير للمال العام الصرف بلاد حدود على العمائر السلطانية ، ومتطلبات الإسطبلات الأميرية ، وجميع حاجات بيوت كبار الأمراء ، والإداريين ، والمسؤولين (٤٨٥) . وقد أدى الصرف الزائد عن الحد ـ في كثير من الأحيان ـ إلى عجز شامل في خزانة الخاص السلطاني ، وبيت المال ، ووصل إلى درجة عدم القدرة على شراء الحاجات الضرورية للبيوت السلطانية ، أو صرف مرتبات الموظفين والمماليك السلطانية . وهنا كان ناظر الخاص يجد نفسه مضطراً إلى تدبير الأموال اللازمة للسلطان ـ بناء على إلحاحه الشديد ـ من جهات قد تتضمن الكثير من مظاهر الظلم للناس . ولعل هذا هو السبب الذي جعل عدداً من الشخصيات تمتنع عن قبول الوظائف ذات العلاقة المباشرة بالشؤون المالية (٤٨٦) . وهكذا اعتاد سلاطين دولة المماليك من أولاد الناصر محمد بن قلاوون وأحفاده التلاعب بالمال الوفير وكثرة الصرف على مختلف أوجه البذخ والترف (٤٨٧) . ومع هذا الإسراف الكبير في الصرف خاصة على نساء السلطان ، ومحظياته ، في المناسبات المختلفة (٤٨٨) ، ظهرت الزيادة الواضحة في حوادث المصادرات التي

شملت مختلف طوائف العاملين في القلعة (٤٨٩) . ولم تكتف نساء هؤلاء السلاطين بما تيسر لهن من البذخ ، والرفاهية ، والتمتع بكل غال ونفيس ، بل تطلعن إلى ما في أيادي الغير ، وعملن على الاستيلاء عليها بالقوة سواء أكانت من الأملاك ، أو الجواهر الثمينة (٤٩٠) .

٢ - ممارسات الأمراء

يقول المقريزي في ذكره لسيرة الأمير منكوتمر «وكان منكوتمر عفيفاً عن الأموال»(٤٩١) . ترى هل يعني حرص المقريزي على ذكر هذه الحقيقة دليلاً على ندرة وجودها بين الأمراء!! لعل مما يؤكد سوء الأحوال في القلعة إقدام كبار الموظفين على سلب المخصصات السلطانية ، وبالتالي تعرضهم للعقوبات الصارمة ، من ذلك مثلاً تجرأ ناظر الخاص موفق الدين عبدالله بن إبراهيم سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م على بيع جزء من أراضي الخاص السلطاني إلى بعض الأعيان بواسطة أحد الولادة ، فلما انكشف الأمر طلب من ناظر الخاص دفع قيمة البيع للسلطان ، كما ألزم كل من الوالي ، والمشتري ، بتقديم مبلغ مماثل للسلطان ، حيث إن أراضي الخاص السلطاني هي إقطاع السلطان الجالس على كرسي الحكم ، وغير قابلة للبيع والشراء(٤٩٢) . لقد كانت رغبة السلطان الدائمة في المال (٤٩٣) نتيجة للبذخ الزائد وهدر الأموال الطائلة في الهدايا والعطايا من أسباب المحاولات المختلفة التي بذلها بعض كبار المسؤولين في القلعة والدولة من أجل تحصيل الأموال الوفيرة من المصادر المتنوعة . ففي عهد السلطان الكامل شعبان قرر الأمير غرلو ، شاد الدواوين ، على كل من بيده رزقة من أرض مصر ، أو أرض استأجرها أن يدفع عن كل فدان مبلغ مائتدة وخمسين درهماً ، فتحصل من ذلك مال كثير . ولما توسع غرلو في نشاطه هذا بمساعدة الأعوان المنتفعين عانى أصحاب الأراضي ضروباً من الظلم لم يعهدوها من قبل ، من ذلك مثلاً أن متولي البهنسي أجبر على دفع أربع مائة ألف درهم (٤٩٤) .

كذلك من أوضح الصور الدالة على تردي الأوضاع الداخلية في سلطنة المماليك

خلال حكم الكامل شعبان إقبال المماليك السلطانية في سرياقوس ـ مقر الخانقاة الناصرية ـ على شرب الخمر ، وارتكاب الفواحش ، بل إنهم «ركبوا في الليل وقطعوا الطريق على المسافرين ، واغتصبوا حريم الناس ، وصارت سرياقوس حانة» (٤٩٥) . لقد تحول حماة البلاد ، والقائمون على سلامة الناس وأمنهم إلى مفسدين لايترددون في هتك أعراض الناس ، وسلب أموالهم نتيجة انشغال السلطان بمجاملة الخاصة .

لقد انتشرت في سلطنة المماليك في أغلب فتراتها عمليات نهب المال العام ، وإهدار مال الخاص السلطاني ، حيث تجرأ على ممارسة هذا النهب عدد كبير من الأمراء وموظفي القلعة . وكانت معرفة السلطان وكبار المسؤولين أحياناً بهذا السلوك الخاطئ من الأسباب الأساسية للقبض على بعض الأمراء ومصادرة ممتلكاتهم وأموالهم نتيجة الشك في كيفية حيازة تلك الأموال الطائلة ، والاعتقاد السائد بأن كل من يتولى وظيفة في السلطنة لابد أن يعمل على تحصيل الأموال الطائلة ، واقتناء الأشياء الثمينة ، وامتلاك العقارات المختلفة .

ولعل السؤال الذي ينبغي طرحه هنا : ما الأسباب وراء كثرة النهب والسلب في الخاص السلطاني وبيت المال والمؤسسات العامة؟ هل هو انعدام الرقابة الخارجية؟ أم توفر الأموال الطائلة دون رقيب؟ أم عدم المساءلة؟ أم تغلب عامل المنفعة الخاصة؟ من ذلك على سبيل المثال قيام الحاج على الطباخ العامل في المطبخ السلطاني بالنهب اليومي لما يتوفر في المطبخ من مختلف المواد الغذائية ، مع إكراميات تجار الأغذية الذي يفضلهم على غيرهم ، حتى أصبح هذا الطباخ وأهله في غنى فاحش ، وشاع أمره بين كبار الأمراء ، وبلغ السلطان الكامل شعبان سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م ، فأمر السلطان بالقبض عليه ، ومصادرته ، «فوجد له خمسة وعشرين ملكاً ، فأخذت أم السلطان داره التي على البحر ، وكانت من الدور العظيمة ، وأخذت أتفاق ـ محظية السلطان ـ داره التي بالمحمودية من القاهرة ، وإليه ينسب جامع الطباخ ... وأخذت أملاكه كلها» (٤٩٦) .

ألا يعني هذا وفرة المال العام والخاص، مع ضعف الرقابة السلطانية والإدارية؟ ويبدو إن ظاهرة الفساد الإداري، وما ترتب عليها من محاولات الإصلاح كانت تتكرر في حركة دائرية، الأمر الذي يطرح كثيراً من التساؤلات؟ ما سبب اقتتال الأمراء في سبيل الوصول إلى المناصب العليا في الدولة، مع أن أغلب من تولاها قبلهم انتهت حياته إما بالسجن، أو بالمصادرة أو القتل؟ (٤٩٧) وماسبب تسلط الإداريين على الناس، واستخدام جميع أنواع المظالم في سبيل تحصيل الأموال بالحق والباطل؟ (٤٩٨) وماسبب طمع كبار المسؤولين في موارد الدولة حتى تلك المخصصة لجهات البر والخير؟ (٤٩٩).

ولعل من أهم الظواهر اللافتة للنظر في هذا المجال إعادة تعيين من ثبت ظلمه، وطغيانه، وتسلطه على الناس. لقد كان ذلك الظالم يعاقب بالضرب، والسجن، والمصادرة، ثم يطلق سراحه ويعين في وظيفة أكبر، فيعود إلى أعماله الشريرة، وترتفع أصوات المظلومين ضده، ويقبض عليه مرة ثانية، ويضرب، ويسجن، ويصادر، ثم يفرج عنه أيضاً، وتوكل إليه مرة أخرى مسؤوليات جسيمة في مجال النشاط الاقتصادي، فينشط في التلاعب بالأسعار، واستغلال كل من له علاقة بذلك المجال، ويقبض عليه للمرة الثالثة، ويضرب، وتصادر أمواله الطائلة (٥٠٠). ولماذا حصل كل ذلك؟ هل عدمت بصائر جميع القائمين على إدارة البلاد حتى يتكرر تعيين تلك الشخصية ثلاث مرات تنتهي كل واحدة منها بالعزل، والضرب، والسجن، والمصادرة؟ ألم يكن من بين هؤلاء المسؤولين، أصحاب القرار، من يتذكر سيرة ذلك الرجل وأفعاله السابقة فينبه إلى مغبة تعيينه مرة ثانية وثالثة؟ ما أسباب سوء الاختيار في التعيين الأداري؟ هل العلاقات الشخصية؟ أم المصالح المشتركة، أم هي الأوضاع السياسية السيئة واستئثار فئة دون غيرها بجميع مقاليد الحكم والإدارة في الدولة؟ وما دور السلطان من هذا التخبط الإداري ورداءة التعيين الوظيفي؟؟

لقد بلغت درجة المنافسة بين الأمراء على السلطة إلى حد تزوير المراسيم السلطانية في سبيل التخلص من بعضهم بعضاً بالقتل (٥٠١)، مما يكشف عن تدني

المستوى الأخلاقي لدى بعض المسؤولين في الدولة ، فلايجد حرجاً في اللجوء إلى التزوير للوصول إلى أغراضه الشخصية . وقد يكون عدم الاستقرار الذي أبتليت به سلطنة المماليك خلال هذه الفترة من تاريخها هو السبب في قصر مدة تولي كبار الأمراء لمناصبهم ، وكثرة التعاقب على هذه المناصب خلال فترات زمنية قصيرة(٥٠٢) .

كما اعتاد الناس على تولي هؤلاء الأمراء لوظائفهم مدة وجيزة ، يجنون خلالها أكبر قدر ممكن من المنافع الشخصية ، والمكاسب الخاصة ، من وراء اقتراف مظالم السلب ، والنهب ، والتسلط على المال العام والخاص حتى يصل الأمر إلى ضرورة وقوع النهاية المحتومة لهذا الوضع غير الطبيعي ، فيعزل هذا المسؤول ، أو يسجن ، أو يقتل ، وتتم مصادرة كل مايملك ، ويأتي غيره ليمارس ذات السلوك ، ولهذا ما إن تمتد فترة تولي أي مسؤول ، حتى ترتفع الأصوات المعارضة بأن نهايته قد حانت ، ويجب التخلص منه . وحيث إن المصادرات كانت تمثل مورداً أساسياً من موارد بيت المال والخاص السلطاني ، فقد توسع في تطبيقها ، وشملت أعداداً كبيرة من الأمراء المسجونين ، والمقتولين ، والمغضوب عليهم (٥٠٣) . ويمكن القول إن مصير جميع مماليك وممتلكات وأموال غالبية الأمراء - في نهاية الأمر - هو المصادرة . ولذا فإن الوضع يبدو وكأن هؤلاء الأمراء كانوا حراساً على مايملكون حتى أجل مسمى ، فإذا حل ذلك الأجل حولت تلك الموجودات بكاملها إلى خزانتي الخاص السلطاني وبيت المال .

كانت أموال كبار المسؤولين محط أنظار الطمع السلطاني والمستفيدين منه ، ولذا عمد هؤلاء المسؤولون على توجيه الأطماع السلطانية إلى أموال غيرهم حماية لأنفسهم وممتلكاتهم . كما اجتهد أولئك المسؤولون في العمل على حفظ مقتنياتهم الثمينة عند كل من يثقون به ، ويقع عمله خارج نطاق الوظائف السلطانية التي لم تعد مصدراً للأمان لصاحبها ولا لأتباعه (٥٠٤) .

ويلاحظ أنه عندما يبلغ بعض كبار الأمراء مكانة بارزة في المجلس السلطاني ،

ويتولى منصباً مهماً في إدارة الدولة ، فإنه في أغلب الأحيان يعمل على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي تحصيل الأموال الوفيرة للسلطان عن طريق المصادرات والغرامات ، وتحريض السلطان ضد كل من يقدم له نصيحة أو يعترض على سوء سلوكه ، وعزل السلطان عن بقية كبار الأمراء من أجل الانفراد بصحبته ، وبالتالي يتولى هذا الأمير ـ دون غيره ـ تدبير أمور الدولة بتفويض سلطاني مطلق . وانحصرت نتيجة هذا الوضع غير الطبيعي في أمرين **الأول** : تزلف غالبية الناس لهذه الشخصية الكبيرة بالمال والهدايا . **والثاني** : كراهية كبار الأمراء في السلطنة لهذا الأمير ، والعمل على التخلص منه . لقد كان الأمير عزلوا أحد أولئك الأمراء حيث تمكن من السلطان المظفر حاجي تمكناً زائداً ، وصار يدخل عليه مع الخاصكية ، فإذا أشار بشيء قبل السلطان قوله (٥٠٥) . ومن ثم أصبح الأمير غرلو هذا سبباً في إقدام المظفر حاجي على التخلص من كبار الأمراء ، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم (٥٠٦) . «وتزايد أمر غرلو ، واشتدت وطأته ، وكثر إنعام السلطان عليه حتى لم يكن يوم إلا وينعم عليه بشيء ... فلم يبق أحد من أهل الدولة حتى خاف غرلو ، ورجع يصانعه بالمال» (٥٠٧) . واشتدت كراهية كبار الأمراء للأمير غرلو لموقفه منهم ، وقربه من السلطان الذي كان يقبل قراراته دون مناقشة ، بل عينه أمير سلاح (٥٠٨) مما زاد من سطوته ، وتعاظمه على بقية الأمراء ، وانفراده بحكم الدولة بسبب انهماك السلطان في لهوه وملذاته (٥٠٩) . فلم يجد الأمراء بداً من تحذير السلطان من نفوذ غرلو بمختلف الوسائل ، وتخويفه من مغبة بلوغه هذه المكانة الكبيرة ، خاصة وأن له أطماعاً في الاستيلاء على السلطة ، وحكم سلطنة المماليك (٥١٠) . ويبدو أن هذا التحذير الأخير كان له أثره البالغ في نفس السلطان المظفر حاجي ، فتم القبض على الأمير غرلو وقتل سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م (٥١١) .

يبدو أن هذا الوضع المتأرجح في استقراره بين سلطان صغير السن ، ضعيف الإرادة ، وكبار الأمراء المتنفذين في شؤون البلاد قد شجع بعض فئات المماليك على تدبير مؤامرة من أجل الاستحواز على السلطة ، وإقامة سلطان آخر من أسرة قلاوون ، ولكن المؤامرة انكشفت ، وتمت معاقبة أولئك المماليك (٥١٢) . وهذه الواقعة

تؤكد أن هذا الوضع غير المستقر كان مشجعاً لجماعات عديدة من الأمراء والمماليك على إثارة الفتن وتدبير المؤامرات ، في سبيل الوصول إلى السلطة ، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على عطاء كبار المسؤولين في السلطنة (٥١٣) . وتكشف السجلات التي دونت بأمر الموفق ناظر الدولة سنة ١٣٤٩/٧٥٠م عن أن أغلب ما استجد من إقطاعات واسعة بعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧١٤هـ/١٣٤١م تم توزيعه على الخدام والجواري (٥١٤) ، مما يكشف عن فداحة التلاعب بالمال العام ، وبعثرته على أراذل القوم لأغراض خاصة .

ويبدو إن السبب وراء هذا التسجيل الوثائقي الذي عمله الموفق ـ ناظر الدولة ـ هو إلحاح الأمراء في الحصول على مزيد من الإقطاعات والأرزاق ، فاضطر ناظر الدولة إلى تسجيل كل شيء وقراءته عليهم علناً ، وكان نصيب الأمراء من الإقطاعات كبيراً ، سواء مما حصلوا عليه قديماً ، أو مما استجد حديثاً . فلما كشف عن كل شيء علناً بحضور الأمرا ، «لم ينطق أحد منهم بشيء» (٥١٥) . وهذه الحادثة تؤكد تهالك الأمراء على نهب البلاد من أجل إشباع أطماعهم في الأموال ، والإقطاعات ، والأرزاق ، دون أدنى إهتمام بضرورة المحافظة على المال العام في بيت المال ، والقناعة بما في أياديهم من إقطاعات ، والعمل على تخفيض المصروفات غير الضرورية من أجل العناية بمرافق البلاد ومؤسساتها العامة . ولعل طغيان الرغبات المادية الشخصية الذي شهدته سلطنة المماليك خلال هذه الحقبة من تاريخها هو أحد أسباب الركود الاقتصادي الذي عانت منه الدولة آنذاك ، حيث كان من الضروري استغلال تلك الأموال العامة في إعادة النشاط الاقتصادي مرة أخرى إلى الأسواق ، فيعم الخير على جميع طبقات المجتمع . ومع تفاقم الأوضاع السيئة في مركز الحكم ، وانفراد بعض الأمراء بالسلطة والنفوذ ، أصبح أولاد الناصر محمد بن قلاوون ، سلاطين تلك الحقبة ، لعبة في أيدي أولئك الأمراء المتسلطين ، فما إن يستقر رأيهم على أحد أولاد الناصر محمد أو أحفاده ، حتى يقيموه سلطاناً مجرداً من الرأي والحكم ، فلايجد مايشغله من شؤون الحكم وتدبير الأمور ، ويحيط به ندماء السوء حتى يقبل على مختلف مظاهر الفساد .

ويخشى أولئك الأمراء المتنفذون مغبة ذلك الوضع المشين ، وانتشار أخباره خارج أسوار القلعة ، وماوراء أبواب القاهرة ، فيعمدون إلى عزل ذلك السلطان المسلوب الإرادة ، ويعينون أحد إخوته في مكانه (٥١٦) ، وينصرفون هم إلى ما اعتادوا عليه من ممارسات كان لها نتائج سلبية بالغة على طبيعة الأحوال المختلفة في السلطنة .

لقد اهتم الأمير شيخو سنة ٧٥٦هـ/١٣٥٥م ببناء الخانقاة المنسوبة إليه (٥١٧) ، وصرف على عمارتها المال الكثير كما عني بترتيب الدروس الدينية المختلفة فيها(٥١٨) . وهنا تبرز التساؤلات التالية : كيف يمكن تفسير عمل الخير هذا مع ممارسة أنماط مختلفة من السلوك غير الشريف مثل قبول الرشوة ، أو اتهام المخلص باطلاً؟ وهل كان الهدف من بناء دور العبادة وترتيب الدروس الدينية فيها ابتغاء مرضاة الله تعالى؟ ألا يمكن أن يكون وراء بناء هذه المؤسسات الدينية هدف آخر غير الأجر والثواب؟ ألا يمكن أن يكون بناء هذه المؤسسات الروحانية كسباً للشهرة والصيت الذائع؟ .

ومما يستحق الذكر أن بعض نوات الحكم حققوا سلطات واسعة وصلاحيات مطلقة فاقت في بعض الأحيان ماكان بأمر السلطان الجالس على كرسي السلطنة ، فمن ذلك مثلاً أن النائب الأمير الحاج آل ملك أجبر السلطان الصالح إسماعيل سنة ٧٤٤هـ/١٣٤٣م على إبطال كل ما أصدره إخوانه السلاطين السابقون من مراسيم سلطانية إلى نواب الشام ، وأن يستمر العمل وفق المراسيم السلطانية التي أصدرها الناصر محمد بن قلاوون ، بل إن النائب أجبر الصالح إسماعيل على أن يصدر مرسوماً يلغي بموجبه جميع المراسيم التي أصدرها هو شخصياً (٥١٩) ، مما يؤكد قلة حيلته أمام شخصية النائب وقراراته النافذة . ترى ما السبب في إبطال هذه المراسيم السلطانية؟ هل هو عدم ثقة النائب الأمير الحاج آل ملك في هؤلاء السلاطين الذين تولوا بعد وفاة الناصر محمد بن قلاوون؟ أم أنه الاعتقاد بأن تلك المراسيم قد أصدرت في ظروف غير عادية من أجل خدمة مصالح شخصية بعينها ، ومن ثم اقتضى الصالح العام إلغاءها؟ من دراسة الأحوال السياسية المضطربة في هذه الحقبة من تاريخ سلطنة المماليك فإنه من المؤكد أن كلا التفسيرين كانا وراء

هذه الخطوة الجريئة التي أتاها النائب إرضاء لضميره وخدمة للصالح العام . ولكن هؤلاء المخلصين من كبار المسؤولين كانوا يواجهون دائماً بعاصفة من الاستنكار والرفض لكل ما يأتونه من أعمال لخدمة المصلحة العامة ، خاصة إذا كانت تلك الأعمال تتعارض مع المصالح الخاصة ، والأهواء الشخصية لكبار الأمراء (٥٢٠) .

ولايقتصر الوضع على ذلك ، بل ينشط هؤلاء المعارضون في محاربة هذه الشخصية حتى يتمكنوا من التخلص من وجودها في البلاد السلطاني . ولكنهم لايكتفون بذلك بل يعمدون إلى العمل على إبعادها إلى أحد الأقاليم النائية في أقصى البلاد (٥٢١) . ويبدو أن جماعة المنتفعين من الأوضاع السيئة في القلعة كانوا يخشون عودة الأمير الحاج آل ملك مرة أخرى إلى القاهرة ، وربما توليه لمنصب جديد يجعله قريباً من السلطان على الدوام ، فيكون في ذلك القضاء التام على مصالحهم الشخصية ، ولذا نشطوا في تحريض السلطان الكامل شعبان على ضرورة القبض على الأمير الحاج آل ملك ، فتم ذلك في محرم سنة ٧٤٧هـ/١٣٤٦م حيث سجن في الإسكندرية ، وتمت مصادرة جميع أمواله وممتلكاته ، وكل ماكان بحوزة أهله لمصلحة السلطان (٥٢٢) . وقد مات الأمير الحاج آل ملك مقتولاً في سجن الإسكندرية سنة ٧٤٧هـ/١٣٤٦م في عهد السلطان الكامل شعبان (٥٢٣) . ولعل هذا من الأسباب التي جعلت بعض الأمراء المخلصين يتعففون عن تولي الوظائف الكبيرة مثل نيابة السلطنة أو نظر الخاص (٥٢٤) .

٣ - أوضاع الرعية

كان لأسرة قلاوون مكانة خاصة عن العامة منذ أيام حكم المنصور قلاوون ، وتعززت تلك المكانة في عهد الأشرف خليل ثم في عهد أخيه الناصر محمد(٥٢٥) . وقد سجل تاريخ سلطنة المماليك كثيراً من أوجه التقارب بين الناصر محمد بن قلاوون والعامة في مختلف مجالات الحياة اليومية ، والأنشطة الإجتماعية . ونتيجة لذلك لعب العامة دوراً إيجابياً مؤيداً لأولاد الناصر محمد وأحفاده الذين

تولوا الحكم بعد وفاته سنة ٧٤١هـ/١٣٤١م . ويظهر ولاء العامة هذا واضحاً في محاولاتهم المتكررة لتحذير هؤلاء السلاطين من أسرة قلاوون من أي خطر يهدد حياتهم أو حكمهم (٥٢٦) . وعند مقارنة موقف العامة من الأحوال السيئة في سلطنة المماليك إبان هذه الحقبة بموقف القضاة الذين يمثلون ضمير الأمة ، نجد أن دور العامة اقتصر على التحذير الشخصي للسلطان ـ عن بعد ـ كلما سنحت لهم الفرصة عند خروجه من القلعة ، أو نزوله إلى الميدان أو أي مكان آخر ، مع حيطتهم الكبيرة في الابتعاد عن الأمراء أو الاحتكاك بهم . بينما كان القضاة بحكم وظائفهم الشرعية أكثر قدرة على مواجهة الأمراء ـ أصحاب النفوذ ـ خلال هذه الفترة ، وكان بعضهم لايتردد في قول الحق عند وقع الخطأ . كما أتاح لهم وجودهم الأسبوعي المنتظم في «دار العدل» فرصة التعرف على مجريات الأمور عن كثب ، إلا أنهم افتقدوا قوة التنفيذ لتعديل تلك الأوضاع . كذلك لم يكن للجهر بالرأي المعارض أية قيمة في عصر غلبت عليه أهداف المصالح الخاصة لأصحاب السلطة والنفوذ . علاوة على ذلك تحمل العامة مشقة حنق الأمراء ونقمتهم عليهم نتيجة مواقفهم الجريئة ، وبالتالي عانوا شتى أنواع المطاردة والعقاب ليكفوا عن محاولاتهم المتكررة من أجل الوصول إلى السلطان ، أو تحذيره مما يدبره أولئك الأمراء ضده . بينما حظي القضاة باحترام الأمراء ، الذي خضعوا في غالب الأحيان للمعارضة القضائية في كثير من الأمور ، وإن كان ذلك على كره منهم . لقد تكبد الناس من الطبقة المتوسطة في مختلف النواحي والأقاليم توفير الأموال على الدوام لأصحاب السلطة . كما تعرض الأغنياء والميسورون لأصناف مختلفة من الظلم والتعسف على أيدي الإداريين (٥٢٧) . بالإضافة إلى ذلك كان وصول سلطان جديد إلى كرسي الحكم سبباً أساسياً في سك نقود جديدة باسم السلطان الجديد ، وبالتالي إلغاء النقود التي تحمل اسم سلفه ، فعاني الناس من الخسائر الفادحة نتيجة تكرار إلغاء العملة المتداولة ، وانعكس ذلك على نشاط الأسواق ، فتوقفت عمليات البيع والشراء ، مما تطلب تدخل أصحاب القرار من أجل تعويض الناس خسائرهم ، وإعادة الانتعاش إلى الأسواق (٥٢٨) . وعلى الرغم من معاناة مختلف أقاليم سلطنة

المماليك ومدنها في كثير من الأحيان من الغلاء ، وماترتب على ذلك من ندرة المواد الغذائية ، وضيق الناس من قلة الأرزاق (٥٢٩) ، فإن كل ذلك لم يَحُلْ دون اندفاع السلاطين في الصرف بإسراف على مجلس اللهو ، وفي توزيع الهدايا والعطايا ، مع ممارسة مختلف أساليب الترف والبذخ في الدور السلطانية (٥٣٠) . وكلما تفشى الفساد في القصور السلطانية ، وبيوت الأمراء زاد تدبير الفتن في أروقة القلعة ، إما ضد السلطان أو مناصرة له ضد الطامعين في الحكم . وكانت أخبار هذه المؤامرات تصل إلى الناس بسرعة ، فيحل الفزع بينهم ، وينتشر الاضطراب في الأسواق ، ويشتد التكالب على شراء المواد الغذائية ، ويغلق التجار حوانيتهم خشية حوادث النهب والسلب مما يكشف عن حالة عدم الاستقرار في مدن سلطنة المماليك وأقاليمها في مصر والشام خلال هذه الحقبة من تاريخها(٥٣١) . وقد عانت مصر والشام خلال حكم السلطان المظفر حاجي من غلاء الأسعار ، وتوقف أسباب الرزق ، وقلة الغلال ، وكثرة قدوم الناس من الأقاليم إلى المدن الكبيرة بحثاً عن الوظائف المختلفة . كما شاعت عمليات السلب والسرقة ، وتفاقمت مشكلة قطاع الطرق في مختلف نواحي السلطنة (٥٣٢) . ولم يكتف الخدام ، والعجائز ، والجواري بما حصلوا عليه من رواتب باهظة ، وإكراميات لاحدود لها ، بل تطاولوا على الأراضي العامة في البحيرة ، والجيزة ، وغيرها ، واقتسموها وكأنها أرض مشاع يمكن حيازتها بوضع اليد دون حسيب أو رقيب(٥٣٣) .

من المؤكد إنه عندما تتوزع إدارة البلاد بين سلطان قاصر وأمراء متنافسين على السلطة ، فإن هذا يكون له انعكاس سلبي على المجتمع ، من ذلك مايلي :

١ - إفراط كبار المسؤولين في التسلط على الناس ، واقتراف مختلف أنواع المظالم ففي سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م «قدم الأمراء المجردون من الوجه القبلي ، وقد أثروا آثاراً قبيحة من سفك الدماء ، ونهب الأموال بغير حق» (٥٣٤) .

٢ ــ فرض البيع القسري على الأمراء والأجناد في إقطاعات الوجه القبلي حيث ألزموا ببيع عشرة آلاف إردب شعير بسعر عشرة دراهم الإردب ، «وفرق فيهم

المال ، ولم يعف أحداً» (٥٣٥) .

٣ ـ ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في مصر والشام (٥٣٦) .

٤ ـ اتساع ظاهرة شراء المناصب الإدارية في جميع أرجاء السلطنة فقصد الأغنياء القاهرة حاملين معهم أموالهم من أجل الاستفادة من هذا الوضع (٥٣٧) .

٥ ـ التغيير الشامل في حيازة الإقطاعات التي كانت مقصورة على المماليك نظير الخدمة العسكرية ، حيث فتح كبار المسؤولين المقايضات بالمقطاطعات والتنازل عنها مقابل مبالغ باهظة ، فتحصل من ذلك أموال وفيرة ، واشترى عامة الناس الميسورين الإقطاعات الواسعة (٥٣٨) .

٦ ـ تلاعب كبار المسؤولين في إيرادات الدولة مع إنها جزء من المال العام ، الذي هو من حق الرعية ، حيث كانت تلك الإيرادات تفرق بين كبار الأمراء سراً باستثناء المتعففين منهم (٥٣٩) .

٧ ـ بلغ الطمع عند بعض كبار المسؤولين حد الادعاء كذباً بأنهم أصحاب ديون سابقة في جملة مصاريف الدولة ، وبالتالي لهم الحق في جزء كبير من إيراداتها ، بل نجحوا بتسلطهم الظالم هذا في إحباط جميع محاولات كبار الإداريين من أجل إظهار زيف هذا الادعاء ، وتمكنوا من الاستيلاء على أموال الدولة بقوة النفوذ الذي أتاحته لهم مناصبهم الكبيرة (٥٤٠) .

٨ ـ وقف حركة البيع والشراء في الأسواق العامة نتيجة حوادث التزييف في الفلوس ، وقيام البعض بسك نقد مزيف من الرصاص والنحاس ، مما أثار مخاوف التجار ، وأصحاب الحوانيت ، فآثروا إغلاق دكاكينهم وحوانيتهم خشية وصول هذه النقود المزيفة إليهم (٥٤١) .

٩ ـ كان من بين العاملين في مصالح الدولة من أساء استخدام صلاحياته ، وتسبب في إلحاق الأذى بالعباد ، فحق عليه غضب السلطة ، وأودع الحبس ، ولكن تغير الأحوال وطمع بعض المسؤولين الجدد ، جعل ذلك المذنب طليقاً ، بل

مسؤولاً عن استيفاء المكوس والضمانات المقررة على جمع الجهات ، وجميع المعاملات التجارية ، فعاني الناس من وطأة ظلمه وتعسفه في جميع الضرائب المقررة عليهم (٥٤٢) .

ومع أن الركود الاقتصادي الذي عانت منه سلطنة المماليك في منتصف القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي كان في تزايد واضح له نتائجه السلبية على جميع فعاليات المجتمع ، إلا أن ذلك لم يمنع كبار المسؤولين من الطمع في زيادة إقطاعاتهم ، أو الرغبة في استمرار حصولهم على الإنعامات السلطانية مما يدل دلالة واضحة على أن هدف المصلحة الخاصة قد طغى على كل شيء (٥٤٣) . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستنزاف المطرد في خيرات البلاد ، جعل إيراداتها عاجزة عن تلبية المصاريف الباهظة التي اقتضتها مظاهر البذخ في دور القلعة واسطبلاتها خلال هذه الفترة ، ومع ذلك كان بذل الأموال الطائلة لكبار الأمراء مستمراً ومتزايداً(٥٤٤) ، الأمر الذي يطرح سؤالاً مهماً عن سبب هذا البذل الطائل للأمراء؟ هل من أجل سكوتهم عما يجري في القلعة من مظاهر الفساد؟ أم من أجل أن يغضوا النظر عن سلوك كبار المسؤولين في إدارة شؤون البلاد؟ وسواء أكانت الإجابة هذه ، أم تلك ، أم كلاهما معاً ، فإن هذا لايغير من نتائج سكوتهم عن الفساد الذي شمل كافة إدارات الدولة خلال هذه الفترة من تاريخ سلطنة المماليك . وقد حرص كبار المسؤولين في الدولة على تعيين القادرين على تحصيل الأموال الكثيرة من الضرائب والجبايات بغض النظر عن الأساليب التي يمارسها هؤلاء في سبيل جمع هذه الأموال ، فعانى الناس أنواعاً مختلفة من الاحتكارات ، والجبايات ، والضرائب الفادحة ، خاصة مع عدم وجود السلطان القوي القادر على حمايتهم من الظلم ، وإنصافهم في حقوقهم (٥٤٥) . بالإضافة إلى ذلك زاد عدد ولاة الأقاليم المتولين بالبراطيل والرشاوي ، فساءت أحوال الناس من ظلمهم حيث انصرف هؤلاء الولاه «إلى نهب أموال الناس» (٥٤٦) لتعويض المبالغ التي دفعوها للوصول إلى وظائفهم تلك . ونتيجة لذلك ارتفعت أصوات كبار الأمراء المصلحين ضد مقدمي الدولة لكثرة نهبهم ، وشدة إسرافهم ، وسوء مسلكهم (٥٤٧) . ومع أن هذه المعارضة

الأميرية ، والتذمر الشعبي ، كان يأتي أحياناً بنتائج إيجابية تتمثل في عزل هذا المقدم ، أو ذاك الوالي ممن شاع أمر ظلمهم للناس ، إلا أن هذه الحلول كانت سطحية في بيئة طغى عليها ظلم المتنفذين ، وتلاشت عنها أسباب العدل والمساواة . كما إن الرغبة الجشعة في الكسب السريع والكبير كانت من أسباب انتشار ظاهرة الاحتكارات التي تمادى في تطبيقها مستوفو الضرائب والمكوس ، حيث شملت دكاكين العطر ، والنشا ، والأشربة ، وغيرها . فعاني تجار هذه المواد من خسائر فادحة ، نتيجة توقف أرزاقهم ، كما تكبد الناس مشقة الأسعار العالية التي دفعوها مجبرين من أجل الحصول على هذه المواد التي كانوا يحتاجونها لأغراض عدة (٥٤٨). كذلك بذل أصحاب المصالح المختلفة الأموال الطائلة للخدام السلطانية من أجل إنجاز معاملاتهم المتنوعة (٥٤٩) .

كان الصرف الزائد في المجالس السلطانية والبيوت الأميرية ، مع الإسراف الشديد في الهدايا ، والعطايا ، والهبات ، من أهم أسباب تناقص مودعات بيت المال . ولهذا كان الأمراء المتنفذون في السلطنة عندما يخططون لعمل أي نوع من المنشآت العامة ، أو الإصلاحات المدنية ، فإنهم يلجؤون إلى جباية الأموال اللازمة لتلك المشاريع من الناس في مختلف الطبقات . من ذلك على سبيل المثال أنه عندما تقرر إقامة جسر بين الجيزة ومقياس الروضة من أجل توفير الماء لمدينة الفسطاط على مدار العام ، صدر مرسوم بفرض المساهمة القسرية على الجميع بحسب قدراتهم المالية ، ففرض على كل أمير من أمراء الألوف مابين أربعة آلاف إلى خمسة آلاف درهم . كما دونت في سجلات خاصة في ديوان الجيش أسماء الأجناد والأمراء وعبرة كل إقطاع بحيث تقرر أخذ درهم واحد على كل مائة دينار . ورسم أن يؤخذ من كل كاتب أمير مقدم مبلغ مائتي درهم ، ومن كل كاتب أمير طبلخاناة مائة درهم . كذلك فرض على كل حانوت من حوانيت التجار والباعة درهم واحد ، وعلى دار درهمان ، وعلى كل بستان عشرة دراهم عن الفدّان ، وعلى كل صهريج ماء بتربة أو مدرسة مابين خمسة دراهم إلى عشرة دراهم بحسب حجم الصهريج ، وعلى كل تربة مابين ثلاثة دراهم إلى درهمين .

أما الأملاك ، والأحكار ، والجوامع المطلة على المنطقة المزمع إقامة الجسر فيها فقد تقرر أن يفرض عليها عن كل ذراع خمسة عشر درهماً . علاوة على ذلك شملت الجبـاية أوقـاف المدارس الصـالحيـة ، والظاهرية ، والبيـمـارستـان ، وسـائر الأوقاف الأخرى ، حيث ألزم مباشرو تلك الأوقاف بدفع ماتقرر عليها من أموال . أما العمائر والمباني فقد أخذ عن كل قاعة ثلاثة دراهم ، ومن كل طبقة درهمان ، ومن كل مخزن أو اسطبل درهم ، ومن كل فندق وخان بحسب سعته . كما فرض على كل راهب في جميع أنحاء البلاد دفع مابين مائتي درهم إلى مائة درهم . وأخذ عن كل نخلة ببلاد الصعيد درهم . وجبي من كل المتعيشين في القاهرة والفسطاط مابين درهم واحـد إلى عـشـرة دراهم (٥٥٠) . ومن أجل إتمام عـمليـات الجـبـاية هذه التي شملت كل شيء تم تشكيل بعثات تحصيل لجميع النواحي والجهات في البلاد بحيث تضم شاداً ، وكاتباً ، وعدة أعوان من الرسل ، وصيرفي (٥٥١) . بحيث يتم تدوين اسم جهة الدفع ، والمبلغ المدفوع ، حسبما تقرر في المراسيم المالية الخاصة بالمشروع . وقد أثارت مراسيم الجباية هذه الهلع والفزع لدى كافة الناس ، وانشغل كل فرد منهم في توفير المطلوب منه ، بينما تمادى القائمون على أعمال الجباية في تحصيل الأموال ، فلم يبق رجل ولا إمرأة حتى جبوا منه(٥٥٢) . ويبدو إن الجباة تجاوزوا حدودهم في جمع الأموال بحيث تعرض الناس للظلم ، وأجبروا أحياناً على الدفع أكثر من مرة ، الأمر الذي اضطرهم إلى استخدام الشهود لكي يشهدوا على عمليات الدفع (٥٥٣) ، حماية لأنفسهم من دعاوي الإنكار التي مارسها الجباة ضدهم . ويؤكد المقريزي ظاهرة التلاعب هذه في جمع الأموال حيث يشير إلى ذلك بقوله : «وتسلطت العـرفـاء والضـمـان وأصحاب الرباع والرسل على كل أحد»(٥٥٤) ، فهل يعني هذا أن الفساد الإداري الذي تفشى بين كبار المسؤولين في القلعة قد انعكس على صغار الموظفين في الدولة ، فأقبلوا على تحصيل المكاسب لأنفسهم من خلال ممارسات الغش والاحتيال . علاوة على ذلك لم يكتف القائمون على إنجاز هذا المشروع بما جمعوه ، بل ألزموا تجار الفسطاط والمقتدرين على المساعدة في نقل التراب إلى الجسر ، فغرم بعض التجار في نقل التراب مابين

الخمسمائة إلى الألف درهم [٥٥٥] . كذلك تكلف الناس مبالغ إضافية للصرف على تبعات المشروع ، الأمر الذي أثار التذمر ومشاعر الاستنكار والاستياء لدى طبقات المجتمع [٥٥٦] . ولعل الملاحظة الواضحة التي ينبغي تسجيلها هنا لبيان حقيقة الوضع خلال هذه الحقبة من تاريخ سلطنة المماليك ، إنه في الوقت الذي كان فيه السلطان ، وكبار الأمراء ، ينعمون بالصرف غير المحدود من بيت المال على مظاهر البذخ ، والترف ، في قصورهم ومجالسهم ، كان الناس خارج القلعة يغرمون من أموالهم الخاصة في سبيل إنجاز المشروعات العامة في البلاد .

وقد عجزت السلطة التنفيذية خلال هذه الفترة المتأخرة من تاريخ سلاطين المماليك البحرية عن توفير الحرية الدينية لأهل الكتاب من اليهود والنصارى حيث تعرضوا للإهانة على أيدي العامة من الناس ، فأعلن كثير من الذميين إسلامهم[٥٥٧] .

وهنا يبرز الاستفسار التالي : هل كانت هذه الظاهرة نتيجة الاختيار الشخصي ، أم أنها كانت المخرج الجبري لذلك الوضع المهين الذي أوجدته مواقف العامة ، وكانت السلطة التنفيذية مسئولة ـ بالدرجة الأولى ـ عن استمراره وتفاقم نتائجه السيئة؟ بمقارنة هذا الوضع الذي اتسم بالتفرقة الدينية بما كان عليه الحال مع هؤلاء الذميين ، من اليهود والنصارى ، في عهد الناصر محمد بن قلاوون ، فإنه يلاحظ منذ الوهلة الأولى الفارق الشاسع بين ماتمتع به أولئك الذميون في ذلك العهد من عدل ومساواة وأمان [٥٥٨] ، وماعانوا منه إبان هذه الفترة من تفرقة ، وجور وتعسف .

النتائــج

تؤكد هذه الدراسة بجميع تفاصيلها وحيثياتها الانحدار الكبير والسريع الذي شهدته سلطنة المماليك بعد وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون . وقد شمل هذا التراجع مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ولم تجد محاولات المخلصين من الأمراء والقضاة والعلماء في الحيلولة دون تفاقم أسباب ذلك التراجع . ولعل من أهم العوامل المؤثرة في ذلك الواقع السيء الذي عاشته سلطنة المماليك خلال تلك الحقبة من تاريخها عدم وجود نظام واضح للحكم ، وبالتالي كانت عملية تولي حكم السلطنة تتم عشوائياً دون قواعد أو تنظيم . ونتيجة لذلك عانت سلطنة المماليك من غياب التخطيط الإداري وهو أمر ضروري ولازم في مسار النشاط الديواني في إدارة الدولة التي زادت أعباؤها وتوسعت مسؤولياتها . وقد أدى التخبط في نظام الحكم مع تزايد الفوضى الإدارية في دواوين الدولة إلى انهيار النظام الاقتصادي الذي يمثل العمود الفقري في استراتيجية السلطنة وازدهارها . ومن ثم تكشف الوضع عن خزائن خاوية في بيت المال والخاص السلطاني في الوقت الذي تزايدت فيه مصاريف الدولة ومظاهر البذخ السلطاني ، وكان لابد من حل هذه الأزمة المالية . ولكن الحل جاء دون دراسة أو تخطيط عقلاني حيث تمثل في المصادرات التي نفذت ظلماً - في كثير من الأحيان - بناء على القرارات السلطانية والأميرية .

ولكن تلك المصادرات على كثرتها وكثافة محصلاتها لم تكف لسد ذلك العجز الكبير في الخزائن العامة والخاصة ، واستلزم الوضع السيء مصادر أخرى للتمويل فبرزت ظاهرة المقايضات والنزول عن الإقطاعات ، وشراء المناصب الإدارية ، والرشوة التي شملت مختلف أنواع المعاملات الرسمية وغير الرسمية . وفي حين أن هذا الواقع وهذه الحقائق تطلبت جهوداً جادة ومخلصة للقضاء على أوجه الفساد ومظاهر الانهيار كان السلطان والأمراء المقربون منه مشغولين بمجالس الأنس والطرب . وهنا برزت شخصيات كان لابد لها أن تظهر في هذه البيئة غير الصالحة مثل المنافقين والمنتفعين والوصوليين والحرامية حيث اقترف كل واحد منهم أنواعاً عجيبة من

المظالم تحمل الناس سوء عواقبها . كذلك ظهر خلال هذه الفترة بشكل واضح طغيان عنصر المصلحة الذاتية بغض النظر عما يمكن أن يولده ترجيحها من عواقب سيئة على المجتمع . وأصبحت المنفعة الشخصية كماً ونوعاً هي الهدف المهم لدى مسؤولي الدولة دون أدنى اهتمام بما يمكن أن يحل بالدولة من نتائج سيئة . وقد تمخض عن هذا الاهمام المتزايد بالمصالح الخاصة استنزاف كبير لموارد الدولة وثرواتها دون أقل اهتمام بمصادر هذه الموارد أو بالأنشطة ذات العائدات المالية الكبيرة . ولقد تبلور عن كل هذا الانهيار المادي تدمير شامل لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، مع فساد الجهاز الإداري ، ومعاناة طبقات المجتمع من البطالة والجوع . وضاعت جهود المخلصين في سبيل إنقاذ الدولة من السقوط الداخلي ، بل دفع بعضهم حياته ثمناً لمحاولاته الإصلاحية .

وهنا يصدق القول بأن سلطنة المماليك التي كان لها شرف هزيمة الصليبيين في معاقل ومدن ساحل الشام ، وطرد المغول خارج حدودها الشمالية الشرقية في النصف الثاني من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي ، عجزت عن تحقيق الانتصار الداخلي لذاتها في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي .

* * *

الهوامش

(١) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص ١٣٠ ـ ١٣٨ ، ١٤٢ ـ ١٤٣ ، ١٥٠ ـ ١٥٥ .

(٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٨٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم جـ١٠ ، ص٢٨٧ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥٥٢ ـ ٥٥٣ .

(٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص١٤١ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٤٦ ـ ٤٩ .

(٤) كون أمراء المشورة مجلس السلطان الاستشاري والتنفيذي معاً ، حيث كان هذا المجلس بماثبة مجلس الدولة ، وكان يتألف في عهد الناصر محمد بن قلاوون من سبعة أمراء من ذوي الاختصاصات العسكرية والإدارية العليا . ثم زاد عدد أمراء مجلس المشورة إلى تسعة في عهد السلطان الناصر حسن سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م ، ثم صار العدد عشرة . انظرالمقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٩٨ هامش (١) ، ص٥٥١ هامش (٢) .

(٥) المصدر السابق ، ص٧٤٦ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٨٨ .

(٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٤٥ ـ ٧٤٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٨٨ .

(٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٤٧ ـ ٧٤٨ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٨٨ ـ ١٩٠ .

(٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٥١ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٩٠ .

(٩) استجد في عهد الظاهر بيبرس الديوان المفرد لخاص السلطان ، وخصص له عدة كثيرة من المماليك السلطانية والمستخدمين . فلما ولي الناصر محمد السلطنة في المرة الثالثة استحدث وظيفة جديدة هي «نظر الخاص» بعد أن

أبطل الوزارة . ويعمل ناظر الخاص في كل ماهو خاص بمال السلطان . ومع مرور الوقت زاد نفوذ ناظر الخاص حتى صار كالوزير لقربه من السلطان ، وأصبح بيده تدبير جملة الأمور وتعيين المباشرين ، إلا أنه يراجع السلطان في معظم الأمور . ولناظر الخاص أتباع من كتاب ديوان الخاص ، كمستوفي الخاص ، وناظر خزانة الخاص ، انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص١٤ ، ٣٠ .

أما الخاص السلطاني أو الخاص الشريف فهو يمثل مجموع الأراضي والعقارات التي يختارها السلطان لتكون من جملة الإقطاع المخصص للسلطان مقابل قيامه بأعباء الحكم وشؤون الدولة . وتكون عادة من أفضل المناطق وأخصبها ، وهي بذلك تختلف عن «الأملاك الشريفة السلطانية» التي يملكها السلطان شرعاً ويتوارثها أبناؤه . وكان الخاص السلطاني يشمل الأعمال الجيزية ، والأطفيحية ، والإسكندرية ، ودمياط ، ومنفلوط وكفورها ، والكوم الأحمر من أعمال التوصية وغير ذلك ، انظرالمقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨٤٣ ، هامش٣ .

(١٠) المصدر السابق ، جـ٢ ، ص٧٥١ .

(١١) النيابة : ويعرف متوليها بالنائب الكافل ، وكافل الممالك الإسلامية ، وهو يحكم في كل ما يحكم فيه السلطان ، ويعلم في التقاليد ، والتواقيع والمناشير ، وغير ذلك مما هو من هذا النوع على كل ما يعلم عليه السلطان ، وجميع نواب السلطنة يكاتبون النائب في كل مايكاتبون فيه السلطان . وللنائب استخدام الجند من غير مشاورة السلطان ، وله حق تعيين أرباب الوظائف الجليلة كالوزارة ، وكتابه السر ، ونادراً مايرفض رأيه ، بل هو بمثابة السلطان الثاني . وعادته أن يركب بالعسكر في أيام المواكب ، وينزل الجميع في خدمته . وإذا مثل في حضرة السلطان وقف في ركن الإيوان ، فإذا انقضت الخدمة خرج إلى دار النيابة بالقلعة والأمراء معه ، ويجلس جلوساً

عاماً للناس ، ويحضره أرباب الوظائف ، ويقف قدامه الحجاب ، وتقرأ عليه القصص ثم يمد السلطان للأمراء . وبالتالي لايلتزم السلطان مع وجود نائب بكل هذه الواجبات في النظر في القصص والشكاوي . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص١٦ ـ ١٧ .

(١٢) الحاج آل ملك ، شخصية متميزة برزت في عهد أولاد الناصر محمد ، وتولي نيابة السلطنة فترة من الزمن حيث كان مهاباً صارماً مشدداً على تطبيق العدالة على الجميع ، وله بصمات واضحة على هيبة السلطة وآثارها ، ولكنه كان ضحية للفتن والمؤامرات حيث قبض عليه ، وسجن في الإسكندرية ، ثم أعدم سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م . أنظر : ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٤٣٩ ـ ٤٤٠ .

(١٣) شعبان بن محمد بن قلاوون ، تولى السلطنة سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م ، وكان طائشاً ، فعزف بعض كبار الأمراء عن التعاون معه مثل الحاج آل ملك ، وكان سيء الأخلاق والسلوك مما أدى إلى تعاون كبار الأمراء ضده بعد فترة قصيرة من توليه الحكم . وتم عزله سنة ٧٤٧هـ/١٣٤٦م . أنظر : ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص ٢٨٩ .

(١٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٨١ .

(١٥) الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاوون ، ولي السلطنة سنة ٧٤٨هـ ، وكان سيئ التدبير ، طماعاً ، مستهتراً ، مما أدى إلى تدهور أمور السلطنة في عهده . وبني مدرسته الشهيرة . وكان تحديه لكبار الأمراء ، وتماديه في اللهو سبباً في القضاء عليه سنة ٧٦٢هـ/١٣٦٠م . أنظر : ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص١٢٤ ـ ١٢٥ .

(١٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٤٧ .

(١٧) تولى الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون حكم سلطنة المماليك سنة ٧٤٣هـ/١٣٤٢م ، ودام حكمه ثلاث سنين وثلاثة أشهر ، وكان يميل إلى

اللهـو . ومـات سنة ٧٤٦ هـ/١٣٤٥م . أنظر : ابن حـجـر ، الدرر ، جـ١ ، ص٤٠٦ .

(١٨) المقـريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٤ ، ابن تغـري بردي ، النجـوم ، جـ١٠ ، ص٣٠٢ .

(١٩) المقـريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٩٤ ، ابن تغـري بردي ، النجـوم ، جـ١١ ، ص٢٤ .

(٢٠) منجك اليوسفي تنقل في خدمة الناصر محمد حتى رتب سلاح دار ، واستقر وزيراً وأستاداراً حتى تمكن من الدولة ، ولكن تم القبض عليه فيما بعد ، وسجن بالإسكندرية فترة من الزمن ، ثم أطلق سراحه حيث استقر في نيـابة طرابلس ، ثم نيـابة حلب سنة ٧٥٩هـ/١٣٥٨م ، ومـات سنة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م . أنظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٥ ، ص١٣٠ ـ ١٣١ .

(٢١) الـوزارة : وهي أجـل الوظائف وأرفعـهـا رتبـة ، ولكن عندمـا استـحـدث منصب النيابة قلت قيمة الوزارة وصار الوزيـر كناظر المـال لايتـعـدي الحديث فيه ، ولايتسع له في التصرف مجـال آخر ، وليس لـه في الولاية والعـزل شيء . ولما تولى الناصر محـمـد بن قـلاوون أبطل الوزارة وتوزعت صلاحياتها ووظائفها بين ناظر المال ، وشـاد الدواوين لتحصيل المال وصرف النفقـات ، وناظر الخاص لتدبيـر الأمـور العـامـة وتعـيين المباشرين ، وكاتب السـر للتوقيع في دار العـدل مما كان يوقع فيـه الوزير مشاورة واستقلالاً . وحتى لما أعيدت الوزارة فيما بعد اقتصـرت وظيفـة الوزير على التحدث في المال . انظر القلقشندي ، صبـح الأعشى ، جـ٤ ، ص٢٨ ـ ٣٠ .

(٢٢) نظر الأحباس وهي وظيفة رفيعة يتولى صاحبها رزق الجوامع والمساجد والربط والزوايا والمدارس . وتحفظ جميع وثائق وحجج هذه الأوقاف في ديوان الأحباس . انظر ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص٣٨ .

(٢٣) المقـــريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٢٤ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٣٢ .

(٢٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٠٣ .

(٢٥) أمراء المئين مقدموا الألوف : وعدة كل منهم مائة فارس . وربما زاد الواحد منهم العشرة والعشرين ، وله التقدمة على ألف فارس ممن دونه من الأمراء . وهذه الطبقة هي أعلى مراتب الأمراء على تقارب درجاتهم ، ومنهم يكون أكابر أرباب الوظائف والنواب . ثم الذي استقر عليه قاعدة المملكة في الروك الناصري محمد بن قلاوون ، ومابعده إلى آخر عهد الأشرف شعبان بن حسين ، أن يكون بالديار المصرية أربعة وعشرون مقدماً ، بينما عندما استجد الظاهر برقوق الديوان المفرد لخاص السلطان ، وأفراد له عدة كثيرة من المماليك السلطانية والمستخدمين ، نقصت عدة المقدمين عما كانت عليه قبله ، وصارت مابين ثمانية عشر إلى عشرين مقدماً بما في ذلك من نائب الإسكندرية ونائبي الوجهين : القبلي والبحري . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص١٤ .

(٢٦) المقـــريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٣٥ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٤٠ .

(٢٧) المقـريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٧٦ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص ١٧٤ .

(٢٨) المقـريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٧٩ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص ١٨٠ ـ ١٨٢ ، ٢٠٥ .

(٢٩) المتوكل على الله أبوعبدالله ، ولي الخلافة سنة ٧٦٣هـ/١٣٦٢م ، وامتدت خلافته خمسة وأربعين عاماً بما تخللها من خلع وحبس . وأراد الأمراء المماليك أن يتولى السلطنة لكنه امتنع ، فتم خلعه ، وعين بدلاً عنه في الخلافة زكريا بن إبراهيم بن المستمسك ، فخلع عليه ، واستقر خليفة بغير

مبايعة ولا إجماع ، ولقب «المستعصم بالله» . ولكنه بعد فترة عزل الأخير ، وأعيد المتوكل على الله أبو عبدالله إلى الخلافة ، واستمر فيها إلى أن توفي سنة ٨٠٨هـ/١٤٠٥م . انظر السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص٧٩٦ - ٨٠١ .

(٣٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٨٥ .

(٣١) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص١٤٠ ، ٢٣٤ ، ٣٣٠ ، ٣٧٢ .

(٣٢) أحمد بن يلبغا شهاب الدين العمري الخاصكي الحسني ، أستاذ الظاهر برقوق ، كان معظماً في الدولة ، ثم أصبح أحد المقدمين في مصر ، ثم أمير مجلس الشورى ، نفي في أواخر حياته إلى الشام ، وأقام بطالاً في طرابلس ، وانتهت حياته بالقتل سنة ٨٠٢هـ/١٤٠٠م . انظر السخاوي ، التبر المسبوك ، جـ٢ ، ص٢٤٦ .

(٣٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٠٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم جـ١١ ، ص١٥٥ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٠٥ .

(٣٤) قوص مدينة عظيمة ، لها خيرات عميمة ، بساتينها مورقة ، وأسواقها مونقة ، وفيها مساجد كثيرة ومدارس أثيرة ، وهي منزل ولاة الصعيد . انظر رحلة ابن بطوطة ، ص٦٨ .

(٣٥) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٠٩ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٠٥ .

(٣٦) المستعصم بالله زكريا بن إبراهيم بن محمد بن أحمد الحاكم خليفة المسلمين ، بويع للخلافة في المرة الأولى بعد عزل الخليفة المتوكل على الله حيث استقر زكريا بن إبراهيم هذا خليفة للمسلمين بغير مبايعة ولا إجماع ، ولقب «المستعصم بالله» . ولكن الأمراء لم يلبثوا أن استرضوا الخليفة المتوكل على الله وعزلوا الخليفة المستعصم بالله ، فكانت مدة خلافته خمسة عشر يوماً . ثم بويع الخليفة المستعصم بالله مرة أخرى للخلافة بعد موت أخيه الواثق بالله عمر سنة ٨٨٨هـ/١٤٨٣م ثم خلع ثانية سنة ٨٩١هـ/١٤٨٦م ،

واستمر بداره مخلوعاً إلى أن مات . انظر السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص٧٩٨ ، ٧٠٢ .

(٣٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٣٦ ، ٣٩٠ ، ابن إياس ، بدائع جـ١ ، ق٢ ، ص٢٢٣ .

(٣٨) برقوق بن أنص الظاهر أبوسعيد الجركسي العثماني ، تولى تدبير المملكة في عهد الصالح حاجي بن الأشرف شعبان ، ثم انفرد بحكم سلطنة المماليك بعدخلع الصالح حاجي . وبايعه الخليفة والقضاة والأمراء ، ولكن الوضع لم يستقر له ، وأعيد الصالح حاجي مرة أخرى إلى الحكم ولقب المنصور . ولكن المؤامرات استمرت بين الأمراء المماليك ، وتمكن برقوق من الخروج من السجن ، وعزل المنصور حاجي ، وجلس على كرسي السلطنة سنة ٧٩٤هـ/١٣٩٢م إلى أن توفي سنة ٨٠١هـ/١٣٩٩م وله من العمر ستون عاماً . وكانت مد استقلاله بأمور المملكة من غير مشارك تسع عشرة وأشهراً ، ومدة سلطنته في المرتين ست عشرة سنة ونصفاً . ومن أعماله المدرسة الظاهرية . انظر السخاوي ، الضوء اللامع ، جـ٣ ، ص١٠ - ١٢ .

(٣٩) المقزيزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٧٩ .

(٤٠) المقزيزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٤١٢ ، انظر كذلك ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١١ ، ص١٨٨ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٨٤ .

(٤١) حاجي بن الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن قلاوون ، الذي استقر في كرسي السلطنة بعد أخيه المنصور علي وعمره عشر سنوات ونصف ، ولقب بالصالح ، ولكنه خلع بعد سنة ونصف تقريباً على يد مدبر السلطنة الأمير برقوق سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م الذي أمره بملازمة داره بقلعة الجبل ، واستمر محجوراً عليه إلى أن خلع السلطان الظاهر برقوق عن السلطنة ، وسجن بقلعة الكرك حيث أعيد السلطان الصالح حاجي إلى كرسي الحكم مرة أخرى ولقب بالمنصور ، وأصبح الأمير يلبغا الناصري مدبر

مملكته ، والقائم بكل شيء . واستمرت سلطنة المنصور حاجي هذه المرة تسعة أشهر حيث عاد الظاهر برقوق مرة ثانية إلى الحكم وعزل المنصور حاجي ، واستمر المنصور حاجي ملازماً لداره إلى أن مات سنة ٨١٤هـ/١٤١١م . انظر السخاوي ، الضوء اللامع ، جـ٣ ، ص٨٧ .

(٤٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٤٧٤ ـ ٤٧٥ ، ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ١١ ، ص٢١٥ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، جـ١ ، ق٢ ، ص٣١٠ .

(٤٣) الأمير عزالدين أيبك بن عبدالله الدمياطي ، كان من المماليك الصالحية ، ومن أعيان الأمراء بديار مصر ، وتنقل في عدة وظائف إلى أمسكه السلطان الظاهر بيبرس ، وحبسه عدة سنين ، إلى أن أطلقه سنة ٦٧١هـ/١٢٧٢م ، وأقام بالقاهرة بطالا ، إلى أن توفي بها سنة ٦٧٦هـ/١٢٧٧م . أنظر ابن تغري بردي ، المنهل الصافي ، جـ٣ ، ص١٣٤ ـ ١٣٥ .

(٤٤) الأمير شمس الدين آقوش بن عبدالله العزيزي المعروف بالبرنلي ، كان من مماليك الأيوبيين . عظم شأنه في عهد الظاهر بيبرس ولكن الخلاف لم يلبس أن نشأ بينهما ، وتعب بيبرس في سبيل ملاحقته والقبض عليه ، ثم تحسنت العلاقة بينه وبين الظاهر بيبرس إلى أن فكر الأمير آقوش في الاستيلاء على الحكم فقبض عليه الظاهر بيبرس سنة ٦٦١هـ/١٢٦٣م حيث سجن سنة ٦٦٨هـ/١٢٧٠م . أنظر ابن تغري بردي ، المنهل الصافي ، جـ٣ ، ص١٤ ـ ٢١ .

(٤٥) النويري ، نهاية الأرب ، جـ٣٠ ، ص٨٤ ، ابن شاكر ، عيون ، جـ٢٠ ، ص٢٨٩ ـ ٢٩٠ ، المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٤٩٣ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ٧ ، ص١٦٠ .

(٤٦) أيدمر بن عبدالله الحلبي ، كان مقرباً من السلطان الظاهر بيبرس ، وكان يستنيبه عند توجهه إلى البلاد الشامية ، لوثوقه به ، واعتماده عليه ، وتبوأ منزلة كبيرة ، كما تمتع بثروة كبيرة . ولما مات خلف من الأموال والأملاك

والخيل والجمال الشيء الكثير . وتوفي سنة ٦٦٧هـ/١٢٦٩م . ولم ينس الظاهر بيبرس فضل الأمير عزالدين أيدمر فكرم من بعده ولده ناصر الدين محمد وخلع عليه إمره أربعين فارساً . انظر ابن تغري بردي ، المنهل الصافي ، جـ٣ ، ص١٧٠ ـ ١٧١ .

(٤٧) النويري ، نهاية الأرب ، جـ٣٠ ، ص١٦٥ ، المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٥٨٠ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ٧ ، ص٢٢٧ .

(٤٨) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٥٨٠ .

(٤٩) قضاء القضاة وهي وظيفة يتحدث صاحبها في الأحكام الشرعية وتنفيذ قضاياها ، والقيام بالأوامر الشرعية ، والفصل بين الخصوم ، ونصب النواب للتحدث فيما عسر عليه مباشرته بنفسه ، وهي أرفع الوظائف الدينية ، وأعلاها قدراً ، وأجلها رتبة . وفي بداية تاريخ سلطنة المماليك كان الوضع قاصراً على تعيين قاض واحد في الديار المصرية من أي مذهب كان من المذاهب الأربعة . فلما تولى الظاهر بيبرس عمل على تعيين أربعة قضاة من المذاهب الأربعة ، وفوض إليهم تعيين نواب لهم في الديار المصرية . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص٣٤ ـ ٣٦ . كذلك انظر حياة ناصر الحجي ، «صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك» ، الفصل الثاني «القضاء والقضاة في مصر في عهد الناصر محمد بن قلاوون» ، ص٦٥ ـ ١٣١ . الطبعة الأولى ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٩٢م .

(٥٠) ابن شاكر ، عيون ، جـ٢٠ ، ص٤١٩ ـ ٤٢٠ ، المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٦٠٢ ـ ٦٠٣ .

(٥١) بهاء الدين علي بن محمد بن سليم المعروف بابن حنا الصاحب وزير الظاهر بيبرس ثم وزير ولده من بعده . ولد سنة ٦٠٣هـ . كان ذا حزم وعزم ورأي وتدبير . وتقلد المناصب الجليلة ، وأظهر بها كفاية ودراية وحسن أداء . وكان عفيفاً في عمله لايقبل هدية من أحد نقداً أو عيناً . وكان بعيداً عن مجالس

الأصحاب ولايقبل واسطة لأحد . وقد مدحه مجموعة من الشعراء . وتوفي سنة ٦٧٧هـ/١٢٧٨م . انظر ابن شاكر ، جـ٢١ ، ص٢٠٠ ـ ٢٠٤ .

(٥٢) النويري ، نهاية الأرب ، جـ٣٠ ، ص٣٨٩ .

(٥٣) النويري ، نهاية الأرب ، جـ٣٠ ، ص٣٨٩ ، ابن شاكر ، عيون ، جـ٢١ ، ص١٧٢ ، المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٦٤٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ٧ ، ص٢٦٤ .

(٥٤) برهان الدين جعفر بن الحسن بن علي الزرزاري المعروف بالسنجاري ، ولد سنة ٦١٦هـ/١٢١٩م . وولي برهان الدين القضاء بمصر في عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، واستمر يؤدي عمله حتى عهد الظاهر بيبرس الذي أمر بعزله وحبسه بسعي الصاحب بهاء الدين . ولكن السلطان السعيد بركة عهد إليه بالوزارة ، واستمر بها إلى عهد السلطان المنصور قلاوون . ولكن سنجر الشجاعي تآمر ضده حتى عزله وضربه وحبسه . ثم عاد وأفرج عنه ولكنه بقي معزولاً . وقد كان كثير المعروف ، كريماً ، جواداً ، فاضلاً ، طيب الخلق ، وتوفي سنة ٦٨٦هـ/١٢٨٧م . انظر ابن شاكر ، عيون ، جـ٢١ ، ص٤٠٢ ـ ٤٠٣ .

(٥٥) ابن عبدالظاهر ، تشريف ، ص٥٥ ، ابن شاكر ، عيون ، جـ٢١ ، ص٢٢٥ ، المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٦٦٦ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ٧ ، ص٢٩٣ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٣٤٩ .

(٥٦) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٧٤٢ .

(٥٧) ابن شاكر ، عيون ، جـ٢١ ، ص٢٧٦ ، ٣٢٦ ، ٣٧٣ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٤١٥ .

(٥٨) الأمير بدر الدين بيدرا بن عبدالله المنصوري الشجاعي ، نائب السلطنة بالديار المصرية في عهد السلطان الأشرف خليل بن قلاوون . كان من مماليك المنصور قلاوون ، وأعز أمرائه ، ثم صار إلى نيابة السلطنة بالديار المصرية . وكان جليل القدر ، متديناً ، عاملاً ، عادلاً ، يحب العلم والعلماء . اشترك مع

الأمير حسام الدين لاجين في مؤامرة التخلص من الأشرف خليل ، وكاد أن يتولى السلطنة لولا أن المماليك الأشرفية تكتلوا ضده ، وقتلوه سنة ٦٩٣هـ/١٢٩٤م . انظر ابن تغري بردي ، المنهل الصافي ، جـ٣ ، ص٤٩٣ ـ ٤٩٥ .

(٥٩) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٧٥٧ ـ ٧٥٨ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٣٦٥ ـ ٣٦٦ .

(٦٠) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٧٥٨ .

(٦١) المصدر السابق ، ص٧٥٨ ـ ٧٥٩ .

(٦٢) شاد الدواوين ويكون صاحبها رفيقاً للوزير ، متحدثاً في استخلاص الأموال . ويتولاها في العادة أمير عشرة . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص٢٢ .

(٦٣) ابن شاكر ، عيون ، جـ٢١ ، ص٣٤٣ ، المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٧٥٩ .

(٦٤) أبو الفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص٣١ ، ابن حبيب ، تذكرة ، ص١٦٨ ، ١٧٢ ، المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨٠٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ٨ ، ص٤٦ ، ٥١ ـ ٥٢ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٣٨٣ .

(٦٥) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨٠٢ ، انظر كذلك ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٣٨٣ ـ ٣٨٤ .

(٦٦) الإقطاعات توزع في سلطنة المماليك على الأمراء والجند ، وعامة اقطاعاتهم بلاد وأراض يستغلها مقطعها ويتصرف فيها كيف شاء . وربما كان فيها نقد يتناوله من جهات وهو القليل ، وتختلف باختلاف حال أربابها . ويبلغ إقطاع الواحد من أكابر الأمراء مائتي ألف دينار أو أكثر . ويبلغ إقطاع الواحد من أمراء الطبلخاناه ثلاثين ألف دينار فأكثر . ويبلغ إقطاع الواحد من أمراء العشرات تسعة آلاف دينار . ويبلغ إقطاع الواحد من مقدمي الحلقة ألفاً وخمسمائة دينار . أم أعيان جند الحلقة فيصل إلى مائتين وخمسين ديناراً .

وجميع الأمراء بحضرة السلطان الرواتب الجارية في كل يوم من اللحم والتوابل والخبز والعليق والزيت ، ولأعيانهم الكسوة والشمع . وكذلك المماليك السلطانية وذوو الوظائف من الجند مع تفاوت مقادير ذلك بحسب مراتبهم وخصوصيتهم عند السلطان وقربهم إليه . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص٥٠ ـ ٥١ .

(٦٧) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨٠٢ ، انظر كذلك ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٣٨٤ ـ ٣٨٥ .

(٦٨) انظر حياة ناصر الحجي ، دراسات في سلطنة المماليك في مصر والشام ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م ص ٧٥ ـ ١٤١ .

(٦٩) انظر حياة ناصر الحجي «المجاعة والطاعون وأثرهما على سلطنة المماليك في الفترة مابين عامي ٦٩٤ ـ ٦٩٥هـ/١٢٩٤ ـ ١٢٩٥م ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد السابع ، سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

(٧٠) أسندمر كرجي ، ولي نيابة طرابلس سنة ٧٠١هـ/١٣٠٢م ، وكان شجاعاً فاستطاع تثبيت أسس الأمن والهيبة على حدود سلطنة المماليك . قبض عليه كتبغاً وسجنه سنة ٦٩٦هـ/١٢٩٧م فلما تولي آقش الأفرم نيابة دمش ولاه نيابة طرابلس . وله في التصدي للتتار مواقف مشهودة عندما هجم غازان على دمشق واحتلها حتى هزمه المماليك . وتولي بعد ذلك نيابة حماة في سلطنة الناصر محمد الثالثة ثم نيابة حلب إلى أن قبض عليه بأمر الناصر محمد وسجن ثم قتل سنة ٧٢١هـ/١٣٢١م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٤١٤ ـ ٤١٥ .

(٧١) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨١٦ .

(٧٢) الأمير بدر الدين بيسري بن عبدالله الشمسي الصالحي . كان من أعيان الأمراء في مصر ، وكان أحد الذين رشحوا للسلطنة لما قتل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون . أصله من مماليك السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، وترقى

في الدولة إلى أن صار أمير مائة ومقدم ألف في مصر . ثم قبض عليه السلطان المنصور قلاوون وحبسه . وبقي في الحبس تسع سنين إلى أن أطلقه السلطان الأشرف خليل بن قلاوون ، وأعاده إلى رتبته الأولى . واستمر في وظيفته إلى أن قبض عليه السلطان المنصور حسام الدين لاجين وحبسه ، واستمر محبوساً حتى سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثانية حيث توسط له بعض الأمراء لدى الناصر محمد إلا أنه رفض إطلاق سراحه واستمر الأمير بيسري محبوساً حتى مات سنة ٦٩٨هـ/١٢٩٨م . انظر ابن تغري بردي ، المنهل الصافي ، جـ٣ ، ص٥٠٠ ـ ٥٠٢ .

(٧٣) أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص٣٧ ، ابن حبيب ، تذكرة ، جـ١ ، ص٢٠٣ ، المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٣٥ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ٨ ، ص٨٩ ، ١١٢ .

(٧٤) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨٣٥ .

(٧٥) ناظر الجيش وظيفته التحدث في أمر الإقطاعات بمصر والشام ، والكتابة بالكشف عنها ، ومشاورة السلطان عليها ، وأخذ خطه . ونظر الجيش وظيفة جليلة القدر ، رفيعة المقدار ، وديوانها أول ديوان وضع في الإسلام بعد النبي (ص) في خلافة عمر رضي الله عنه سنة ٢٠هـ/٦٤١م . ولناظر الجيش أتباع بديوانه يولون عن السلطان ، كصاحب ديوان الجيش ، وكتابه ، وشهوده ، انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص٣١ .

(٧٦) بهاء الدين عبدالله بن أحمد بن علي بن المظفر الحلبي ، ناظر الجيش بالديار المصرية ، ومات سنة ٧٠٩هـ . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٣٥٠ .

(٧٧) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨٣٦ .

(٧٨) ابن حجر ، الدرر ، جـ٩ ، ص٩ ـ ١٠ .

(٧٩) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨٨٢ .

(٨٠) الأمير سيف الدين سلار البيري المنصوري ، كان من مماليك الصالح نجم الدين علي بين قلاوون ، فلما مات علي صار سلار من خواص أبيه قلاوون ثم من خواص الأشرف خليل ثم نائب السلطنة في عهد الناصر محمد ، لعب دوراً كبيراً في الحجر على السلطان الناصر محمد في سلطنته الثانية ، فلما تولى الناصر محمد الحكم في سلطنته الثالثة قبض على نائبه السابق سيف الدين سلار ، وحبسه ، ومنع الطعام عنه ، فمات جوعاً سنة ٧١٠هـ/١٣١٠م . أنظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٢٧٦ ـ ٢٧٨ .

(٨١) ابن الدواداري ، الدرر ، جـ ٩ ، ص٢١٠ ، ٢١٢ .

(٨٢) أبو الفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص٦٠ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٩٧ ـ ٩٨ ، ابن تغري بردي ، النجوم جـ ٩ ، ص١٧ ـ ٢٣ .

(٨٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٩٩ .

(٨٤) فخرالدين أياز ، كان أرمينياً ثم أسلم على يد الناصر محمد بن قلاوون الذي استخدمه في شد العمارة ، ثم أمر بطرابلس ثم بدمشق ، ثم في سلطنة الناصر أحمد بن محمد بن قلاوون . أمسك أيام الناصر حسن ، ثم قتل سنة ٧٥٠هـ/١٣٤٩م ، انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٤٤٨ ـ ٤٤٩ .

(٨٥) هو متولي جميع إيرادات الأمير ونفقاته . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص٢٠ .

(٨٦) سنجر السروري المعروف بالخازن الأشرفي ، كان من المماليك المنصورية فلم يزل يترقى إلى أن صار والي القاهرة ، وكان حسن السياسة ، كريم الأخلاق . لعب دوراً كبيراً في إخضاع النوبة بقيادته الحكيمة للعسكر . ثم أصبح بعد ذلك والياً للبهنسا ، ثم ولي القاهرة بعد ذلك لمدة ١٢ عاماً آخرها سنة ٧٢٤هـ/١٣٢٤م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٢٦٨ .

(٨٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨٩ .

(٨٨) كراي المنصوري نائب السلطنة بدمشق وصفد . كان من مماليك السلطان

قلاوون ثم أمر في سلطنة لاجين ، وتولى نيابة صفد ولكنه عزل عنها سنة ٧٠٠هـ/١٣٠١م . ولما رأي استبداد سلار وبيبرس بالأمور في عهد سلطنة الناصر محمد الثانية أنف من ذلك ، واستقر ناظراً بالقدس . فلما عاد الناصر محمد إلى السلطنة في المرة الثالثة أصبح نائباً في غزة ، ثم في دمشق . ولكنه سجن لتعسفه مع الناس ، واستمر محبوساً حتى سنة ٧١٧هـ/١٣١٧م . وكان محتشماً ، مقداماً ، شجاعاً ، لايقبل هدية من أحد وماء سنة ٧١٩هـ/١٣١٩م . انظر ابن حجر الدرر ، جـ٣ ، ص٣٥٢ ـ ٣٥٣ .

(٨٩) أبو الفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص٦٢ ـ ٦٣ ، ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٢٠٩ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٩٠ ـ ٩٣ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص٢٧ .

(٩٠) انظر حياة ناصر الحجي ، صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك ، الفصل الأول ، «التقسيم الإداري في مصر زمن المماليك البحرية» ص١٥ ـ ٦٤ ، الطبعة الأولى ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٩٢م .

(٩١) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١٠٠ .

(٩٢) بكتوت الخازنداري أصبح أمير شكار بأمر كتبغا ، وعظم شأنه في أيام سلار ، ثم غدا نائباً للإسكندرية ، وربطته بالسلطان بيبرس الجاشنكير علاقة حميمة فحقد الناصر محمد عليه في سلطنته الثالثة . عرض حفر خليج الإسكندرية من ماله الخاص ، ولكنه حرص على أن يبقى بعيداً عن الناصر محمد خشية منه ، فلما تم حفر خليج الإسكندرية قدم إلى الناصر محمد وهو مريض . ومات بطالاً سنة ٧١١هـ/١٣١١م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٢٢ .

(٩٣) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٢١٢ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١١٢- ١١٣ ، ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٢٢ .

(٩٤) فخر الدين محمد بن فضل الله القبطي ناظر الجيش ، ولد سنة

٦٥٩هـ/١٢٦١م ، ولما أسلم أعرض عن النصارى جملة وتسمى محمدا ، ولم يمكن نصرانياً من أن يدخل داره ، وحج عشر مرات ، وكانت صدقته في كل يوم ألف درهم ، وبني عدة مساجد ، وعدة أحواض يسقى فيها الماء في الطرقات ، وله بيمارستان في الرملة وآخر في نابلس . ولي نظر الجيش بعد وفاة بهاء الدين الحلي ، ولكن الناصر محمداً غضب عليه لما حضر من الكرك في سلطنته الثالثة . وعزله وأخذ منه أربعمائة درهم سنة ٧١٢هـ/١٣١٢م . ولكن الناصر محمداً أعاده إلى منصبه بعد شهر مع أمواله ولكن الفخر ناظر الجيش أبي أخذ المال وبني به جامعاً للناصر محمد . وكان ذا شخصية قوية ، شديداً في معارضته الناصر محمد في كثير من الأمور التي يراها غير مناسبة خاصة تلك المتعلقة بحقوق الناس . وتوفي سنة ٧٣٢هـ/١٣٣٢م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٤ ، ص٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

(٩٥) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٢٤٤ .

(٩٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١٥٥ ـ ١١٦ .

(٩٧) موسى بن أحمد بن الحسين قطب الدين ابن شيخ السلامية ، ولد سنة ٦٦١هـ/١٢٦٣م ، وولي ديوان الجيش في دمشق ، ثم نظر الجيش في بداية سلطنة الناصر محمد الثالثة . ولكنه أعيد إلى دمشق مرة أخرى . وكبر شأنه في نيابة الأمير تنكز الحسامي إلى أن توفى . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٥ ، ص١٤٢ .

(٩٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١١٦ .

(٩٩) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٢٣٩ ، قارن ص٢٤٤ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١١٦ ـ ١١٧ .

(١٠٠) أمين الدين عبدالله بن تاج الرياسة القبطي الوزير ، ولي الوزارة ثلاث مرات . وكان يعزل بعد كل مرة ثم ينصب مرة أخرى حتى عزل آخر مرة بغير مصادرة . ثم ولي نظر الدولة سنة ٧٢٨هـ/١٣٢٨م . وكان كارهاً للوزارة حتى

عزل نفسه عنها على الرغم من إلحاح الناصر محمد الذي عهد إليه بنظر الدولة . ثم تولى نظر الدواوين بدمشق سنة ٧٣٣هـ . ولكن تم القبض عليه بعد ذلك ومات مخنوقاً سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٣٥٧ ـ ٣٥٨ .

(١٠١) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٢٥٠ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١١٩ ـ ١٢٠ .

(١٠٢) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٢٦٥ ـ ٢٦٦ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٤ .

(١٠٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١٢٤ .

(١٠٤) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٢٦٦ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١٢٥ .

(١٠٥) حيث إنه لايوجد تعريف لهذه الوظيفة في كتاب القلقشندي ، صبح الأعشى ، فيمكن القول بعدم كونها جزءاً من النظام الديواني الإسلامي ، واستحدثها الناصر محمد لكي يكون صاحبها رئيساً لجميع نظار الدواوين وغيرهم . انظر المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١٢٥ .

(١٠٦) القصر الأبلق : هذا القصر يشرف على الإسطبل ، وقد أنشأه الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧١٣هـ/١٣١٣م ، وانتهت عمارته سنة ٧١٤هـ/١٣١٤م . وأنشأ بجواره حديقة . ولما كمل عمل سماطاً حضره الأمراء وأهل الدولة . ثم أفيضت عليهم الخلع . وحمل إلى كل أمير من أمراء المئين ومقدمي الألوف ألف دينار . ولكل من مقدمي الحلقة خمسمائة درهم . ولكل من أمراء الطبلخاناة عشرة آلاف درهم فضة ، فبلغت النفقة على هذا الاحتفال خمسمائة ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم . وكانت العادة أن يجلس السلطان الناصر محمد بن قلاوون للخدمة في هذا القصر كل يوم ماعدا يومي الإثنين والخميس فإنه

يجلس للخدمة بدار العدل . انظر المقريزي ، الخطط ، جـ٢ ، ص٢٠٧ ـ ٢٠٩ .

(١٠٧) القصر الأبلق فيٰ دمش : في سنة ٦٦٤هـ/١٢٦٦م أنشأ السلطان الظاهر بيبرس القصر الأبلق بدمشق بالميدان الأخضر على نهر بردى . فتولى عمل ذلك الأمير أقوش النجيبي نائب دمشق ، فعمره بالرخام الأبيض والأسود . وجعل جانباً عظيماً منه تحف به البساتين والأنهار من كل ناحية . ولم يعمل بدمشق قبله مثله . ومازال عامراً تنزله السلاطين إلى أن هدمه تيمورلنك سنة ٨٠٣هـ/١٤٠١م عند حريق دمشق وخرابها . انظر المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٥٦١ .

(١٠٨) أمير مائة أو أمراء المئين مقدمو الألوف ، وعدة كل منهم مائة فارس ، وربما زاد الواحد منهم العشرة والعشرين ، وله التقدمة على ألف فارس ممن دونه من الأمراء ، وهذه الطبقة هي أعلى مراتب الأمراء على تقارب درجاتهم ، ومنهم يكون أكابر أرباب الوظائف والنواب . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص١٤ .

(١٠٩) أمراء الطبلخاناه ، وعدة كل منهم في الغالب أربعون فارساً . وقد يزيد بعضهم على ذلك إلى سبعين فارساً ، بل أصبح فيما بعد ثمانين فارساً . وهذه الطبقة لاضابط لعدة أمرائها ، بل تتفاوت بالزيادة والنقصان لأنه مهما فرقت إمرة الطبلخاه ، فجعلت إمرتي عشرين أو أربع عشرات ، أو ضم بعض العشرات ونحوها إلى بعض وجعلت طبلخاناه ، ومن أمراء الطبلخاناه تكون الرتبة الثانية من أرباب الوظائف والكشاف بالأعمال وأكابر الولاة . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص١٥ .

(١١٠) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٢٦٦ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١٢٩ .

(١١١) الخاص السلطاني أو الخاص الشريف وهو عبارة عن مجموع الأراضي والعقارات التي يختارها السلطان لتكون من جملة الإقطاع المخصص للسلطان

مقابل قيامه بأعباء الحكم وشؤون الدولة ، وتكون عادة من أفضل المناطق وأخصبها ، وهي تختلف عن الأملاك السلطانية التي يملكها السلطان شرعاً ويتولاها أبناؤه . أنظر المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨٤٣ ، هامش٣ .

(١١٢) سودي الناصري كان من أعيان الأمراء ، وتولى نيابة حلب سنة ٧١٢هـ/١٣١٢م ، وعمل على شق نهر في حلب بلغت تكلفته أربعمائة ألف درهم جمعت بين الناس دون أن يظلم أحد . واستمر في حلب إلى أن مات سنة ٧١٤هـ/١٣١٤م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٢٧٥ .

(١١٣) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٢٨٣ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١٤٠ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص٢٢٩ .

(١١٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١٤٠ .

(١١٥) عبدالكريم بن هبة الله بن السديد الكبير ، وكيل السلطان ، ومدبر سلطنة المماليك في عهد الناصر محمد . أسلم في عهد السلطان بيبرس الجاشنكير . وتقدم في أيام الناصر محمد وبلغ مكانة كبيرة إلى أن غضب عليه الناصر محمد ، وقبض عليه ، وصادر أملاكه ، ومات مشنوقاً في حبسه سنة ٧٢٤هـ/١٣٢٤م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٣ ، ص١٥ ـ ١٨ .

(١١٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٤٣ .

(١١٧) بركة الفيل : تقع بين الفسطاط والقاهرة وهي كبيرة جداً ، ولم يكن في القديم عليها بنيان . ثم عمر الناس حول بركة الفيل بعد سنة ٦٠٠هـ/١٢٠٣م حتى صارت مساكنها أجمل مساكن مصر كلها ، وكثرت فيها البساتين والقناصر . أنظر المقريزي ، الخطط ، جـ٢ ، ص١٦١ ـ ١٦٢ .

(١١٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، انظر كذلك ، أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص٩٢ ، ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٣١٠ ـ ٣١١ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص٧٥ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٤٥٣ .

(١١٩) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٣١٢ .

(١٢٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٤٤ .

(١٢١) المصدر السابق ، ص٢٤٧ .

(١٢٢) المصدر السابق ، ص٢٤٨ ، انظر كذلك ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٤٥٤ .

(١٢٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٤٩ .

(١٢٤) المصدر السابق ، ص٢٤٨ .

(١٢٥) المصدر ذاته .

(١٢٦) المصدر السابق ، ص٢٥٥ .

(١٢٧) المصدر ذاته ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٤٥٣ .

(١٢٨) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٣١٠ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٥٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص٥٧ . انظر كذلك حياة ناصر الحجي ، العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الأسبانية في القرنين الثامن والتاسع الهجري/ الرابع والخامس عشر الميلادي ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٠م ، ص١٩٨ ـ ٢٠٠ .

(١٢٩) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٣١٢ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٤٤ .

(١٣٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٤٧ .

(١٣١) المصدر ذاته .

(١٣٢) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٣١٢ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٤٨ ، قارن ص٢٤٧ .

(١٣٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٥٥ .

(١٣٤) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٣١٤ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٧١ .

(١٣٥) المقريزي، السلوك، جـ٢، ص٢٧١ .

(١٣٦) مغلطاي الجمالي، كان من مماليك الناصر محمد، فترقى إلى أن أمره، وندبه لعدة مهمات، وأرسله أميراً على الحج سنة ٧١٨هـ/١٣١٨م، ثم أصبح من أكبر الأمراء الناصرية . وتوفي سنة ٧٣٠هـ/١٣٣٠م . انظر ابن حجر، الدرر، جـ٥، ص١٢٤ .

(١٣٧) المصدر السابق، ص٢٤٩، قارن ابن الدواداري، الدر، جـ ٩، ص ٣٤٢ .

(١٣٨) المقريزي، السلوك، جـ٢، ص٢٨٥، انظر كذلك ابن الدواداري، الدر، جـ ٩، ص٣٤٢ .

(١٣٩) انظر حياة ناصر الحجي، «السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده مع تحقيق ونشر وثيقة وقف سرياقوس»، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م .

(١٤٠) ابن الدواداري، الدر، جـ ٩، ص٣٤٢ .

(١٤١) أرغون الدواداري اشتراه المنصور قلاون مع ولده الناصر محمد، ولم يزل معه في خدمته حتى توجه إلى الكرك . ولاه الناصر محمد نيابة السلطنة سنة ٧١٢هـ/١٣١٢م، فسار سيرة حسنة، وكان عطوفاً على الناس . وحج سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م، وخلف السلطان الناصر محمد لما حج سنة ٧١٩هـ . ثم حج هو سنة ٧٢٠هـ ومشى من مكة إلى عرفة بسكينة وتواضع في هيئة الفقراء . غضب عليه الناصر محمد فيما بعد، وقبض عليه، وسجنه، ولكنه أطلق سراحه بعد فترة وولاه نيابة حلب . وكان قد اشتغل على مذهب الحنفية ومهر فيه إلى أن صار بعد ذلك من أهل الإفتاء . وكانت له عناية عظيمة بالكتب جمع منها كميات كبيرة . وكان خيراً ساكناً قليل الغضب . وتوفي حلب سنة ٧٣١هـ/١٣٣١م، انظر ابن حجر، الدرر، جـ١، ص٣٧٤ .

(١٤٢) المقريزي، السلوك جـ٢، ص٢٤٩ .

(١٤٣) قوصون الساقي الناصري مملوك الناصر محمد، وبلغ منزلة كبيرة عنده حتى

أَمّره وزوّجه ابنته سنة ٧٢٧هـ . تبوأ مكانة رفيعة من السلطة والغنى . فلما توفي الناصر محمد انفرد بتدبير شؤون السلطنة بعد أن نفي السلطان المنصور أبو بكر ابن الناصر محمد إلى قوص ثم تخلص منه نهائياً بالقتل . وأجلس على كرسي الحكم طفلاً من أولاد الناصر محمد هو السلطان الأشرف كجك ، وأصبح قوصون هو الآمر الناهي في السلطنة دون معارضة من أحد . ولكن الأمراء والعامة تكتلوا ضده ، واستطاعوا التخلص منه حبساً ، ثم قتلاً سنة ٧٤٢هـ/١٣٤١م . أنظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٣ ، ص٣٤٢ - ٣٤٤ ، حياة ناصر الحجي ، «الأمير قوصون - صورة حية لنظام الحكم في سلطنة المماليك » المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٣٢ - خريف ١٩٨٨م .

(١٤٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٨٨ .

(١٤٥) المصدر السابق ، ص٢٨٦ .

(١٤٦) المصدر السابق ، ص٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(١٤٧) بيبرس الدوادار المنصوري صاحب كتاب «زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة» المكتوب في خمسة وعشرين مجلداً . كان من مماليك المنصور قلاوون ثم أصبح نائب الكرك . كان دواداراً كبيراً في عهد الأشرف خليل وكتبغا ولاجين حتى عزله سلار عن وظيفته . فلما عاد الناصر محمد إلى الحكم في سلطنته الثالثة سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩م أعاده إلى وظيفته وأضاف إليه نظر الأحباس ونيابة دار العدل ثم استقر نائباً للسلطنة سنة ٧١١هـ/١٣١١م . ثم قبض عليه الناصر محمد ، وسجن في الإسكندرية خمس سنوات ، ثم أطلق سراحه ، ورد إليه اعتباره ، وتوفي سنة ٧٢٥هـ/١٣٢٥م . كان ملتزماً بالدين ، مقبلاً على العلم ، متحلياً بالأدب والتواضع . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٤٣ .

(١٤٨) ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص٨٧ .

(١٤٩) المقريزي ، السلوك ، جـ ٢ ، ص٣٤٨ .

(١٥٠) المصدر السابق ، ص٣٥٣ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص٨٧ ، ٨٩ .

(١٥١) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٣٥٨ .

(١٥٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٣٦٠ ، ٤٠٨ - ٤٠٩ ، ٤١٩ - ٤٢٠ ، ٤٣١ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص١١٣ .

(١٥٣) شمس الدين موسى بن اسحاق المصري القبطي ، ولي نظر الخاص في عهد الناصر محمد الذي قبض عليه فيما بعد ، وتولى عبدالوهاب النشو ناظر الخاص الجديد عقوبته . ثم مات النشو وأطلق سراحه ، وولي نظر الجيش ، ثم الوزارة ، وتنقلت أحواله بين ولاية ومصادرة حتى توفي سنة ٧٧١هـ/١٣٧٠م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٥ ، ص١٤٤ - ١٤٥ .

(١٥٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٣٣٠ - ٣٣١ .

(١٥٥) المصدر السابق ، ص٣٤٨ - ٣٤٩ .

(١٥٦) المصدر السابق ، ص٣٥٠ - ٣٥١ ، ٣٨٤ .

(١٥٧) المصدر السابق ، ص٣٨٤ .

(١٥٨) بكتمر الساقي ، كان من مماليك المظفر بيبرس ، ثم أصبح من مماليك الناصر محمد بعد قتل بيبرس . وبلغ منزلة كبيرة عند الناصر محمد وزوَّجه الناصر محمد جاريته التي أنجبت له ولده أحمد . ونعم بالجاه والغنى . ولكن الناصر محمد لم يلبث أن شك فيه وتخلص منه ومن ولده في رحلته إلى الحج سنة ٧٣٦هـ/١٣٣٦م وترك بكتمر وراءه ثروة كبيرة من النقد والنفائس . ويقال إن الناصر محمداً ندم على قتله وحزن عليه كثيراً . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص١٩ - ٢١ .

(١٥٩) ألماس الحاجب الناصري ، كان صاحب منزلة كبيرة عند الناصر محمد ،

وكان صاحب سلطة وجاه وغنى ولكن الناصر محمداً شك فيه فيما بعد التخلص من الأمير بكتمر الساقي فلما وصل القاهرة من الحج أمسكه وقتله سنة ٧٣٢هـ/١٣٣٢م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٤٣٨ ـ ٤٣٩ .

(١٦٠) أبو الفدا ، المختصر جـ٤ ، ص١١٠ ، ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ـ ٣٧٤ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٣٦٤ ، ٣٦٥ ـ ٣٦٦ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص١٠٥ ـ ١٠٨ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٤٦٤ ـ ٤٦٥ .

(١٦١) أحمد بن يحيى بن فضل الله العدوي العمري ، ولد سنة ٧٠٠هـ . درس اللغة العربية والفقه والحديث ، وبرع في النثر والنظم . ثم غضب عليه السلطان الناصر محمد سنة ٧٤٠هـ/١٣٤٠م بسبب مواقفه الشجاعة في الجهر بالحق وإبداء الرأي . ثم رسم الناصر محمد باعتقاله ومصادرته . ثم عفا عنه ، وأطلق سراحه ، وسفّره إلى دمشق . وتوفي سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م . وهو صاحب الكتب المعروفة «فواصل السمر في فضائل آل عمر» ، و«مسالك الأبصار» ، و«التعريف بالمصطلح الشريف» . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٣٥٢ ـ ٣٥٤ .

(١٦٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٦٦ .

(١٦٣) أبو الفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص١٣١ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٣٩١ ، ٤١٣ .

(١٦٤) إبراهيم جمال الكفاة هو أول من جُمع له بين نظر الجيش والخاص فباشر ذلك في أيام الناصر محمد بجاه مخدومه بشتاك . واستمر في سلطنة المنصور أبي بكر والناصر أحمد ثم الصالح إسماعيل ، وأضيف إليه في دولته نظر الدولة ، ثم عظم قدره إلى أن كتب له الجناب العالي كالوزير ثم رسم له بإمرة مائة ، وتقدمه لبس الكلوتة . ثم أمسك وضرب وصودر حتى مات تحت العقاب سنة ٧٤٥هـ/١٣٤٤م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٨٢ .

(١٦٥) بيبرس المظفري الركني نائب الإسكندرية . كان من مماليك بكتمر السلاح دار ، ثم صار إلى بيبرس الجاشنكير قبل السلطنة ، فلما تسلطن بيبرس تأمر في عهده ، فلما عاد الناصر محمد إلى الحكم خدمه وتقرب إليه ، فأكرمه وولاه كشف البحيرة ، ثم نيابة الإسكندرية ، فحصل أموالاً عظيمة جداً . ولكن تضمينه للخمارات كان سبباً في عزله ومصادرته . وتوفي بعد عزله بقليل سنة ٧٤٠هـ/١٣٤٠م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٤٢ ـ ٤٣ ، المقريزي ، السلوك جـ٢ ، ص٤٩٣ .

(١٦٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٨٧ ـ ٤٨٨ .

(١٦٧) أردكين بنت نوكاي بن قطغان المغلية تزوج بها الأشرف خليل فلم تزل عنده إلى أن قتل فعملت له عزاء عظيماً ، ثم تزوجها الناصر محمد في سنة ٧٠٠هـ/١٣٠١م ، وطلقها سنة ٧١٧هـ/١٣١٧م وأنزلت إلى القاهرة ، ورتب لها مايكفيها إلى أن ماتت سنة ٧٢٤هـ/١٣٢٤م . وتركت وراءها ألفاً من العبيد مابين جارية وخادم وذخائر نفيسة ، فاحتاط الناصر بذلك ، وصالح أخاها الخضر على تقدير مائة ألف درهم . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٣٧٠ .

(١٦٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١٩٥ .

(١٦٩) المصدر السابق ، ص٤٦٣ ـ ٤٦٤ .

(١٧٠) المصدر السابق ، ص ٤٦٤ .

(١٧١) ضلداي الكاشف ، والي الشرقية ، ثم كاشف الوجه القبلي ، كان سفاكاً للدماء مات سنة ٧٣١هـ/١٣٣١م . ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٣٠٩ .

(١٧٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٦٤ .

(١٧٣) المصدر ذاته .

(١٧٤) المصدر السابق ، ص٤٩١ .

(١٧٥) هو حبس لفئة النساء المذنبات في مصر في العصور الوسطى . المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٩١ ، هامش٦ .

(١٧٦) المصدر السابق ، ص٤٩١ .

(١٧٧) المصدر السابق ، ص٤٩٢ .

(١٧٨) على بن شعبان بن الناصر حسن بن الناصر محمد بن المنصور قلاون والد الناصري محمد الآتي ، ويعرف بأمير علي وبابن الأسياد . كان ممن أمره الشرف بالنزول من القلعة ، فسكن بولديه في الحسنية مدرسة جدهم . انظر السخاوي ، الضوء اللامع ، جـ٥ ، ص٢٣١ .

(١٧٩) ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٢٢ ـ ٢٢٣ .

(١٨٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٩٣ .

(١٨١) المصدر السابق ، ص٤٩٤ .

(١٨٢) المصدر ذاته .

(١٨٣) تنكز الحسامي نائب الشام ، جلب إلى مصر وهو صغير فاشتراه الأشرف خليل ثم أخذه لاجين بعده ، ثم صار إلى الناصر محمد فأمره عشرة قبل الكرك . ثم كان في صحبته في الكرك . كان أول ما أمر طبلخاه سنة ٧٠٩هـ/١٣٠٩م ، ثم أصبح نائب دمشق سنة ٧١٢هـ/١٣١٢م ، له أعمال جليلة في دمشق وبلاد الشام كلها عندما أصبح نائباً للشام . تزوج الناصر محمد ابنته ، وبلغ مكانة كبيرة عند الناصر محمد حتى غضب عليه بسبب شك في غير محله ، وسجنه وقتله وصادر جميع أملاكه سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٥٥ ـ ٦٢ . انظر كذلك الأمير تنكز الحسامي - نائب الشام في الفترة ٧١٢ - ٧٤١هـ/١٣١٢ ـ ١٣٤٠م حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الأولى ، الرسالة السابعة ، سنة ١٣٩٩هـ/١٩٨٠م .

(١٨٤) أبو الفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص١٣٣ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ٥٠٦ - ٥١٢ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ ١ ، ص ٤٧٨ .

(١٨٥) أبو الفدا ، المختصر ، جـ ٤ ، ص ٩٣ - ٩٤ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ٥٢٣ - ٥٤٦ .

(١٨٦) أقبغا بن عبدالواحد الناصري تقدم عند الناصر محمد حتى أصبح مقدماً للمماليك . وأمر الناصر محمد ولديه أحمد ومحمداً . وكان سبب حظوته عند الناصر محمد أن الأخير تزوج أخته خوند طغاي . تمت مصادرته في عهد السلطان المنصور أبي بكر . ثم ولي نيابة حمص في أيام السلطان المظفر كجك ثم إمرة دمشق . وتوفي في سلطنة الصالح إسماعيل سنة ٧٤٤هـ/١٣٤٣م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٤١٨ - ٤١٩ .

(١٨٧) أبو بكر بن محمد بن قلاوون ، السلطان المنصور ، ولي السلطنة بعد والده سنة ٧٤١هـ . عين الأمير طقزتمر نائباً للسلطنة . كان فاسد الخلق عكس والده ، فتآمر كبار الأمراء ضده ، فخلعوه ونفوه إلى قوص حيث قتل سنة ٧٤٢هـ/١٣٤١م ، انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٤٩٤ .

(١٨٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٥٦٤ .

(١٨٩) المصدر السابق ، ص٥٦٥ .

(١٩٠) عزالدين أزدمر الكاشف ، كان والياً للبهنسا ، وكان الناصر محمد يثني عليه ، ثم ولاه الكشف بالوجه القبلي ، ثم البحري ، وطالت أيامه . كان سفاكاً للدماء ، كثير الإيقاع بالمفسدين ، وعمي سنة ٧٤٢هـ/١٣٤١م واستمر يخفي عماه ، ويستمر على ذلك يحكم دون أن يشعر به أحد ، إلى أن شاع أمره فبطل . أنظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٣٧٨ .

(١٩١) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٥٧٨ .

(١٩٢) طشتمر البدري الساقي الناصري حمص أخضر ، اشتراه الناصر محمد صغيراً ، فرباه ، وحظي عنده . واستقر مع الأمراء الخاصكية . تولى نيابة

صفد . وهو الذي تولى إمساك الأمير تنكز الحسامي نائب الشام . ثم أصبح نائباً لحلب . أصبح نائباً للسلطنة في عهد السلطان الناصر أحمد بن الناصر محمد . ثم قبض عليه الناصر أحمد سنة ٧٤٣هـ/١٣٤٢م ولكنه فر من السجن ، وهرب إلى بلاد الروم ، ثم مات سنة ٧٤٣هـ/١٣٤٢م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٣٢٠ .

(١٩٣) أحمد بن محمد بن قلاوون ، السلطان الناصر ، ولد سنة ٧١٦هـ/١٣١٦م . بعثه والده إلى الكرك صحبة بهادر البدري لكي يربيه ويعلمه الفروسية . ولكن أخلاقه فسدت في الكرك ، فأبعده والده عن ولاية العهد ، وأعطاها لأخيه أبي بكر . ولكنه تولى السلطنة بعد أخويه أبي بكر وكجك سنة ٧٤٢هـ/١٣٤١م . ولكنه لم يستمر في القاهرة وعاد بعد حين إلى الكرك . عمل كبار الأمراء على سلطنة أخيه الصالح إسماعيل ، وأرسلوا عسكراً إلى الكرك استطاع القضاء عليه سنة ٧٤٥هـ/١٣٤٤م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٣١٤ ـ ٣١٦ .

(١٩٤) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٦٠٧ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٤٩٥ .

(١٩٥) إبراهيم بن يوسف أمين الدين ناظر الجيش ، كان يهودياً ثم أسلم ، فاستخدمه بكتمر الحاجب ، وتنقل في الخدم إلى أن أصبح ناظراً للجيش في أيام السلطان الصالح إسماعيل ، كان مشهوراً بالأمانة ، ومات سنة ٧٥٤هـ/١٣٥٣م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٨١ .

(١٩٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٢٦ ، ٦٢٧ .

(١٩٧) نظر الدولة : كان ناظر الدولة يتحدث مع الوزير في كل مايتحدث فيه ، ويشاركه في الكتابة في كل مايكتب فيه ، ويوقع في كل مايوقع فيه الوزير تبعاً له . وكان ناظر الدولة هو المتحدث في أمر الحسابات ، ومايتعلق بها ، بينما اقتصر عمل الوزير على النظر والتنفيذ . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٢ ، ص٢٩ .

(١٩٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٣٤ - ٦٣٥ ، انظر كذلك ابن تغري بردي ، جـ١٠ ، ص٨٥ .

(١٩٩) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٦٢ - ٦٦٤ .

(٢٠٠) المصدر السابق ، ص٦٦٤ .

(٢٠١) المصدر السابق ، ص٦٦٥ ، ٦٧٦ ، ٦٨٣ ، ٦٩٠ .

(٢٠٢) المصدر السابق ، ص٧٠١ ، ٧٢٩ - ٧٣١ .

(٢٠٣) المصدر السابق ، ص٧٠١ .

(٢٠٤) المصدر السابق ، ص٧٤١ .

(٢٠٥) المصدر السابق ، ص٧٤٠ .

(٢٠٦) المصدر السابق ، ص٧٤٥ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٦٩ - ١٧٠ .

(٢٠٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٩٢١ .

(٢٠٨) السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون ، ولي سلطنة المماليك بعد ابن عمه السلطان المنصور حاجي . وكان عديم الحيلة في أول عهد حكمه وكل الشؤون بيد الأمير يلبغا ، فلما قتل يلبغا استقل بالحكم ، كان فاسد الخلق ، فتحالف كبار الأمراء ضده ، وقبضوا عليه وقتلوه سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٦م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٢٨٨ .

(٢٠٩) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٤١ ، انظر كذلك ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٤٧ .

(٢١٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٤١ ، انظر كذلك ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٤٧ .

(٢١١) نيابة الإسكندرية : هي نيابة جليلة ، وبها كرسي سلطنة ، ومجاة سلطانية توضع على الكرسي ، ونائبها من الأمراء المقدمين يركب في

المواكب بالشبابة السلطانية ، معه أجناد الحلقة المرتبون بها ، ويخرج في موكبه إلى ظاهر الإسكندرية خارج باب البحر ، ويجتمع إليه الأمراء المسيرون بها هناك ، ثم يعود وهم معه إلى دار النيابة ، ويمد السماط السلطاني ، ويأكل عليه الأمراء والأجناد ، ويحضره القضاة ، وتقرأ القصص على عادة النيابات ، ثم ينصرفون . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص٢٤ .

(٢١٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٩٣ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٩٤ .

(٢١٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٩٣ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٩٤ .

(٢١٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٩٢ .

(٢١٥) المصدر السابق ، ص٣٩١ ، ٤١٠ ، ٤٥٦ .

(٢١٦) المصدر السابق ، ص٤١١ .

(٢١٧) المصدر السابق ، جـ٢ ، ص٣٦٠ ـ ٣٦١ ، ٤٢٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ٩ ، ص١٣١ .

(٢١٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٩٥ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٢٤ .

(٢١٩) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٦٩٥ .

(٢٢٠) المصدر السابق ، جـ٢ ، ص٤٨٨ .

(٢٢١) المصدر ذاته .

(٢٢٢) المصدر ذاته .

(٢٢٣) أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص٣١ ، المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٧٩٦ ـ ٧٩٨ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٣٦٧ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ـ ٣٨٠ .

(٢٢٤) السلوك ، جـ٢ ، ص٢٥٣ .

(٢٢٥) أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص٩٥ ، ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٣٢٢ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٧٩ ـ ٢٨٠ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص٨٨ .

(٢٢٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٨٣ .

(٢٢٧) المصدر السابق ، ص٣٤٦ .

(٢٢٨) المصدر السابق ، ص٣٢٠ ـ ٣٢١ .

(٢٢٩) المصدر السابق ، ص٦٠٧ .

(٢٣٠) الحسبة : وهي وظيفة جليلة رفيعة الشأن ، وموضوعها التحدث في الأمر والنهي ، والتحدث على المعايش والصنائع ، والأخذ على يد الخارج عن طريق الصلاح في معيشته وصناعته . وبالحضرة السلطانية محتسبان : أحدهما بالقاهرة وهو أعظمهما قدراً ، وأرفعهما شأناً ، وله التصرف بالحكم والتولية بالوجه البحري بكماله خلا الإسكندرية ، فإن محتسبها يخصها ، والثاني بالفسطاط ومرتبته أقل من محتسب القاهرة ، وله التحدث والتولية بالوجه القبلي بكامله ، ويجلس مع السلطان في دار العدل ، وكذلك يرافق السلطان في المواكب دون محتسب الفسطاط . ويأتي مجلسه في دار العدل بعد وكيل بيت المال ، وربما جلس أعلى منه إذا كان أرفع منه بعلم أو نحوه . ومن مسؤولياته الإشراف على الأسواق ومراقبة البضائع والأسعار والموازين . انظر السبكي ، معيد النعم ، ص٦٥ ـ ٦٦ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص٣٧ .

(٢٣١) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٤٤ .

(٢٣٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٣٤ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٣٦ .

(٢٣٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٥٢ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٥٤ .

(٢٣٤) المقـــريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٣٤ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٣٦ .

(٢٣٥) المقـــريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٥٢ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٥٤ .

(٢٣٦) المقـــريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٥٣ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٥٥ .

(٢٣٧) السلوك ، جـ٣ ، ص٢٦٤ ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٥٩ ، ١٦٤ .

(٢٣٨) ابن حبيب ، تذكرة ، جـ١ ، ص١٨٥ ، المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨١٦ ـ ٨١٧ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٨ ، ص٦١ .

(٢٣٩) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨١٧ .

(٢٤٠) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٣٧٥ ـ ٣٧٧ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٣٧٠ .

(٢٤١) عبدالله بن صنيعة القبطي الوزير شمس الدين غبريال كان كاتب الخزانة في أيام السلطان لاجين . ثم أسلم سنة ٧٠١هـ . ثم ولي نظر الدواوين بدمشق سنة ٧١٣هـ واستمر فيها حتى سنة ٧٣٣هـ/١٣٣٣م وطُلب إلى مصر حيث تولى نظر الدولة . ولكنه عاد إلى دمشق حيث أمسك وصودر ، وعاد إلى القاهرة حيث مات سنة ٧٣٤هـ/١٣٣٤م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٣٦٧ ـ ٣٦٨ .

(٢٤٢) أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص١١٢ ، المقريزي ، السلوك ، ص٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٨٨ .

(٢٤٣) المارستان الكبير المنصوري أو البيمارستان المنصوري ، تم بناؤه بناء على أوامر المنصور قلاوون ، وكان الشروع في بنائه سنة ٦٨٣هـ/١٢٨٤م . وكان البناء رائعاً حيث شمل أربع إيوانات ودور ، وقاعات . ووقف عليه السلطان المنصور قلاوون أوقافاً عديدة تقارب قيمتها ألف ألف درهم في كل سنة . وتضمنت

حجة أوقاف البيمارستان مصارفه مع المدرسة المنصورية والقبة المنصورية ومكتب الأيتام معاً . ورتبت في البيمارستان جميع أنواع العقاقير والأدوية . كما انضم إليه عدد كبير من الأطباء والمختصين والفراشين . وخصصت الإيوانات للمرضى بالحميات ، وقاعة للرمدى ، وقاعة للجرحى وقاعة للنساء ، فكان أشبه مايكون بالمستشفى التخصصي للكثير من الأمراض . أنظر المقريزي ، الخطط ، جـ٢ ، ص٤٠٦ ـ ٤٠٨ .

(٢٤٤) انظر حياة ناصر الحجي ، «البيمارستان المنصوري منذ تأسيسه وحتى نهاية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي» ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٢٩ ، ١٩٨٨م .

(٢٤٥) ناظر البيمارستان : هي من أجل الوظائف وأعلاها ، ولابد أن يكون أميراً من أصحاب السيوف . ومهمته الإشراف على البيمارستان من جميع النواحي الإدارية ، والمهنية والمالية ، ومن مسؤولياته الإشراف على أوقاف البيمارستان وصيانتها واستثمار جميع جهاتها . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ٣٨ .

(٢٤٦) انظر ابن الجيعان ، التحفة السنية ، ص٦ .

(٢٤٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٦٤ .

(٢٤٨) المصدر السابق ، ص٧٠١ .

(٢٤٩) المصدر السابق ، ص٦٩٤ ، ٧٠١ .

(٢٥٠) أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ١٤٩ .

(٢٥١) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٩٠ .

(٢٥٢) المقصود هنا والي القاهرة ، وكان هناك أيضاً والي الفسطاط ووالي القرافة . ومهمة الوالي الفحص عن المنكرات ، ومعاقبة أرباب المعاصي بعد ثبوت التهم بالبراهين القاطعة . وهو أمير طبلخاناة ، انظر السبكي ، معيد النعم ،

ص٤٣ ـ ٤٥ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص٢٢ ـ ٢٣ .

(٢٥٣) الحجوبية : وهي وظيفة قديمة كانت تسمى القيادة . وكان الحاجب يسمى قائد الجيش . واقتصرت مسؤوليته في الماضي على الجيش . ولكن في عصر المماليك كان عليه رفع الأمور إلى الشرع الذي بموجبه يتم البت في جميع الشؤون . وعادة مايكون أمير من مقدمي الألوف . انظر السبكي ، معيد النعم ، ص٤٠ ـ ٤٢ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص١٩ ـ ٢٠ .

(٢٥٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٣٠ .

(٢٥٥) كتابة السر : وموضوعها قراءة الكتب الواردة على السلطان وكتابة أجوبتها ، وأخذ خط السلطان عليها أي توقيعه وختمه وإرسالها بالبريد . وكذلك تصريف المراسيم وروداً وصوراً ، والجلوس لقراءة القصص بدار العدل ، والتوقيع عليها . ثم صار يوقع بقلم الوزارة مع مراجعة السلطان في الأمور التي تحتاج إلى مراجعة . كما أصبح مسئولاً عن البريد وتصريف البريدية والقضاء ومشاركة الدوادار في أكثر الأمور السلطانية . وقد ضم ديوان الإنشاء والمكاتبات «كتاب الدست» الذين كانوا يجلسون مع كاتب السر في دار العدل ويقرأون القصص على السلطان ويوقعون عليها بأمر السلطان . كما ضم الديوان كذلك «كتاب الدرج» وهم الذين يكتبون الولايات والمكاتبات ونحوها مما يكتب عن الأبواب الشريفة ، وربما شاركهم كتاب الدست في ذلك . انظر السبكي ، معيد النعم ، ص٣٠ ، القلقشندي ، صبح الأعشي ، جـ٤ ، ص٣٠ .

(٢٥٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٤٤ .

(٢٥٧) المصدر السابق ، ص٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ .

(٢٥٨) المصدر السابق ، ص٦٩٤ .

(٢٥٩) المصدر السابق ، ص٦٦٦ .

(٢٦٠) المصدر السابق ، ص٦٣٩ .

(٢٦١) المصدر السابق ، ص٦٤٣ .

(٢٦٢) المصدر ذاته .

(٢٦٣) ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١١٨ .

(٢٦٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٨٧ ، انظر كذلك ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٤٠ .

(٢٦٥) «الروك» في كتب المؤرخين مصدر الفعل الثلاثي راك ، ومعناه في الأصل مسح أرض زراعية في بلد من البلاد ، لتقدير الخراج المستحق عليه لبيت المال . وكان الخراج - أي ضريبة الأرض - في مصر وغيرها من البلاد الإسلامية المنبع الرئيسي لدخل الدولة منذ صدر الإسلام ، ومنه تصرف أعطية الجند ، ورواتب الولاة وموظفي دواوين الدولة ، فما زاد عن ذلك من مال الخراج أودع في بيت المال ، ويسمى هذا النظام المالي بنظام الأعطية . وقد مسحت أرض مصر في العصور الإسلامية الأولى ثلاث مرات : المرة الأولى على يد ابن رفاعة عامل الخراج في مصر في خلافة الوليد وأخيه سليمان بن عبدالملك الأموي حوالي سنة ٩٧هـ/٧١٥م ، والمرة الثانية كانت على يد ابن الحجاب في خلافة هشام ابن عبدالملك الأموي حوالي سنة ١١٠هـ/٧٢٩م . والمرة الثالثة كانت على يد ابن مدبر في خلافة المعتز بالله العباسي حوالي سنة ٢٥٣هـ/٨٦٧م . ثم حل نظام الإقطاع في مصر الأيوبية محل نظام الأعطية حيث استمرت الأراضي المصرية تقسم إلى أربعة وعشرين قيراطاً : يكون للسلطان منها أربعة قراريط ، وللأجناد عشرة قراريط والأمراء عشرة قراريط . ويعتبر الروك الحسامي هو أول «روك» لأراضي مصر في عصر المماليك . انظر السلوك ، جـ١ ، ص٨٤١ - ٨٤٢ ، هامش٣ ، قارن إبراهيم طرخان ، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، القاهرة ، ١٩٦٨م ، ص٩٦ . ثم عمل الناصر محمد بن قلاوون الروك الناصري سنة ٧١٥هـ/١٣١٦م ، الذي يعتبر متكاملاً وشاملاً ونهائياً بما

اشتمل عليه من تقسيم إداري وإحصاء سكاني وأهمية اقتصادية . انظر المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١٤٦ - ١٤٧ ، حياة ناصر الحجي ، «التقسيم الإداري في مصر زمن المماليك الأتراك» ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٣٨ - ربيع ١٩٩٠م .

(٢٦٦) أنظر :

Satu, Taugitaka, "The Evolution of the Iqta System under the Mamluks Analysis of Al-Rawk Al-Husami and Al-Rawk Al-Nasini" Memoirs of the Research Department of the Toyo Bunko, No. 37, 1979.

(٢٦٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٨٧ .

(٢٦٨) المصدر السابق ، ص٦٨٧ ، انظر كذلك المصدر السابق ، جـ١ ، ص٥٠٨ .

(٢٦٩) المصدر السابق ، جـ٢ ، ص٦٨٩ .

(٢٧٠) أجناد الحلقة : وهم عدد جم وخلق كثير ، وربما دخل فيهم من ليس بصفة الجند من المتعممين وغيرهم بواسطة النزول عن الإقطاعات ، وقد جرت عادة ديوان الجيش على عدم الجمع على الجند كي لايحاط بعدته ويطلع إليه . ولكل أربعين نفساً منهم مقدم منهم ، ليس له عليهم حكم إلا إذا خرج العسكر كانت مواقفهم معه ، وترتيبهم في موقفهم إليه . وأول من رتبهم وسماهم بهذا الاسم السلطان الصالح أيوب بن الكامل محمد . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص١٦ .

(٢٧١) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٨٩ .

(٢٧٢) المصدر السباق ، ص٦٦٨ - ٦٦٩ .

(٢٧٣) المصدر السابق ، ص٦٨٧ .

(٢٧٤) «ناظر الوقف» : تقع مسؤوليته العمارة والتنمية والاستثمار ، مع مراعاة احتساب طعام ونفقة اليتيم حيث يكون الاستثمار ، بالفائض من المال . كما

يجب على ناظر الوقف عدم التقتير على أساس زيادة العدد حيث إن العبرة بالكيف وليس بالكم . كذلك يجب على ناظر الوقف الالتزام بشروط الواقف . انظر ، السبكي ، معيد النعم ، ص٦٤ ـ ٦٥ .

(٢٧٥) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٨٩ .

(٢٧٦) المصدر السابق ، ص٦٩٠ .

(٢٧٧) المصدر السابق ، ص٦٩٦ ، انظر كذلك أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص١٤٦ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥٠٨ .

(٢٧٨) أرغون شاه الناصري ، كان من مماليك الناصر محمد ، وحظى عنده ، وتأمر وزوجه بنت الأمير آقبغا عبدالواحد . ثم ولي الإستادارية في سلطنة المظفر حاجي ، ثم ولي نيابة صفد سنة ٧٤٧هـ . وأصبح نائباً لحلب سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م ، ثم لدمشق ، فتمكن وزاد ثراؤه وعظم قدره حتى جاء الأمر بإمساكه سنة ٧٥٠هـ/١٣٤٩م حيث تم قتله . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٣٧٣ .

(٢٧٩) أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص١٤٨ .

(٢٨٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٢٧ .

(٢٨١) المصدر السابق ، ص٦٩٣ .

(٢٨٢) عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي بن تمام السبكي تاج الدين قاضي القضاة . ولد سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٧م . درس الحديث والإسناد والفقه . قدم دمشق مع والده سنة ٧٣٩هـ/١٣٣٨م . له عدة مؤلفات . وكان عالماً بالإفتاء والتدريس . وولي دار الحديث الأشرفية . وولي خطابة الجامع الأموي . ثم أصبح قاضي القضاة في الشام . وكان ثابتاً على المبدأ فعانى كثيراً من المحن والمصائب . وبلغ مكانة عالية ومنزلة كبيرة . ومات مطعوناً سنة ٧٧١هـ/١٣٧٠م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٣ ، ص٣٩ ـ ٤٠ .

(٢٨٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٩٦ .

(٢٨٤) علاء الدين علي بن إبراهيم بن أسد المصري المعروف بابن الأطروش . ولي حسبة دمشق سنة ٧٤٣هـ . ثم عزل منها وولي حسبة القاهرة سنة ٧٤٥هـ . كما ولي بعد ذلك نظر البيمارستان المنصوري . وكان كثير السعي في خدمة الأمراء وأرباب الدولة . وتوفي سنة ٧٥٨هـ . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٣ ، ص٧١ ـ ٧٢ .

(٢٨٥) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٧٢ .

(٢٨٦) أرغون العلائي ، كان من مماليك الناصر محمد بن قلاوون ، ثم أصبح أميراً وتزوج أم السلطان الصالح إسماعيل . فلما مات الناصر محمد نفي إلى قوص . فلما تسلطن الصالح إسماعيل صار هو أكبر الأمراء . ثم أعتقل في سلطنة المظفر حاجي . وقتل سنة ٧٤٨هـ . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٣٧٦ .

(٢٨٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٠٠ .

(٢٨٨) المصدر السابق ، ص٧٢٩ .

(٢٨٩) المصدر السابق ، ص٧٣٨ .

(٢٩٠) يوسف بن أبي بكر بن خطيب بيت الآبار المعروف بالضياء الشامي . ولد سنة ٦٨٩هـ/١٢٩٠م وباشر ديوان تنكز الحسامي في الشام . ثم تولى الصدقات والأيتام في مصر . ثم ولي المطابخ والأسرى والبيمارستان ، وحسنت فيه سيرته . وولي الحسبة . ولكنه أمسك فيما بعد وضرب وأهين ونفي إلى قوص . ثم أعيد إلى القاهرة بطالاً حتى مات سنة ٧٦١هـ/١٣٦٠م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٥ ، ص٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

(٢٩١) عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن زنبور علم الدين ابن القاضي . كان مستوفي الوجه القبلي . ثم ولي استيفاء الصحبة سنة ٧٤٢هـ/١٣٤١م ، ثم نظر الخاص سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م . ثم صرف وأعيد إليها مرة أخرى سنة

٧٤٨هـ/١٣٤٧م ، ثم أضيف إليه الوزارة ، ثم أُمسك وعذب وصودر ، ولكن أطلق سراحه فمات سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م . المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٤٥ .

(٢٩٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨٣٥ ـ ٨٣٦ .

(٢٩٣) صالح بن محمد بن قلاوون السلطان الصالح . والدته بنت الأمير تنكز الحسامي نائب الشام . ولي السلطنة سنة ٧٥٢هـ/١٥٣١م . تآمر ضده كبار الأمراء وخلعوه سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م . وظل محبوساً في القلعة مع أمه حتى مات سنة ٧٦٢هـ/١٣٦١م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٣٠٢ ـ ٣٠٣ .

(٢٩٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨٥٣ .

(٢٩٥) المصدر السابق ، ص٨٧٦ .

(٢٩٦) شيخو الناصري ، تقدم في سلطنة المظفر حاجي ، واستقر حتى بداية عهد السلطان حسن من أمراء المشورة . وعظم شأنه . أصبح نائباً لطرابلس سنة ٧٥١هـ/١٣٥٠م ، ثم أمسك وسجن في الإسكندرية ، فلما استقر الصالح صالح في الحكم أفرج عن الأمير شيخو سنة ٧٥٢هـ/١٣٥١م . فلما تولى السلطان حسن مرة ثانية أصبح مدبر السلطنة . بني جامعاً وخانقاة . وتوفي سنة ٧٥٨هـ/١٣٥٧م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٢٩٣ .

(٢٩٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٨ ـ ٩ .

(٢٩٨) المصدر السابق ، ص٢٩٣ .

(٢٩٩) المصدر السابق ، ص٤ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١١ ، ص٣ ، ٢٤ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥٥٢ ـ ٥٥٣ .

(٣٠٠) تاج الدين أحمد بن عبدالله أبو الفضائل بن الصاحب أمين الدين بن الغنام . نشأ في عز أبيه ، وولي هو وأخوه في وزارة أبيهما كتابة الإنشاء إلى أن أخرجهما السلطان سنة ٧٢٩هـ/١٣٢٩م بعد موت أبيهما . ثم تولى تاج

الدين أحمد استيفاء الصحبة ، ثم نظر الدولة ، ثم عزل وصودر أكثر من مرة حتى مات سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٢٠١ .

(٣٠١) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٤ ـ ٧ .

(٣٠٢) المصدر السابق ، ص١٥ .

(٣٠٣) المصدر السابق ، ص٣٥ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥٦٢ ـ ٥٦٣ .

(٣٠٤) صرغتمش الناصري ، مملوك الناصر محمد بن قلاوون ، ولم يتقدم في الخدمة إلا بعد وفاة الناصر محمد حيث تأمر طبلخاناة ثم تقدمه سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م . أخرج صرغتمش إلى كشف الجسور سنة ٧٥١هـ/١٣٥٠م . ثم في سنة ٧٥٢هـ/١٣٥١م استقر رأس نوبة . وعظم شأنه في سلطنة الصالح صالح ، وانفرد بتدبير الأمور في سلطنة الناصر حسن حتى أمسك سنة ٧٥٩هـ/١٣٥٨م ، وسجن وقتل . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٣٠٥ ـ ٣٠٦ .

(٣٠٥) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٤٢ ، ٥٧ .

(٣٠٦) المصدر السابق ، جـ٢ ، ص٩١٩ .

(٣٠٧) بركة بن عبدالله الجوباني اليلبغاوي ، الأمير عز الدين ، كان مملوك الأمير يلبغا العمري . ثم صار أمير مائة ومقدم ألف وأخيراً أمير مجلس . كان رفيق برقوق وكبر شأنهما معا . ولكن الفتنة وقعت بين الصاحبين بسبب السلطة ، وتآمر برقوق ضد بركة وقبض عليه وسجنه وقتله سنة ٧٨٢هـ/١٣٨٠م . كان أميراً شجاعاً ، مهاباً ، كريماً ، يحب العلماء والفقراء . انظر بن تغري بردي ، المنهل الصافي ، جـ٣ ، ص٣٥١ ـ ٣٥٥ .

(٣٠٨) المصدر السابق ، جـ٣ ، ص٣٧٨ ، انظر كذلك ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٥١ ، ٢٥٣ .

(٣٠٩) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٩٢٠ ـ ٩٢١ .

(٣١٠) ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص٢٨٧ .

(٣١١) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨٢٨ ، ٨٨١ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص٢٨٢ ، ٣١٠ .

(٣١٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨٢٩ ، ٨٦٦ ، ٨٨٦ .

(٣١٣) ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١١ ، ص٧ .

(٣١٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨٤٣ ، ٨٥١ ، ٨٥٦ ، ٩٠٨ ـ ٩١٦ .

(٣١٥) المصدر السابق ، ص٨٤٣ ، ٩٠٨ .

(٣١٦) المصدر السابق ، جـ٢ ، ص٨٤٢ ، ٨٥٦ ، ٩١٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص٢٣١ ـ ٢٣٣ ، ٢٥٤ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥٣٧ ـ ٥٣٨ .

(٣١٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨٦٣ ـ ٨٦٤ .

(٣١٨) ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص٢٧٧ .

(٣١٩) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨٧٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص٢٨٠ ـ ٢٨٢ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥٤٤ ـ ٥٤٨ .

(٣٢٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨٧٧ ـ ٨٨٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص٢٨٠ ـ ٢٨٣ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥٤٤ ـ ٥٤٦ .

(٣٢١) ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص٢٨٣ .

(٣٢٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨٨٨ ـ ٨٨٩ .

(٣٢٣) المصدر السابق ، ص٨٨٨ ـ ٨٨٩ .

(٣٢٤) المصدر السابق ، ص٨٩٠ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١١ ، ص٣٦ .

(٣٢٥) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٩٠٢ .

(٣٢٦) المصدر السابق ، ص٩٠٨ .

(٣٢٧) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٦٤٠ ، انظر كذلك : النويري ، نهاية ، جـ٣٠ ، ص٣٦٢ ـ ٣٦٣ .

(٣٢٨) ابن شاكر ، عيون ، جـ٢١ ، ص٤١٣ ـ ٤١٦ ، المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٧٣٩ ـ ٧٤٠ .

(٣٢٩) ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٣٦٣ .

(٣٣٠) المصدر ذاته .

(٣٣١) المصدر ذاته .

(٣٣٢) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨٩٧ .

(٣٣٣) المصدر السابق ، ص٨٩٨ .

(٣٣٤) المصدر السباق ، ص٩٥٥ .

(٣٣٥) الأمير الوزير ناصر الدين الشيخي ويقال ديباي . كان صاحب مكارم ومروءة . أصله من بلاد ماردين . وقدم مع شمس الدين محمد بن التيتي إلى دمشق ، وسار منها فقيراً على قدميه إلى القاهرة . وتعيش في القاهرة من خياطة الأقباع في الأسواق ثم لبس زي الأجناد ، وخدم مع الشادين . ثم دخل في خدمة فخر الدين بن الخليلي . وهادي الأمراء حتى ولي شد الدواوين بإمرة عشرة . وانتقل منها إلى شد الجيزية وولادية القاهرة ، وجمع بينهما ، فصار من أمراء الطبلخاناة . ثم ولي الوزارة ، فتكبر وتعسف حتى مات سنة ٧٠٤هـ/١٣٠٥م . انظر المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١٤ .

(٣٣٦) ابن الدواداري ، جـ٩ ، ص١١٨ ، المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٩٥٥ .

(٣٣٧) Al-Hajji, The Internal Affairs in Egypt during the Third Reign of Sultan Al-Nasir Muhammad B. Qalawun, Second Edition, P.11.

(٣٣٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٥ ، انظر كذلك ابن الدواداري ، الدر ،

جـ ٩ ، ص١١٨ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٨ ، ص١٦٩ .

(٣٣٩) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١١ .

(٣٤٠) أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص٦٠ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٩٧ - ٩٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص١٧ - ١٨ .

(٣٤١) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨١ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٨ ، ص١٧٥ .

(٣٤٢) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص١٩٩ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨١ ، ٨٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ٨ ، ص٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٣٤٣) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٣٧٥ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٣٩٣ ، ٤٥٨ - ٤٥٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص١١٦ - ١١٧ .

(٣٤٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٣٦ .

(٣٤٥) بطريق أو بطرك النصارى أي رئيس النصارى . وقد أشار المقريزي إلى تطور كرسي البطركية في مصر بعد الفتح الإسلامي بالتفصيل مع ذكر فئاتهم وعلاقتهم بالسلطة . انظر المقريزي ، جـ٢ ، ص٤٩٢ - ٥٠٠ .

(٣٤٦) عبدالوهاب بن فضل الله الكاتب شرف الدين . خدم عند الأمير أيدغمش وكان كاتباً . ثم جعله الناصر محمد مستوفيا في الجيزة ، فحقق كفاءة كبيرة ، فنقله إلى استيفاء الدولة . وهو نصرانيّ ثم استسلمه الناصر محمد وقرره في نظر الخاص السلطاني فحقق للناصر محمد أرباحاً طائلة . ولكنه كان كثير الحيلة والظلم للتجار والمزارعين . وأكثر من مصادرة الأمراء والكتاب فتعاونوا ضده حتى أوغروا صدر الناصر محمد عليه ، فقبض عليه وعاقبه وصادره وقتله سنة ٧٤٠هـ/ انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٣ ، ص٤٢ - ٤٤ .

(٣٤٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٦٤ .

(٣٤٨) أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص١٣١ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٦٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص١٣١ ـ ١٣٣ .

(٣٤٩) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٦٩ .

(٣٥٠) المصدر ذاته .

(٣٥١) أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص١٣١ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٨٠ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص١٣٥ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٤٧٦ .

(٣٥٢) المقريزي ، السلوك ، جـ ٢ ، ص٤٨٥ ـ ٤٨٦ .

(٣٥٣) المصدر السابق ، ص٤٩٠ ـ ٤٩١ .

(٣٥٤) المصدر السابق ، ص٤٩٢ .

(٣٥٥) المصدر السابق ، ص٥٨٦ .

(٣٥٦) قطلوبغا الساقي الناصري المعروف بالفخري . كان من أخص مماليك الناصر محمد وأكثرهم عليه إدلالاً إلى أن أمره في سنة ٧١٦هـ/١٣١٧م . وكان يتجاسر على الناصر محمد ويجاوبه ، فلم يزل عنده أميراً عالي المكانة إلى أن غضب عليه لكثرة مجاوباته ، وعزم على القبض عليه . ولكن الأمير بكتمر الساقي توسط عند الناصر محمد فعفا عنه وأخرجه إلى الشام . وكان تنكز الحسامي كريماً معه لنشاطه وهمته ، ولكنه تولى القبض على تنكز الحسامي عندما غضب الناصر محمد عليه . وانضم إلى الأمير قوصون بعد وفاة الناصر محمد . ثم أصبح من أمراء الناصر أحمد وسانده كثيراً من أجل توطيد أركان حكمه . ولكن السلطان الناصر أحمد لم يلبث أن غدر به ، وغضب عليه ، وقتله سنة ٧٤٤هـ/١٣٤٣م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٣ ، ص٣٣٥ ـ ٣٣٦ .

(٣٥٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٥٩٧ .

(٣٥٨) المصدر السابق ، ص٦١٠ .

(٣٥٩) أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص١٣٨ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦١٠ .

(٣٦٠) أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص١٣٦ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٥٩١ - ٥٩٢ .

(٣٦١) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٠٥ - ٧٠٦ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٣٢ ، ١٣٣ - ١٣٤ .

(٣٦٢) مفردها قيسارية وهي الخان الكبير الذي يشغله جماعة من التجار .

(٣٦٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٤٣ .

(٣٦٤) نظار الحسبة ، أو المحتسب : عليه النظر في القوت ، وكشف غمة المسلمين فيما تدعو إليه حاجتهم في ذلك ، والاحتراز في المشروب ، فواجبه التأكد من عدم بيع الخمور في الأسواق ، وعدم بيع المحرم والمضر من الأطعمة والفاسد منها ، وكذلك ملاحظة الأسعار فيحافظ على السعر المناسب للمواد الغذائية في الأسواق ، ومن خالف ذلك عرض نفسه للعقاب . ومراعاة عدم الغش في أنواع البضائع المعروضة ، وصحة الأوزان ، وقانونية المبادلات التجارية فلايقع الضرر للرعية حيث يحصل الفقير على قوته بسعر مناسب . انظر السبكي ، معيد النعم ، ص٦٥ - ٦٦ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ١١ ، ص٩٦ - ٩٧ .

(٣٦٥) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٤٦٨ .

(٣٦٦) المصدر السابق ، ص٣٧١ - ٣٧٢ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٥١ .

(٣٦٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٩١ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٩٣ .

(٣٦٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٢٦ .

(٣٦٩) المصدر السابق ، ص٦٧٣ .

(٣٧٠) المصدر السابق ، جـ١ ، ص٨٩٨ ـ ٨٩٩ .

(٣٧١) لمزيد من التفاصيل انظر :

Hayat Al-Hajji, "The Internal Affairs of Egypt During The Third Reign of Sultan Al-Nasir Muhammad B. Qalawun 709-741/1309-1341". pp. 9-10.

(٣٧٢) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٩٠٦ ـ ٩٠٧ .

(٣٧٣) المصدر السابق ، جـ٣ ، ص٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١١ ، ص٦٥ ، ٦٨ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٦٠ ، ٣٠٣ .

(٣٧٤) القند هو عسل قصب السكر . وكان القند يرد من مصانع السكر ببلاد الصعيد مثل بلدة ملوي إلى دار خاصة به بالفسطاط . وكان لهذه الدار مكس اسمه رسوم دار القند ، وقد ألغاه صلاح الدين الأيوبي ضمن ما ألغاه من المكوس في أوائل سلطنته . انظر المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص١٧٢ ، هامش٢ .

(٣٧٥) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص ٤٤٨ .

(٣٧٦) المصدر السابق ، ص٧٠٨ .

(٣٧٧) المصدر ذاته .

(٣٧٨) المصدر السابق ، ص٦٦٩ .

(٣٧٩) المصدر السابق ، جـ٣ ، ص٢٣٣ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٣٧ .

(٣٨٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٩ .

(٣٨١) المصدر السابق ، ص١٣٥ .

(٣٨٢) المصدر السابق ، ص١٣٧ ـ ١٣٨ .

(٢٨٣) المصـــدر الســـابق ، ص٤٥٧ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٣٠٢ ـ ٣٠٣ .

(٣٨٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٤٦٦ .

(٣٨٥) المصدر السابق ، جـ٢ ، ص٦٩٠ .

(٣٨٦) المصدر السابق ، ص٦٩٣ .

(٣٨٧) المصـــدر الســـابق ، جـ٣ ، ص٢٩١ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٩٣ .

(٣٨٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٥٩ .

(٣٨٩) المصدر السابق ، ص٣٩٠ .

(٣٩٠) المصدر السابق ، ص٤٦٨ .

(٣٩١) ابن رياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٢٠ .

(٣٩٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص١٣٩ ـ ١٤٠ .

(٣٩٣) المصدر السابق ، ص٣٧٤ .

(٣٩٤) المصدر السابق ، جـ٢ ، ص٨٢ .

(٣٩٥) ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ ٩ ، ص١٩ .

(٣٩٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٤٨٨ .

(٣٩٧) بركة الحبش : تقع في ظاهر مدينة الفسطاط . وكانت أرضاً ميتة فتم إحياؤها بالزراعة . وتشير حجة الوقف التي كتبها بدر الدين محمد بن جماعة إلى أنها كانت وقفاً على الأشراف والأقارب والطالبين . وكانت أرضاً زراعية واسعة شديدة الخصوبة كثيرة الإنتاج . وكان ماء النيل يصل إليها بيسر عن طريق خليج صغير . وكان الناس يقصدونها للنزهة . وقد استولى

عليها النشو ولكن السلطان المنصور أبا بكر أعادها مرة أخرى للأشراف . انظر المقريزي ، الخطط ، جـ٢ ، ص١٥٢ ـ ١٥٥ .

(٣٩٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٥٥٢ .

(٣٩٩) المصدر السابق ، ص٦٩٧ .

(٤٠٠) المصدر السابق ، جـ٣ ، ص٤٤٥ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٨٩ .

(٤٠١) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٤٤٨ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٩١ .

(٤٠٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٢٨٣ .

(٤٠٣) عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، عزالدين قاضي المسلمين . ولد سنة ٦٩٤هـ/١٢٩٥م أكثر من طلب العلم والدرس والقراءة وأجاز له كبار المشايخ . كما درس الحديث والفقه . كان عالماً متبحراً في الفقه ورواية الحديث ، كما كان كثير الحج . كان حسن الأخلاق ، كثير الفضائل . ولي قضاء مصر سنة ٧٣٨هـ/١٣٣٨م . كان حسن المحاضرة ، سليم النية ، محباً لأهل العلم والفضل . وباشر القضاء بعفة وعزل جميع النواب الذين تولوا ببذل المال «الرشوة» . ووكل إليه الناصر محمد مهمة تعيين قضاة الشام . عزل نفسه عن وظية القضاء أكثر من مرة ولكنه كان يعود تحت إلحاح أصحاب السلطة حتى عزل نفسه نهائياً سنة ٧٦٦هـ . وتوفي سنة ٧٦٧هـ/١٣٦٦م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٢ ، ص٤٨٩ ـ ٤٩١ .

(٤٠٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٤٠ .

(٤٠٥) المصدر السابق ، ص٤١ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥٦٧ .

(٤٠٦) المقريزي ، السلوك ، جـ ٣ ، ص٩٨ .

(٤٠٧) علي الدميري ، اشتغل بالعلم ، وانقطع بالجامع الأزهر ، وكان يصوم الدهر ،

ويقرأ الناس القرآن متبرعاً . ومات سنة ٧٦٨هـ/١٣٦٧م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٣ ، ص٢١٩ .

(٤٠٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص١٤٧ .

(٤٠٩) يوسف بن عبدالله بن عمر الكردي الكوراني ، كان عالماً محدثاً فقيهاً صاحب مؤلفات . لبس الخرقة وتلقن الذكر . كان كبار العلماء والشيوخ يبجلونه . اشتهر بصلاحه وزهده وعفته . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٥ ، ص٢٣٨ .

(٤١٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص١٤٨ .

(٤١١) محمد بن حاجي بن محمد بن قلاون ، ناصر الدين أبوالمعالي بن المظفر ابن الناصر بن المنصور . ولد سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٨م واستقر في الحكم بعد القبض على عمه الناصر حسن ، حيث كان سنه آنذاك أربع عشرة سنة بعناية الأتابك يلبغا العمري الخاصكي وتدبيره ، ومن ثم لم يكن له سوى الاسم . ولما اشتد عوده وزاد أمره ونهيه عمل الأمير يلبغا على عزله وتولية الأشرف شعبان بن حسين سنة ٧٦٤هـ/١٣٦٣م فكانت مدته سنتين وثلاثة أشهر . وتوفي سنة ٨٠١هـ/١٣٩٩م وقد زاد عن الخمسين عاماً . انظر السخاوي ، الضوء ، جـ٧ ، ص٢١٦ .

(٤١٢) عمر بن اسحاق بن أحمد الغزنوي ، القاضي سراج الدين الهندي ، قدم إلى القاهرة قبل سنة ٧٤٠هـ ، وكان متأهلاً للتعلم فتميز بعلمه وفصاحته ، ونبغ في الفقه . تولى قضاء العسكر . ثم ولي القضاء سنة ٧٦٩هـ . عمل بتدريس التفسير في الجامع الطولوني سنة ٧٧١هـ . مات سنة ٧٧٣هـ . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٣ ، ص٢٣٠ ـ ٢٣١ .

(٤١٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص١٩٦ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٠٥ ـ ١٠٦ .

(٤١٤) برهان الدين إبراهيم بن عبدالله بن محمد بن جماعة ابن الشيخ الجمال

الكناني المقدسي . ولد سنة ٨٠٥هـ ببيت المقدس . ونشأ بها لحفظ القرآن . وولي قضاء القدس وخطابتها . مات سنة ٨٧٢هـ . انظر السخاوي ، الضوء اللامع ، جـ١ ، ص٧٢ .

(٤١٥) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٦٩ .

(٤١٦) ضمان المغاني : هي ضريبة يدفعها كل من يقيم عرساً أو يحتفل بمناسبة سعيدة مثل الختان وغيره ، وكانت الضامنة تقوم بجمع هذه الضرائب ، وتدفعها للدولة بعد أخذ نسبة منها ، وكانت ضريبة العرس تزيد عن خمسمائة درهم . انظر المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٦٦ .

(٤١٧) مكس القراريط : هي ضريبة يدفعها كل من يشتري داراً حيث يؤخذ منه عن كل ألف درهم من ثمنها عشرون درهماً . وكان هناك ديوان يقوم على تحصيل هذه الضريبة ولايمكن أن تتم أية عملية بيع أو شراء إلا بعد دفع هذه الضريبة للديوان . ولايمكن أن يشهد شخص ما على عقد بيع إلا بعد التأكد من وجود ختم الديوان بوفاء الضريبة . انظر المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٦٧ .

(٤١٨) المصدر السابق ، ص٢١٧ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٢٢ ، ١٢٣ .

(٤١٩) المصدر السابق ، ص٢٦٦ .

(٤٢٠) المصدر ذاته .

(٤٢١) المصدر ذاته ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٦٦ - ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٤٢٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٦٧ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٦٦ - ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٤٢٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٦٤ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٦٥ .

(٤٢٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣١٩ ، انظر كذلك ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢١٦ .

(٤٢٥) المقــريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٦٩ .

(٤٢٦) المقــريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٣٣ ـ ٣٣٤ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢١٦ .

(٤٢٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٤٥ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١١ ، ص١٦٦ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

(٤٢٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٦٠ ـ ٣٦١ .

(٤٢٩) المصدر السابق ، ص٣٧٠ .

(٤٣٠) المصـدر السـابق ، ص٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، ٣٠٦ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٧٦ ، ٢٠٢ .

(٤٣١) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٧٨ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١١ ، ص٣٦ ، ٣٧ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٠٣ ، ٢٤٠ ، ٢٦٢ .

(٤٣٢) المقــريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٠٧ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٤٠ .

(٤٣٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٢١ .

(٤٣٤) المقــريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٣٠٩ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ، انظر كذلك ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٠٨ ، ٢٤٠ ، ٢٥٥ .

(٤٣٥) حول دور العامة في «المشاركة الشعبية» انظر : حياة ناصر الحجي ، أحوال العـامـة في حكم المماليك ، الطبـعـة الثـانيـة ، سنة ١٩٩٤م ، الكويت ، الصفحات ٣٢ ـ ٨٢ .

(٤٣٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص١٧٣ ـ ١٧٤ .

(٤٣٧) المصدر السابق ، ص٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٤٣٨) المصدر السابق ، ص٢٨٤ .

(٤٣٩) المصدر السابق ، ص٢٨٤ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ ١ ، ق٢ ، ص١٨٤ .

(٤٤٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٩٢ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢١٠ .

(٤٤١) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٢٩٢ .

(٤٤٢) المصدر السابق ، ص٣١٤ .

(٤٤٣) المصدر السابق ، ص٣٥٢ ـ ٣٥٣ .

(٤٤٤) المصدر السابق ، ص٣٥٤ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٩٤ .

(٤٤٥) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٨٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١١ ، ص١٧٧ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

(٤٤٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٣٨٢ .

(٤٤٧) المصدر السابق ، ص٣٨٢ ، ٣٩٥ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص٢٦٣ ، ٢٩٨ .

(٤٤٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص٤٠٣ .

(٤٤٩) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨٦٤ ، انظر ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ٨ ، ص١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص ٤٠٠ .

(٤٥٠) المقريزي ، السلوك ، جـ١ ، ص٨٦٤ .

(٤٥١) المصدر السابق ، ص٨٦٥ .

(٤٥٢) ابن الدواداري ، الدر ، جـ ٩ ، ص٢٣٧ .

(٤٥٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٧٨ ـ ٦٨٠ ، ٦٩٠ ، ٧١٣ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص٨١ ، ٩٠ ، ١٢٢ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٤٩٨ .

(٤٥٤) أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص١٤٦ ، المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧١٣ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٢٢ ، ١٢٣ ـ ١٢٤ ، ١٢٨ ـ ١٣٠ ، ١٤٠ ـ ١٤١ ، ١٥٠ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥٠٨ .

(٤٥٥) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٢٧ ، انظر كذلك أبوالفدا ، المختصر ، جـ٤ ، ص١٤٤ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص٩٠ .

(٤٥٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٦٥ .

(٤٥٧) المصدر السابق ، ص٦٧١ .

(٤٥٨) المصدر السابق ، ص٦٩٠ .

(٤٥٩) المصدر السابق ، ص٧٢٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٥٤ ، ١٥٦ .

(٤٦٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٠٣ ، انظر كذلك ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٢٢ ، ١٢٨ .

(٤٦١) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٠٣ ، انظر كذلك ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٢٨ ـ ١٣٠ .

(٤٦٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٠٤ .

(٤٦٣) يلبغا بن عبدالله الخاصكي الناصري ، تأمر أيام الناصر محمد ، وأصبح مقدم ألف في عهد الناصر حسن ، وقف ضد الناصر حسن حتى قتل . استمر صاحب نفوذ كبير أيام المنصور محمد بن حاجي ، والأشرف شعبان . بلغت عدة مماليكه ثلاثة آلاف مملوك . وكان موكبه من أعظم المواكب . وكان له صدقات كثيرة على طلبة العلم . وقتل سنة ٧٦٨هـ/١٣٦٧م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٥ ، ص٢١٣ ـ ٢١٥ .

(٤٦٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٠٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص٣١٤ .

(٤٦٥) ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٤٠ ـ ١٤١ .

(٤٦٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٠٧ ، ٧٠٨ .

(٤٦٧) المصدر السابق ، ص٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ .

(٤٦٨) المصدر السابق ، ص٢٠٧ .

(٤٦٩) المصدر السابق ، ص٧١٠ .

(٤٧٠) المصدر السابق ، ص٧٠٩ ، ٧١٠ .

(٤٧١) المصدر السابق ، ص٧١٥ ، ٧٢٥ ـ ٧٢٦ ، ٧٣٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ـ ١٣٠ ، ١٤٠ ـ ١٤١ .

(٤٧٢) المصدر السابق ، ص٦٧٨ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٤٩ ـ ١٥٠ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥١٣ ـ ٥١٤ ،

(٤٧٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٤٩ ـ ١٥٠ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥١٣ ـ ٥١٤ ،

(٤٧٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٢٠ ـ ٧٢١ ، ٧٢٥ ـ ٧٢٦ ، ٧٢٩ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥١٥ ـ ٥١٧ .

(٤٧٥) آقسنقر الناصري ، ولي أمير شكار في حياة السلطان الناصر محمد ، وتنقل في الخدمة السلطانية ، وتزوج ابنة الناصر محمد ثم ولي نيابة غزة بعد وفاة الناصر محمد . أصبح أمير شكار في عهد الصالح إسماعيل ، ثم نيابة طرابلس . لعب دوراً في خلع الكامل شعبان وسلطنة المظفر حاجي . وصار من أكبر الأمراء ، ولكن الأمور ساءت بينهما فأمسك وقتل سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٤٤٢ .

(٤٧٦) ملكتمر الحجازي الناصري ، كان جميل الشكل حسن المظهر ، وحظي

بمنزلة كبيرة عند الناصر محمد . ولكنه كان سيء الأخلاق . قبض عليه الأمير قوصون سنة ٧٤٢هـ/١٣٤٢م وسجنه ، لكنه أطلق سراحه فيما بعد . وكبر شأنه في عهد المظفر حاجي ، ولكن الأخير لم يلبث أن توجس منه فأمسكه وقتله سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ٥ ، ص١٢٧ ـ ١٢٨ .

(٤٧٧) المماليك الخاصكية : وهم المماليك السلطانية الذين كانوا أعظم الأمراء شأناً وأرفعهم قدراً ، وأشدهم إلى السلطان قرباً ، وأوفرهم إقطاعاً ، ومنهم تؤمر الأمراء رتبة بعد رتبة ، وهم في العدد بحسب مايؤثره السلطان من الكثرة والقلة ، وكان لهم في زمن السلطان الناصر محمد بن قلاون ، ثم في أيام كلا السلطانين ، واعتنائهما بجلب المماليك ومشتراها . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص١٥ ـ ١٦ .

(٤٧٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٢٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٥٦ ـ ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥١٤ .

(٤٧٩) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٣٠ ، انظر كذلك ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٦٠ .

(٤٨٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٣١ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٦١ .

(٤٨١) أرقطاي القفجقي المشهور بالحاج . كان من مماليك الأشرف خليل . ولأنه كان حسن السياسة والتدبير مع ذكاء ومجاملة استطاع أن يتولى نيابة حمص سنة ٧١٦هـ/١٣١٦م ، ثم صفد ، ثم رجع إلى مصر أمير مائة . أصبح نائب الغيبة ، ثم نائب طرابلس ، ثم نائب حلب في سلطنة الكامل شعبان ، وتولى نيابة مصر في دولة المظفر حاجي ثم نيابة دمشق . وتوفي سنة ٧٥٠هـ/١٣٤٩م . انظر ابن حجر ، الدرر ، جـ١ ، ص٣٧٦ .

(٤٨٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٣٨ .

(٤٨٣) المصدر السابق ، ص٧٢٩ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٥ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٤٨٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٤٤ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٧١ - ١٧٣ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥١٨ - ٥١٩ .

(٤٨٥) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ - ٧٤٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩١ .

(٤٨٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٩١٨ - ٩١٩ .

(٤٨٧) المصدر السابق ، ص٩٢٩ ، جـ٣ ، ص٥٩ ، ٢٧٢ - ٢٧٣ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ق٢ ، ص١٧٢ .

(٤٨٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٠٧ .

(٤٨٩) المصدر السابق ، ص٧٠٦ .

(٤٩٠) المصدر السابق ، ص٧١٣ ، ٧١٥ .

(٤٩١) المصدر السابق ، جـ١ ، ص٨٥٨ ، قارن ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٤٠٠ .

(٤٩٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٨٩ .

(٤٩٣) المصدر السابق ، ص٦٩٠ ، ٧١٣ ، ٧١٥ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ .

(٤٩٤) المصدر السابق ، ص٦٨٩ .

(٤٩٥) المصدر السابق ، ص٦٨٩ .

(٤٩٦) المصدر السابق ، ص٦٨٦ .

(٤٩٧) المصدر السابق ، ص٨٢٢ .

(٤٩٨) المصدر السابق ، ص٨٢٣ .

(٤٩٩) المصدر ذاته .

(٥٠٠) المصدر السابق ، ص٨٠٩ ، ٨١٤ ، ٨١٣ ، ٨٢٩ ، ٨٤٩ .

(٥٠١) المصدر السابق ، ص٨٠٣ .

(٥٠٢) المصدر السابق ، ص٨٠٥ .

(٥٠٣) المصدر السابق ، ص٧٦٠ ، ٨٠٣ .

(٥٠٤) المصدر السابق ، ص٩٢٨ .

(٥٠٥) المصدر السابق ، ص٧٢٢ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٥٨ .

(٥٠٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٢٩ - ٧٣١ ، ٧٣٤ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٥٨ ، ١٦٠ .

(٥٠٧) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٣٤ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٦٤ .

(٥٠٨) إمرة سلاح : وأصل موضوعها حمل السلاح للسلطان في المناسبات ، وصاحبها هو المقدم على السلاح دارية من المماليك السلطانية ، والمتحدث في السلاح خاناة السلطانية ، ولايكون رلا واحداً من الأمراء المقدمين . انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص١٨ .

(٥٠٩) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٣٥ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٦٥ .

(٥١٠) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٣٥ - ٧٣٦ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٦٥ .

(٥١١) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٣٥ - ٧٣٧ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٦٥ - ١٦٧ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥١٥ .

(٥١٢) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٥١ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٩٣ .

(٥١٣) المقـريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٦١ ، ابن تغـري بردي ، النجـوم ، جـ١ ، ص١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٥١٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨٠٩ .

(٥١٥) المصدر السابق ، ص٨١٠ .

(٥١٦) المصدر السابق ، جـ٣ ، ص١ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١١ ، ص٧ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥١٥ ـ ٥١٩ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٥٢ .

(٥١٧) خانقاه شيخو : تقع هذه الخانقاة خارج القاهرة تجاه جامع شيخو حيث أنشأها الأمير سيف الدين شيخو العمري سنة ٧٥٦هـ/١٣٥٥م ، وكانت في البدء مجموعة من المساكن الأهلية اشتراها الأمير شيخو من أصحابها حيث هدمها وشرع في بنائها خانقاة . وبنى إلى جانب الخانقاة حمامين وعدة حوانيت يعلوها بيوت لسكنى العامة ، ورتب في الخانقاة دروساً عدة منها أربعة دروس لطوائف الفقهاء الأربعة وهم الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة ، ودرساً للحديث النبوي ودرساً لإقراء القرآن بالروايات السبع . وجعل لكل درس مدرساً . عنده جماعة من الطلبة ، وشرط عليهم حضور الدرس وحضور وظيفة التصوف . وعين في مشيخة الخانقاة الشيخ أكمل الدين محمد بن محمود ، كما ولاه النظر في أوقاف الخانقاة . انظر المقريزي ، صبح الأعشى ، جـ٢ ، ص٤٢١ .

(٥١٨) المقـريزي ، السلوك ، جـ٣ ، ص١٧ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥٥٧ ـ ٥٥٨ .

(٥١٩) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٤٣ .

(٥٢٠) المصدر السابق ، ص٦٦٧ .

(٥٢١) المصدر السابق ، ص٦٤٠ ـ ٦٨٢ ، ابن تغري بدري ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١١٨ .

(٥٢٢) المقـريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٦٩٩ - ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ابن تغـري بـردي ، جـ١٠ ، ص١٢٥ - ١٢٦ ، ابـن إيـاس ، بدائـع ، جـ١ ، ص٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٥٢٣) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٢٣ .

(٥٢٤) المصدر السابق ، ص٦٨١ ، ٦٨٣ .

(٥٢٥) حياة ناصر الحجي ، أحوال العامة في حكم المماليك ، ص١٨ - ٢٨ .

(٥٢٦) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٩٢٧ - ٩٢٨ .

(٥٢٧) المصـدر السـابق ، ص٧١٤ ، ٧١٥ ، ابن تغـري بردي ، النجـوم ، جـ١٠ ، ص١٢٢ .

(٥٢٨) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧١٩ .

(٥٢٩) المصدر السابق ، ص٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ .

(٥٣٠) المصـدر السـابق ، ص٧٠٥ ، ٧٠٧ ، ٧١٣ ، ٧١٥ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ابن تغـري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٥٤ ، ١٥٥ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥١٥ ، ٥١٦ .

(٥٣١) المقـريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٣٢ - ٧٣٣ ، ابن تغـري بردي ، النجـوم ، جـ١٠ ، ص١٥٩ .

(٥٣٢) أبو الفـدا ، المختـصـر ، جـ٤ ، ص١٥٠ - ١٥١ ، المقـريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٤٠ .

(٥٣٣) المقـريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٢٤ ، ابن تغـري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٥٦ .

(٥٣٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٧٥٢ .

(٥٣٥) المصدر ذاته .

(٥٣٦) المصدر السابق ، ص٧٥٣ .

(٥٣٧) المصدر السابق ، ص٧٥٣ ، ٧٦٩ .

(٥٣٨) المصدر السابق ، ص٧٥٩ .

(٥٣٩) المصدر السابق ، ص٧٦٠ .

(٥٤٠) المصدر ذاته .

(٥٤١) المصدر السابق ، ص٧٧١ .

(٥٤٢) المصدر السابق ، ص٨٠٩ .

(٥٤٣) المصدر السابق ، ص٨٠٨ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جـ١٠ ، ص١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٢ .

(٥٤٤) المقريزي ، السلوك ، جـ٢ ، ص٨٠٩ .

(٥٤٥) المصدر السابق ، ص٨١٤ .

(٥٤٦) المصدر السابق ، ص٨١٩ .

(٥٤٧) المصدر السابق ، ص٨١٨ - ٨١٩ .

(٥٤٨) المصدر السابق ، ص٨٠٩ .

(٥٤٩) المصدر السباق ، ص٧١٥ .

(٥٥٠) المصدر السابق ، ص٧٦١ - ٧٦٤ .

(٥٥١) المصدر السباق ، ص٧٦٤ .

(٥٥٢) المصدر السابق ، ص٧٦٤ ـ ٧٦٥ .

(٥٥٣) المصدر السابق ، ٧٦٥ .

(٥٥٤) المصدر السابق ، ص٧٦٤ .

(٥٥٥) المصدر السابق ، ص٧٦٥ .

(٥٥٦) المصدر السابق ، ص٧٦٥ ، ٧٦٦ .

(٥٥٧) المصـدر الســابق ، ص٩٢١ ـ ٩٢٧ ، ابن إياس ، بدائع ، جـ١ ، ص٥٥١ ـ ٥٥٢ .

(٥٥٨) Al-Hajji, Hayat Nasser, The Internal Affairs in Egypt During The Third Reign of Sultan Al-Nasir Muhammad B. Qalawun, 709 - 741 / 1309 - 1341, P. 142.

* * *

المصادر والمراجع

أولاً: مصادر مخطوطة :

الإسنوي عبدالرحمن بن الحسن (ت٧٧٢هـ/١٣٧٠م) .

١ - الكلمات المهمة في مباشرات أهل الذمة ، مخطوط بالمتحف البريطاني Or. 11581 .

ابن إياس محمد بن أحمد (ت٩٣٠هـ/١٥٢٤م)

٢ - جواهر السلوك في أخبار الخلفاء والملوك ، مخطوط كيمبردج Qg. 74 ، مخطوط دار الكتب ٦٢٠٣ف ٦٣٨ .

البلوي خليل ابن عيسى

٣ - تاج المفارق في تحلية علماء المشارق «رحلة البلوي» ، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 2286 .

ابن تغري بردي أبو المحاسن يوسف (ت٨٧٤هـ/١٤٧٠)

٤ - حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، مخطوط ببرلين 9462 .

٥ - المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، ج٥ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 2072 .

ابن حبيب الحسن بن عمر (ت٧٧٩هـ/١٣٧٧م) .

٦ - درة الأسلاك في دولة الأتراك مخطوط أكسفورد March 223 .

ابن دقماق إبراهيم بن محمد (ت٨٠٩هـ/١٤٠٦م)

٧ - الجوهر الثمين في تاريخ الخلفاء والسلاطين ، مخطوط أكسفورد Digby Or, 28 .

الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد الشافعي (ت٧٤٨ هـ/١٣٤٨م)

٨ ـ ذيل تاريخ الإسلام ، مخطوط شستر بيتي ، 1400 .

٩ ـ كتاب العبر في التواريخ ، مخطوط أكسفورد Digby Or, 15 .

١٠ ـ تاريخ الإسلام وطبقات المشاهر والأعلام ، مخطوط المتحف البريطاني 1558 .

السخاوي شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت٩٠٢هـ/١٤٩٧م)

١١ ـ إرشاد الغاوي بل إسعاد الطالب والراوي للإعلام بترجمة السخاوي ، مخطوط ليدن 1106 .

١٢ ـ ذيل دول الإسلام ، مخطوط أكسفورد 349.611 .

١٣ ـ وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام ، مخطوط برلين 6463 .

السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ/١٥٠٥م) .

١٤ ـ كتاب مارواه الواعون في أخبار الطاعون ، مخطوط كيمبردج Or, 172 (8) .

الشجاعي شمس الدين (ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م) .

١٥ ـ تاريخ السلطان الملك الناصر محمد وبنيه ، مخطوط برلين 9833 .

الصفدي الحسن بن عبدالله (القرن ٨هـ/١٤م) .

١٦ ـ نزهة المالك والمملوك ، مخطوط المتحف البريطاني Or. 6267 .

الصفدي خليل بن أيبك بن عبدالله (ت٧٦٤هـ/١٣٦٣م) .

١٧ ـ تحفة ذوي الألباب في من حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب ، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 5827 .

الصقاعي فضل الله بن أبي بكر (ت٧٢٦هـ/١٣٢٦م) .

١٨ ـ تالي كتاب وفيات الأعيان ، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 2061 .

العليمي مجير الدين عبد الرحمن (ت٩٢٧هـ/١٥٢١م)

١٩ - تاريخ المعتبر في أنباء من عبر، مخطوط المتحف البريطاني Or. 1544 .

العمري ابن فضل الله (ت٧٤٩هـ/١٣٤٩م)

٢٠ - مشالك الأبصار، مخطوط أيا صوفيا ٣٤١٧، ج٤، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 2325.2328 .

العيني محمد بن أحمد (ت٨٥٥هـ/١٤٥١م)

٢١ - تاريخ البدر في أوصاف أهل العصر، مخطوط المتحف البريطاني Add. 22360 .

٢٢ - كتاب عقود الجمان في أخبار أهل الزمان، مخطوط كيمبردج Qg. 176 .

ابن قاضي شهبه أبوبكر أحمد بن محمد (ت٨٥١هـ/١٤٤٨م).

٢٣ - الإعلام بتاريخ الإسلام، مخطوط أكسفورد March 143 .

الكرمي مرعي بن يوسف بن أبي بكر (ت١٠٣٣هـ/١٦٢٣م)

٢٤ - نزهة الناظرين في تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين، مخطوط شستر بيتي 4907.10 .

مجهول؟

٢٥ - تاريخ السلاطين والعساكر، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 1705 .

مجهول؟

٢٦ - تاريخ جواهر السلوك في سياسة الخلفاء والملوك، مخطوط المتحف البريطاني Or. 6854 .

مجهول؟

٢٧ - تاريخ الدولة التركية (٦٥٠ - ٨٠٥هـ/١٢٥٢ - ١٤٠٢م)، مخطوط كيمبردج Qg. 147 .

مجهول؟

٢٨ ـ تقويم البلدان المصرية في الأعمال السلطانية ، مخطوط كيمبردج Qg. 65 .

مجهول؟

٢٩ ـ نزهة الإنسان في ذكر الملوك والأعيان ، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس 1769 .

مغلطاي إبراهيم (عاش في النصف الأول من القرن الـ (٨هـ/١٤م)

٣٠ ـ تاريخ سلاطين مصر والشام وحلب ، مخطوط برلين 9835 .

المنصوري ركن الدين بيبرس (ت٧٢٥هـ/١٣٢٥م) .

٣١ ـ زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة ، مخطوط المتحف البريطاني 23325.11 .

ابن منكلي محمد بن محمد (ت٧٨٤هـ/١٣٨٢م) .

٣٢ ـ الأحكام المملوكية والضوابط الناموسية ، مخطوط دار الكتب المصرية ٢٣ فروسية .

اليافعي أبو محمد عبدالله بن أسعد (ت٧٦٨هـ/١٣٦٧م)

٣٣ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان وتقلب أحوال الإنسان ، مخطوط أكسفورد March, 176 .

اليونيني موسى بن محمد (ت٧٢٦هـ/١٣٢٦م)

٣٤ ـ ذيل مرآة الزمان ، مخطوط مصور الجامعة العربي ٢/٢٥٧ تاريخ ، ج٤ .

وثـــائق

٣٥ ـ وثيقة دير القديسة كاترين جبل سيناء رقم ٣٣ ، ٣٤ .

* * *

ثانيا: مصادر مطبوعة:

(١) الكتب:

الإدفوي أبو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب (ت٧٤٨هـ/١٣٤٧م)

٣٦ ـ الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، تحقيق سعد محمد حسن، القاهرة، ١٩٦٦م.

ابن الأكفاني محمد بن إبراهيم (ت٧٤٩هـ/١٣٤٨م)

٣٧ ـ نخب الذخائر في أحوال الجواهر، تحقيق، أ.م. الكرملي، القاهرة، ١٩٣٩م.

ابن إياس محمد بن أحمد (ت٩٣٠هـ/١٥٢٤م)

٣٨ ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور، ٣ أجزاء، القاهرة، ١٨٩٣ ـ ١٨٩٦م.

الباشا حسن

٣٩ ـ الألقاب الإسلامية، القاهرة، ١٩٥٧م

٤٠ ـ الفنون الإسلامية والوظائف، ٣ أجزاء، القاهرة، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦م

ابن بطوطة محمد بن عبدالله (ت٧٧٩هـ/١٣٧٧م)

٤١ ـ تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار «رحلة ابن بطوطة»، تحقيق د. على المنتصر الكتاني، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٥م.

ابن تغري بردي أبو المحاسن يوسف (ت٨٧٤هـ/١٤٧٠م)

٤٢ ـ حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، جزأين، تحقيق ويليام بوبر، لوس أنجلوس، ١٩٣٠ ـ ١٩٤٢م.

٤٣ ـ المنهل الصافي، والمستوفي بعد الوافي، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٥٦م.

٤٤ ـ مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، بإشراف ج.د. كارليل، طبعة أوروبا، ١٧٩٢م.

٤٥ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ١٢ جزء ، القاهرة ، ١٩٢٩ ـ ١٩٥٦م .

الجبرتي عبد الرحمن (١٢٣٧هـ/١٨٢٢م)

٤٦ ـ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، الجزء الأول ، تحقيق حسن محمد جوهر وآخرين ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٦م .

ابن الجيعان : يحيى بن شاكر (ت٨٨٥هـ/١٤٨٠م)

٤٧ ـ التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، بإشراف ب . مورتز ، طبعة القاهرة ، ١٩٧٤م .

ابن الحاج محمد بن محمد (ت٧٣٧هـ/١٣٣٦م)

٤٨ ـ المدخل ٤ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٢٩م .

ابن حبيب : الحسن بن عمر (ت٧٧٩هـ/١٣٧٧م)

٤٩ ـ تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه ، تحقيق محمد محمد أمين ، مراجعة سعيد عبدالفتاح عاشور ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

ابن حجر : أحمد علي (ت٨٥٢هـ/١٤٤٩م)

٥٠ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ٥ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

٥١ ـ إنباء الغمر في أبناء العمر ، جزآن ، حيدر آباد ، ١٩٦٧م .

٥٢ ـ فتح الباري بشرح صحيح الباري ، ١٣ جزء ، القاهرة ، ١٣١٩هـ/١٩٠٩م .

الحجي : حياة ناصر .

٥٣ ـ التعليم في مصر زمن المماليك ، ضمن كتاب : التربية العربية الإسلامية : المؤسسات والممارسات ، الجزء الثالث ، ١٩٩٠م ، مؤسسة آل البيت ، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، الأردن .

٥٤ ـ أسواق القاهرة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الرابع عشر والخامس

عشر الميلاديين ، ضمن كتاب : بحوث ودراسات في التاريخ العربي ، مهداة إلى أ . د . نورالدين حاطوم بمناسبة بلوغه السبعين من عمره ، دار شمأل للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٢م .

٥٥ ـ العلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الأسبانية في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين ، (حائز على جائزة معرض الكتاب المقدمة من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي عام ١٩٨١م) .

٥٦ ـ السلطان الناصر محمد بن قلاوون ونظام الوقف في عهده مع تحقيق ونشر وثيقة وقف سرياقوس ، الكويت ، ١٩٨٣م .

٥٧ ـ السياسة الصليبية للملك القديس لويس التاسع ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٤م .

٥٨ ـ أحوال العامة في حكم المماليك ٦٨٧ ـ ٧٨٤هـ/١٢٧٩ ـ ١٣٨٢م دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والإجتماعية ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٤م . والطبعة الثانية في عام ١٩٩٤م .

٥٩ ـ دراسات في تاريخ سلطنة المماليك في مصر والشام ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٩٨٦ .

٦٠ ـ صور من الحضارة العربية الإسلامية في سلطنة المماليك ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٩٢م .

٦١ ـ أنماط من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سلطنة المماليك في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/ الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة الكويت ، ١٩٩٥م .

٦٢ ـ صفحات من تاريخ الكويت في ظل الاحتلال العراقي أغسطس ١٩٩٠ ـ فبراير ١٩٩١م (دراسة وثائقية تاريخية) ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ، ١٩٩٥م .

حسن علي إبراهيم

٦٣ - مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ، القاهرة ، ١٩٦٤م .

٦٤ - تاريخ المماليك البحرية ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

ابن خلدون : عبدالرحمن بن محمد (ت٨١٨هـ/١٤٠٦م)

٦٥ - كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ، ٧ أجزاء ، بيروت ، ١٩٦٥م .

٦٦ - المقدمة ، القاهرة ، طبعة دار الشعب .

دراج أحمد

٦٧ - المماليك والفرنج ، القاهرة ، ١٩٦١م .

ابن دقماق : إبراهيم بن محمد (ت٨٠٩هـ/١٤٠٦م)

٦٨ - الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، جزآن في كتاب واحد ، القاهرة ، ١٨٩٣م .

الدواداري : أبوبكر بن عبدالله بن أيبك (معاصر للناصر محمد بن قلاوون)

كنز الدرر وجامع الغرر .

٦٩ - ج٨ الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية ، تحقيق و . هاريمان ، القاهرة ، ١٩٧١م .

٧٠ - ج٩ الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر ، تحقيق هـ . ر . رويمر ، القاهرة ، ١٩٦٠م .

الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد الشافعي (ت٧٤٨هـ/١٣٤٨م)

٧١ - العبر في خبر من غبر ، ٥ أجزاء ، الكويت ، (١٩٦٠ - ١٩٦٦م) .

٧٢ - خلاصة تهذيب الكامل في أسماء الرجال ، تحقيق أ . أ . الخزرجي ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م .

٧٣ - كتاب دول الإسلام ، جزآن ، حيدر آباد ، ١٣٣٧هـ/١٩١٨م .

٧٤ ـ سير أعلام النبلاء، ٣ أجزاء، القاهرة، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٢م.

٧٥ ـ تاريخ الإسلام وطبقات المشاهر والأعلام، ٦ أجزاء، القاهرة، ١٣٦٨ ـ ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩م.

٧٦ ـ تذكرة الحفاظ، ٤ أجزاء، حيدر أباد، ١٨٩٧م.

الزبيدي محمد مرتضى الحسيني (ت١٢٠٥هـ/١٧٩١م)

٧٧ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، طبع منها ١٦ جزءاً، الكويت، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٦م.

زيتير شتين

٧٨ ـ تاريخ سلاطين المماليك، نشرة كارل ف. زيتير شتين، ليدن، ١٩١٩م.

السبكي: تاج الدين أبونصر عبدالوهاب (ت٧٧١هـ/١٣٧٠م).

٧٩ ـ معيد النعم ومبيد النقم، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٣م.

السخاوي: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت٩٠٢هـ/١٤٩٧م)

٨٠ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١٢ جزءاً، القاهرة، ١٣٥٣ ـ ١٣٥٥هـ/١٩٣٤ ـ ١٩٣٦م.

٨١ ـ التبر المسبوك في ذيل السلوك، القاهرة، ١٨٩٦م.

السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)

٨٢ ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جزآن، تحقيق م. أ. إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨م.

٨٣ ـ تاريخ الخلفاء، تحقيق م.م. عبدالحميد، القاهرة، ١٩٦٤م.

ابن شاكر محمد بن أحمد الكتبي (ت٧٦٤هـ/١٣٩٣م)

٨٤ ـ عيون التواريخ، الجزآن ٢٠، ٢١، تحقيق فيصل السامر، نبيلة عبدالمنعم داود، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٨٤م.

٨٥ ـ فوات الوفيات والذيل عليها ، ٤ أجزاء ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، ١٩٧٤م .

الشوكاني : محمد بن علي (ت١٢٥٠هـ/١٨٣٤م)

٨٦ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، جزآن ، القاهرة ، ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م .

الصفدي : خليل بن أيبك بن عبدالله (ت٧٦٤هـ/١٣٦٣م)

٨٧ ـ إمارة دمشق في الإسلام ، دمشق ، ١٩٥٥م .

٨٨ ـ الوافي بالوفيات ، ٨ أجزاء ، ١٩٣١ ـ ١٩٧١م ، نشرة Biblioteca Islamic .

الصقاعي : فضل الله بن أبي الفخر

٨٩ ـ تالي كتاب وفيات الأعيان ، تحقيق جاكلين سوبله ، دمشق ، ١٩٧٤م .

طرخان : إبراهيم

٩٠ ـ النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

الظاهري : خليل بن شاهين (ت٨٧٢هـ/١٤٦٨م)

٩١ ـ زبدة كشف الممالك ، تحقيق بول ريفز ، باريس ، ١٨٩٤م .

عاشور : سعيد عبدالفتاح

٩٢ ـ العصر المماليكي في مصر والشام ، القاهرة ، ١٩٦٥م .

٩٣ ـ مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، القاهرة ، ١٩٥٩م .

٩٤ ـ مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

٩٥ ـ المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ، ١٩٦٢م .

٩٦ - بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة في العصور الوسطى ، مقالة في المجلة التاريخية المصرية ، العدد الرابع عشر ، ٦٦ - ١٩٦٧م .

عبدالسيد : حكيم أمين

٩٧ - قيام دولة المماليك الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٦م

ابن عبدالظاهر : محيي الدين أبو الفضل عبدالله (ت٦٩٢هـ/٢٩٢م)

٩٨ - تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور ، تحقيق م . كامل ، القاهرة ، ١٩٦١م .

٩٩ - الروض الزاهر في سيرة الظاهر ، تحقيق عبدالعزيزالخويطر ، بحث دكتوراه ، لندن ، ١٩٦٠م .

١٠٠ - الألطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الأشرفية ، ليبزج ، ١٩٠٢م .

العريني : الباز

١٠١ - المماليك ، بيروت ، ١٩٦٧م .

ابن العماد : عبدالحي أحمد (ت١٠٨٩هـ/١٦٧٩م)

١٠٢ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ٨ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٣١ - ١٩٣٢م

العمري : ابن فضل الله (ت٧٤٩هـ/١٣٤٩م)

١٠٣ - التعريف بالمصطلح الشريف ، القاهرة ، ١٨٩٤م .

عنان : محمد عبدالله

١٠٤ - مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

العيدوسي عبدالقادر بن الشيخ بن عبدالله (ت١٠٣٨هـ/١٦٢٩م)

١٠٥ - كتبا تاريخ النور السافر ، بغداد ، ١٩٣٩م .

أبوالفدا : إسماعيل بن علي (ت٧٣٢هـ/١٣٣١م)

١٠٦ ـ المختصر في أخبار البشر ، ٤ أجزاء ، القاهرة ، ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م .

١٠٧ ـ تقويم البلدان ، تحقيق م . رينود ، م . سلان ، باريس ، ١٨٤٠م

ابن الفرات : محمد بن عبدالرحيم (ت٨٠٧هـ/١٤٠٥م)

١٠٨ ـ تاريخ الدول والملوك ، ج٨ ، تحقيق قسطنطين زريق وآخرين ، بيروت ، ١٩٣٩م .

ابن أبي الفضائل : مفضل

١٠٩ ـ النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد ، ج٢ ، ٣ ، تحقيق أ . بلوشيه ، باريس ، ١٩٢٨م .

فهيم : نعيم زكي

١١٠ ـ طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

ابن الفوطي عبدالرزاق بن أحمد (ت٧٢٣هـ/١٣٢٣م)

١١١ ـ الحوادث الجامعة ، تحقيق مصطفى جواد ، بغداد ، ١٩٣٢م .

القلقشندي : أحمد بن علي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م)

١١٢ ـ مآثر الأناقة في معالم الخلافة ، ٣ أجزاء ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، الكويت ، ١٩٦٤م .

١١٣ ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ١٤ جزء ، القاهرة ، ١٩١٣ ـ ١٩٢٢م .

ابن القيم : شمس الدين محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ/١٣٥٠م)

١١٤ ـ أحكام أهل الذمة ، دمشق ، ١٩٦١م .

كازانوفا : بول

١١٥ ـ تاريخ ووصف قلعة القاهرة ، ترجمة وتقديم أحمد دراج ، مراجعة جمال

محرز ، القاهرة ، ١٩٧٤م .

ابن كثير : إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ/١٣٧٣م)

١١٦ ـ البداية والنهاية ، ١٤ جزء ، ١٩٣٢م

الماوردي : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المصري (ت٤٥٠هـ/١٠٥٧م)

١١٧ ـ الأحكام السلطانية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م

مسعد مصطفى

١١٨ ـ الإسلام والنوبة في العصور الوسطى ، القاهرة ، ١٩٦٠م .

المقريزي : أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ/١٤٤٢م)

١١٩ ـ البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب ، تحقيق م . عابدين ، القاهرة ، ١٩٦١م .

١٢٠ ـ إغاثة الأمة بكشف الغمة ، حمص ، ١٩٥٦م .

١٢١ ـ الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام ، القاهرة ، ١٨٩٥م .

١٢٢ ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار «الخطط المقريزية» ، جزآن ، القاهرة ، ١٨٥٣م .

١٢٣ ـ كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج١ ، ٢ ، تحقيق محمد مصطفى زيادة . ج٣ ، ٤ تحقيق سعيد عبدالفتاح عاشور ، القاهرة ، ١٩٣٩ ـ ١٩٧١م .

ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت٧١١هـ/١٣١١م)

١٢٤ ـ لسان العرب ، ٢٠جزءاً ، طبعة بولاق .

موسى : محمد يوسف

١٢٥ ـ ابن تيمية ، القاهرة ، ١٩٦٢م .

النويري : أحمد بن عبدالوهاب (ت٧٣٢هـ/١٣٣٢م)

١٢٦ ـ نهاية الأرب في فنون الأدب ، ٣٠ جزء ، تحقيق د . محمد عبدالهادي

شعيرة ، د . محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ، ١٩٢٣ ـ ١٩٩٠م .

النويري : محمد بن قاسم بن محمد النويري الاسكندراني (توفي بعد سنة ٧٧٥ـ/١٣٧٢م)

١٢٧ ـ كتاب الإلمام بالاعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية ، تحقيق اتيين كومب ، عزيز سوريال عطية ، ٦ أجزاء ، حيدر آباد ، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣م .

ابن الوردي : عمر بن مظفر (ت٧٤٩هـ/١٣٤٩م)

١٢٨ ـ تتمة المختصر في أخبار البشر ، جزآن ، القاهرة ، ١٨٦٨م .

اليافعي : عبدالله بن أسعد (ت٧٦٨هـ/١٣٦٧م)

١٢٩ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، ٤ أجزاء ، حيدر آباد ، ١٣٣٧ ـ ١٣٣٩هـ/١٩١٨ ـ ١٩٢٠م .

ياقوت : شهاب الدين بن عبدالله الحموي (ت٦٢٦هـ/١٢٢٩م)

١٣٠ ـ معجم البلدان ، ٨ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٠٦م .

اليوزبكي : توفيق سلطان

١٣١ ـ تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي ، الموصل ، ١٩٧٥م .

* * *

(٢) المقالات في المجلات العلمية :

الحجي : حياة ناصر

١ ـ العلاقات بين سلطنة المماليك ومملكة النوبة ، **مجلة كلية الآداب والتربية** ، جامعة الكويت ، العدد الرابع ، عشر ، يناير ١٩٧٨م .

٢ ـ سلطنة العادل كتبغا ، **مجلة كلية الآداب والتربية** ، جامعة الكويت ، العدد الخامس عشر ، يونيو ١٩٧٩م .

٣ ـ ملاحظات حول نظام الاقطاع الأوربي في العصور الوسطى ، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** ، جامعة الكويت ، العدد الثاني ، ربيع ١٩٨١م .

٤ ـ الأمير تنكز الحسامي ـ نائب الشام في الفترة ٧١٢ ـ ٧٤١هـ/١٣١٢ ـ ١٣٤٠م ، **حوليات كلية الاداب** ، جامعة الكويت ، الحولية الأولى ـ الرسالة الرابعة ، ١٣٩٩هـ/١٩٨٠م .

٥ ـ العلاقات بين دولة المماليك ودولة مغول القفجاق في الفترة مابين ٦٥٨ ـ ٧٤١هـ/١٢٦٠ ـ ١٣٤١م ، **حوليات كلية الآداب** ، جامعة الكويت ، الحولية الثانية ـ الرسالة الثامنة ، ١٤٠٠هـ/١٩٨١م .

٦ ـ دراسة تحليلية نقدية لمخطوط تاريخي محفوظ في مكتبة برلين رقم Ms. 9835 تاريخ سلاطين مصر والشام وحلب وبيت المقدس وأمرائها ، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** ، جامعة الكويت ، العدد السابع ، صيف ١٩٨٢م .

٧ ـ المجاعة والطاعون وأثرهما على سلطنة المماليك في الفترة مابين عامي ٦٩٤ ـ ٦٩٥هـ/ ١٢٩٤ ـ ١٢٩٥م ، **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية** ، جامعة قطر ، العدد السابع ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

٨ ـ الأحوال الداخلية في سلطنة الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاوون ٧٦٤ ـ ٧٧٨هـ/ ١٣٦٢ ـ ١٣٧٦م ، **مجلة عالم الفكر** ، وزارة الإعلام بدولة الكويت ، العدد الثالث ـ المجلد الرابع عشر ، ١٩٨٣م .

٩ ـ التقسيم الإداري في مصر زمن المماليك البحرية ، مجلة دراسات الشرق الأوسط ، مركز بحوث دراسات الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، القاهرة .

١٠ ـ من مظاهر نظام التعليم في مصر زمن المماليك ، مجلة كلية آداب المستنصرية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .

١١ ـ القضاء والقضاة في مصر في عهد الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٩ ـ ٧٤١هـ/١٣٠٩ ـ ١٣٤١م ، الأردن ، ١٩٨٦م .

١٢ ـ البيمارستان المنصوري منذ تأسيسه وحتى نهاية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٢٩ ـ شتاء ١٩٨٨م .

١٣ ـ الأمير قوصون ـ صورة حية لنظام الحكم في سلطنة المماليك ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٣٢ ـ خريف ١٩٨٨م .

١٤ ـ الأوضاع السياسية والاقتصادية في عهد المؤيد شيخ في سلطنة المماليك ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٣٦ ـ خريف ١٩٨٩م .

١٥ ـ التقسيم الإداري في مصر زمن المماليك الأتراك ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جاعة الكويت ، العدد ٣٨ ـ ربيع ١٩٩٠م .

١٦ ـ احتلال العراقيين الكويت آب ـ أغسطس ١٩٩٠م واحتلال التتار بلاد الشام كانون الأول ديسمبر ١٢٩٩م (دراسة مقارنة) ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٣٩ ـ ربيع ١٩٩٢م .

١٧ ـ أضواء على نظام التعليم في مصر في سلطنة المماليك ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٤٠ ـ صيف ١٩٩٢م .

١٨ ـ أوجه التشابه والإختلاف بين موقف سلطنة المماليك من تيمورلنك

والكويت من صدام ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٤١ - خريف ١٩٩٢م .

١٩ - السلطة في المجتمع العربي المعاصر بين الفكر والتطبيق ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، ضمن إصدار خاص عن ندوة : أزمة الفكر العربي المعاصر في ضوء المتغيرات الجديدة ، يونيو ١٩٩٥م .

٢٠ - العدوان العراقي على الكويت في التاريخ بين الواقع والتوثيق (تحليل وتقديم) ، ضمن إصدار خاص حول موضوع : «العدوان العراقي على الكويت وموقعه في التاريخ» ، مجلة عالم الفكر ، الكويت أغسطس ١٩٩٥م .

* * *

References

(1) Books:

Al-Hajji, Hayat,
The Internal Affairs in Egypt During the Third Reign of Sultan Al-Nasir Muhammad B. Qalawun 709 - 741/1309 - 1341, Kuwait University, First Edition, 1978.
(رسالة الدكتوراة، طبعت على حساب جامعة الكويت في عام ١٩٧٨م، والطبعة الثانية صدرت عام ١٩٩٥م)

Arnold, Thomas w.
The Caliphate, London, 1965.

Ashtor, Eliyaho.
Histoire des prix et des salaires dans L'Orient Médiéval, Paris, 1969.

Atiye, Aziz Suryal.
(1) Crusade, Commerce and Culture, London, 1962.
(2) Egypt and Aragon, Leipzig, 1938.
(3) The Crusade in the Later Middle Eges, London, 1938.

Ayalon, David.
L'Esclavage du Mamelouk, Jerusalem, 1951.

Balog, Paul.
The Coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria, New York, 1964.

Barron, Salo Wittmayer.
A Social and Religious History of the Jews, vols. iii, New York, 1957.

Brockelmann, Carl.
Geschichte der Arabischen litteratur, 2vols., Leiden, 1943-44 and sup. 3 vols, Leiden, 1937 - 42.

Budge, Sir Ernest Alfred Thompson Wallis.
A History of Ethiopia, Nubia and Abyssinia, 2 vols, London, 1928.

Burbidge, P.G.
Notes and References, Cambridge, 1952.

Campbell, G.A.
The Crusades, London, 1935.

Canard, Marius.
Byzance et les Arabes, vols, i, ii, Paris, 1935.

Cook, M.A.
Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day, London, 1970.

Dubnov, Simon.
History of the jews, 5vols., translated from the Russian fourth definitive revised edition by Moshe Spiegel, South Brunswick, New Jersey, 1967-1973.

Dunlop, D.M.
Arab Civilization to A.D. 1500, London, 1971.

Esposito, Mario.
Itinerarium Symonis Semonis Ab Hybernia Ad Terrum Sanctum, Dublin, 1960.

Fischel, Walter Joseph.
Jews in the Economic and political life of Medieval Islam, London, 1937.

Geddes, Michael.
Church History of Ethiopia, London, 1696.

Gibb, H.A.R.
Studies on the civilization of Islam, London, 1962.

Glubb, Sir John.
A short History of the Arab peoples, London, 1969.

Goitein, S.D.
(1)A Mediterranean Society ,2 vols., University of California Press, 1967.
(2) Jews and Arabs, New York, 1955.
(3) Studies in Islamic History and institutions, Leiden, 1966.

Graetz, H.
History of the Jews, 5 vols., ed. and trans., by Bella Lowy, London, 1892.

Hans, Ernst.
Die Mamlukischen Sultansurkunden des Sinai-Klosters, Wiesbaden, 1960.

Hasan, Yusuf Fadl.
The Arabs and the Sudan, Edinburgh, 1967.

Hautecoeur, Louis and Gaston wiet.
Les mosqueégs du Caire, 2 vols., Paris, 1932.

Heyd, Uriel.
Studies in Islamic History and Civilization, Jerusalem, 1961.

Heyd, Wilhelm.
Hist. due Commerce de levant au Moyen Age, 2 vols., Leipzig, 1885.

Hill, Sir George.
A History of Cyprus, 4 vols., Cambridge, 1972.

Holt, P.M., A.S. Lambton and B. Lewis.
The Cambridge history of Islam, vol. 1, Cambridge, 1970.

Howorth, Sir Henry.
History of the Mongols, 4 vols, London, 1876 - 1927.

Iorga, Neculai.
(1) Bréve Histoire de la Petite Arménie, L'Armenie Cilicieme, Conferences et recit historique etc, Paris, 1030.
(2) Notes et extraits pour servir á L'Histoire des Croisades au xve Siecle, Paris, 1899.
(3) Philippe de Méziéres (1327-1405) et la Croisade au xive Siecle, Paris, 1896.
(4) Relations entre L'Orient et L'Occident au Moyen age, Paris, 1923.

Kammerer, A. Albert.
Le Regime et la status des E'trangers en Egypt, Tom 15, Cairo, 1929.

Lammens, Henri.
Petite Histoire de Syrie et du Liban, Paris, 1930.

Lane-Poole-Stanley.

(1) The Art of the Saracens in Egypt, London, 1888.
(2) The Mohammadan Dynasties, Paris, 1925.
(3) Social life in Egypt, London, 1883.
(4) The Story of Cairo, London, 1902.

Lapidus, Ira Marvin.
Muslim Cities in the later middle Ages, Harvard Univ., Press, Cambridge, Massachusetts, 1967.

Larrivaz, Felix.
Les Saintes Peregrinations de Bernard de Bryedenbach (1483), Cairo, 1904.

Lewis, Bernard.
A Handbook of diplomatic and political Arabic, London, 1947.

Lewis, Bernard, and P.M. Holt.
Historians of the Middle East, London, 1962.

Little, Donald presgrave.
An introduction to Mamluk Historiography, Wiesbaden, 1970.

Lopez, Robert, and Irving Raymond.
Medieval trade in the Mediterranean World, London, 1955.

Maclear, George Frederick.
A History of Christian Missions during the Middle Ages, London, 1863.

Mas Latrie, J.M.J.L.
(1) Traite´s de paix et de commerce et documents divers concernant les relations des Chretiens avec les Arabes d'Afrique septentrionale au moyen âge, Paris, 1866. Suppléments, 1872.

(2) Tresor de Chronologie, d'Histoire et de Ge'ographie pour L'e'tude et l'emploi des documents du moyen âge, Paris, 1889.

Maspero, Jean.
Histoire des Patriarches d'Alexandrie, Ouvrage revu et publie par G. Wiet. Paris, 1923.

Mayer, Hans Aberhard.
The Cursades, trans. John Gillingham, London, 1972.

Muir, Sir William.
(1) The Caliphate, its rise, decline and fall, Edinburgh, 1915.
(2) The Mameluke or slaves Dynasty of Egypt, Amsterdam, 1968.

Poliak, A.N.
Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon, London, 1939.

Popper, W.
Egypt and Syria under the Circassian Sultans 1382 - 1468 A.D. Systematic notes to Ibn Taghri Birdi's chronicles of Egypt, 2 vols., Berkeley and Los Angeles, 1955 - 1957.

Quetremére, E.
Memoire sur L'Egypt Hist. des Sultan Mamlouks de L'Egypte, 2 vols., Pairs, 1837 - 1845.

Rabie, Hassanein.
The financial system of Egypt, A.H. 564 - 741 A.D. 1169 - 1341, London, 1972.

Rosenthal, Franz.
A History of Muslim Historiography, Leiden, 1968.

Russel, M.
Nubia and Abyssinia, Edinburgh, 1833.

Sauvaget, J.
Introduction á L'histoire de L'Orient Musulman: élements de Bibliographie, Paris, 1961.

Shaw, Stanford J.
The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517 - 1798 Prinecton, New Jersey, 1962.

Scanlon, George T.
A Muslim Manual of war, on the Military Arts, Cairo, 1961.

Schafer, Barbara.
Beitrage zur mamlukischen Historiography nach dem Tode al-Malik al-Nasir mit einer Teiledition der Chronik Sams ad-Din as-Suga'is Freiburg im Bersgau, 1971.

Setton, Kenneth M.
A History of the Crusade, Vol. ii, The later Crusade 1189 -1311, ed. by: Lee Wolfe and Harry W. Hazar, London, 1962.

Somogyi, Joseph de.
A Short History of Oriental trade, Georg Olms Hildesheim, 1968.

Stubbs, William.
(1) Lectures on European History, London, 1904.
(2) Seventeen lectures on Mediaval and Modern History, Oxford, 1900.

Tamrat, Taddesse.
Church and states in Ethiopia 1270 -1527, Oxford, 1972.

Thenaud, Jean.
Le voyage D'outre (Egypt, Mont Sinay, Palestine 1512), Paris, 1884.
Thomas Georg Martin.
Diplomatarium Veneto-levantium 1330 - 1350, vol. 5, Venice, 1880.

Toussoun, Omar Prince.
(1) Me'moire sur les finances de L'Egypte depuis les pharaons jusqu, á nos jours (Mem, de L'inst, d'Egypte, 6), Cairo, 1924.
(2) Me'moire sur L'histoire du Nil, 3 vols., (Mem, de l'inst d'Egypte, 8-10), Cairo, 1925.
(3) Me'moire sur les anciennes branches du Nil (Mem, de L'Inst, d'Egypte, 4), Cairo, 1922.
(4) Atlas tarikhi li asfal al-ard (historical atlas of lower Egypt from the first century of Hijra to A.H. 1353, Cairo, 1934.

Trimingham, John Spencer.
Islam in Ethiopia, London, 1952.

Tritton, A.S.
(1) The Caliphs and their non-Muslim subjects, Oxford, 1930.
(2) Encyclopaedias and articles in periodicals, The Encyclopaedia of Islam, iv vols., first ed., Leiden, 1913, Second edition, Leiden, 1960-in progress.

Ashtor, E.
(1) Debat sur l'e'volution economic-sociale de l'Egypte a la fin du moyen âge, à propos d'un livre récent, J.E.S.H.O., xii (1 969), pp. 102 - 1 09.
(2) Some unpublished sources for the Bahri period, Studies in Islamic history and civilization, (Scripta Hierosolymitana, ix). Jerusalem, 1961, pp. 11 - 30.

Ayalon, David.

(1) The Muslim city and the Mamluk military aristocracy, Proceeding of the Israel Academy of Sciences and Humanities, ii (1968), pp. 217 - 259.

(2) Notes on the Furusiyya exercises and games in the Mamluk Sultanate, Studies in Islamic history and civilization (Scripta Hierosolymitana, ix), Jerusalem, 1961, pp. 31-62.

(3) The plague and its effects upon the Mamluk Army, J.R.A.S., 1964, pp. 67-73.

(4) The system of payment in Mamluk military society, J.E.S.H.O., i (1958), pp. 37-65.

(5) Studies on the structure of the Mam]uk army, B.S.O.A.S., xv (1953), pp. 202-228, 448- 476, xvi (1954), pp. 57-90.

(6) Studies on the transfer of the Abbasid caliphate from Baghdad to Cairo, Arabica. 7(1960) pp. 41-59.

(7) The wafidia in the Mamluk Kingdom, Islamic Culture, xxv (1951), pp. 89-104.

Bosworth, C.E.

Christian and Jewish religious dignitaries in Mamluk Egypt and Syria: Qalqashandi's information on their hierarchy, titulature, and appointment, I.J.M.E.S., iii, (1972), pp. 59-74, 199-216.

Brinner, W.M.

The murder of Ibn an-Nasu: social tensions in fourteenth century Damascus, J.A.O.S., lxxii, (1957), pp., 207-210.

Dols, Michael W.

Plague in early Islamic history, J.A.O.S., xciv (1 974), pp. 371-383.

Fischel, Walter J.
The spice trade in Mamluk Egypt. A Contribution to the economic history of medieval Islam, J.E.S.H.O., i (1958), pp. 157-174.

Goitein, S.D.
New light on the beginnings of the Karim merchants, J.E.S.H.O., i (1958), pp. 175-184.

Haig, Sir Wolseley.
Five Questions in the History of the Tughluq Dynasty of Dihli, J.R.A.S., (1922), pp. 319 -372.

Holt, P.M.
The Sultanate of al-Mansur Lachin (696-81296-9), B.S.O.A.S., xxxvi (1973), pp. 521-532.

Labidus, I.M.
The grain economy of Mamluk Egypt, J.E.S.H.O., xii (1969), pp. 1-15.

Perlmann, M.
Notes on Anti-Christian propaganda in the Mamluk Empire, B.S.O.A.S., x(1940-42), pp. 843-861.

Poliak, A.N.
(1) Le caractere colonial de L'e'tat mamelouk dans ses rapports avec la Horde d'or, Revue des'etudes islamiques, ix (1935), pp. 231-248.
(2) Some notes on the feudal system of the Mamluks, J.R.A.S., (1937), pp. 97-107.

Sato, Tsugitaka.
The Evolution of the Iqta System under the Mamluks Analysis of Al-Rawk Al-Husami and Al-Rawk Al-Nasiri, Memoirs of

the Research Department of the Toyo Bunko, No. 37, 1979 .

Sauvaget, J.
Decrets mamelouke de Syrie, B.E.O., ii (1932), pp. 1-52, iii (1933), pp. 1-29, xii (1947-8), pp. 5-60.

Stern, S.M.
Petitions from the Mamluk period, B.S.O.A.S., xxix (1966), pp. 233-76.

Vermenlen, U.
Some remarks on rescript and Nasir Muhammad B. Qala'un on the abolition of taxes and the Nusaryis (Mamlaka of Tripoli), 717/1317), Oriental Lovaniensa periodica, i (1970), pp. 195-201.

Wansbrough, J.
Venice and Florence in the Mamluk commercial privileges, B.S.O.A.S., xxviii (1965), pp. 483-523.

Wiet, G.
(1) Le relations egypto-abyssines sous les Sultans Mamlouks, Bulletin De La Societe D'Archeológie copte, iv (Cairo, 1938), pp. 115-140. 1
(2) Un réfugie Mamelouk à la cour mongole de Perse, Mélanges d'orientalism offerts à Hentri Massé (Teheran, 1963), pp. 388-404.
(3) Les marchands d'épices sous les Sultans mamlouks Cahiers d'histoire Egyptienne, vii, (1955), pp. 81-147.

* * *

شركة مطابع الوزان العالمية ذ.م.م
Al Wazzan International Press Co. w.l.l.
٤٧٤٧٣٧٤ - ٤٧٣١٩٦٤

Bibliotheca Alexandrina
0338211